

القسم الثالث

السودان بعد معاهدة سنة ١٩٣٦

١ - عودة وحدات من الجيش المصرى إلى السودان

في ٣١ مارس سنة ١٩٣٧ أصدر مجلس الوزراء قرارا بنذب إبراهيم خيرى باشا وكيل وزارة الحربية والبحرية بصفة ضابط عظيم يستشير الحاكم العام للسودان في أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان والأماكن التي يقيمون فيها والشركات اللازمة لهم ، تنفيذا للسادة ١٦ من المحضر المتفق عليه الملحق بمعاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا وتطبيقا للفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة من هذه المعاهدة .

وبعد أن أتم خيرى باشا مهمته اقترح حاكم السودان العام ما رآه لازما للخدمة في السودان من الجنود المصرية وهى أورتان من المشاة وأقسام منفصلة للدفاع عن الشواطئ وللأنوار الكاشفة في بورسودان وبطاريات مضادة للطائرات وبلوكات للأنوار الكاشفة في الخرطوم وعماطيه وبورسودان . وقدمت بهذه المقترحات مذكرة في ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٧ من السفير البريطانى عنى فيها بالإشارة إلى :

(١) إن القيادة العسكرية العليا في السودان مخولة للحاكم العام بمقتضى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ .

(٢) إن الفقرة الأولى من المادة ١١ من معاهدة التحالف تنص على أن "يواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين" .

(٣) إن الفقرة الثالثة من المادة ١١ من معاهدة التحالف تنص على أن "يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين" .

(٤) إن الفقرة السادسة عشرة من المحضر المتفق عليه المالحق بمعاهدة التحالف تنص على أنه نظراً لأن الحكومة المصرية ترغب في إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم العام سيبادر بالنظر في أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان . . . الخ .

(٥) إن في المذكرة الثالثة المتبادلة بمصر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ والملاحقة بمعاهدة التحالف قد نص على أن الحاكم العام قد أبدى رغبته في تعيين ضابط مصري سكرتيراً حربياً له وأنه " قد علم بهذه الرغبة واعتبرت مقبولة من حيث المبدأ " .

كذلك عني بالتنبيه على أن الحاكم العام — بحكم مركزه المقرر في المعاهدة — هو صاحب الشأن في تحديد عدد الجنود الذين يطلبون من كل من الحكومتين المصرية والبريطانية للدفاع عن السودان ، وذلك في ضوء الاعتبارات المتعلقة بالمكان والزمان .

وفي ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٧ قرر مجلس الوزراء — بناء على ما اقترحه معالي حاكم السودان وعرضه وزير الحربية ، وبعد أخذ رأي مجلس الدفاع الأعلى — تفويض وزير الحربية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرسال القوات المطلوبة إلى السودان على أن تكون شروطها ومخلات إقامتها وتوزيعها بالكيفية المبين تفصيلها في القرار .

٢ - الموظفون المصريون والبريطانيون

المعيّنون في السودان منذ إبرام المعاهدة

قدم أحد النواب في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤١ ، والأول من عدد الموظفين المصريين والموظفين الإنجليز الذين التحقوا بخدمة السودان وماهية العمل الذي أسند لكل منهم بعد إبرام معاهدة التحالف والصداقة . وقد طلبت هذه المعلومات شفويا من مستر شون بالسفارة البريطانية ، فرد في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤١ بخطاب قال فيه إنه منذ إبرام المعاهدة قد عين ١٢٣ موظفا من المصريين والبريطانيين ، وأن ٧١ وظيفة من هذه الوظائف كان مما يمكن شغله بالمصريين في السنوات الأولى دون إخلال بنظم الإدارة في السودان ، طبقا لما اتفق عليه أثناء المفاوضات في المعاهدة .

وأن من بين هذه الوظائف البالغ عددها ٧١ قد عرض ٢٣ على البريطانيين وخدمهم لصيغتها الفنية العالية أو لعدم وجود من يمكن أن يشغلها من المصريين . أما الـ ٤٨ وظيفة الباقية فقد عرضت على مصريين ولكنهم لم يعينوا إلا في ١١ فقط منها إذ لم يتقدم لغيرها ذوو الأهلية المناسبة . وإذن يكون التوزيع كما يلي :

عدد	
٥٢	وظيفة من النوع الذي لا يشغله المصريون مطلقا .
٢٣	يمكن أن يشغلها المصريون ولكنها لم تعرض عليهم .
٢٧	عرضت على المصريين فلم يتقدم لقبولها أحد من ذوي الكفاية .
١١٢	عدد الموظفين البريطانيين .
١١	عدد الموظفين المصريين (بنسبة أقل من عشرة في المائة) .
١٢٣	المجموع الكلي .

ولم يوضح الخطاب توزيع الوظائف من حيث نوعها أو أهميتها .

٣ - السودان في مفاوضات سنة ١٩٤٦

(صداقي - بينهن)

(١) من مذكرة الوفد المصري إلى الوفد البريطاني

في أول أغسطس سنة ١٩٤٦

.....
.....
وفيا يهتم بالسودان ، فإن الحكومة البريطانية لم تقبل من جهة أخرى حتى الآن أن تقوم المفاوضات التي ستدور من تسوية نظامه المستقبل على أساس التسليم بوحدة وادي النيل تحت تاج مصر .

في حين أن هذا التسليم هو أمر يجب أن يتقدم المفاوضات ولا يستطيع الوفد المصري في الواقع أن يقبل أن تكون سيادة مصر على السودان موضوع مفاوضات إذ أن ذلك اعترافاً بأن هذه السيادة منازع فيها كما أن فيه عودة للبحث في حق لا يسقط بمضي المدة ، ولم تكف جميع الحكومات المصرية عن توكيده والاستمسك به حتى بالرغم من الظروف الصعبة في بعض الأحيان ، وقد اعترفت به بريطانيا العظمى كذلك من جانبها على لسان ساستها المسئولين قبل سنة ١٨٩٩ وبعدها .

إن لمصر في الواقع على السودان كافة الحقوق دون أي استثناء ، وقد لاقى آلاف من المصريين حتفهم من أجل ضمان وحدة وادي النيل .

فإن تمكن مصر قد حرمت من ممارسة كافة حقوقها في إدارة السودان ، فإن السودان مدين لها بمركزه الاقتصادي الحالي ، إذ أن الأعمال العامة الكبرى التي نفذت والسكك الحديدية والوانى والمنشآت الرئيسية وكذلك الأداة الاقتصادية ، قد أنشأتها الأموال والأيدي المصرية ، كما أن مصر هي التي كانت دائماً تسد العجز المتوالي في ميزانيات السودان .

فسيادة مصر على السودان كان من شأنها الحرص على رفاهية السودانيين ، بل إن مصر في الوقت الحاضر أيضاً لا تضع نصب عينيها سوى مصالحهم وتقدمها على أساس المبادئ الديمقراطية .

وفي هذه الأحوال لا يستطيع أحد أن يسلم بأن بريطانيا العظمى تستطيع أن تحتج بمصالح السودانين لتنازع في مبدأ وحدة وادى النيل تحت تاج مصر .

إن السودان لا يكوّن في الوقت الحاضر وحدة سياسية ، وإن من مصلحة السودانين أن يكونوا جزءا من دولة منظمة بدلا من أن يعيشوا تحت نظام غير طبيعي .

إن مصر التي توحد بينها وبين السودان علاقات تاريخية ، هي الدولة التي يجب أن يرتبط بها السودانون أكثر من أية دولة أخرى ، طالما أن في مقدورها أن تمنحهم مزايا دولة لها نظام إدارى حديث ، وأن تضمن لهم في نفس الوقت من ناحية أخرى إدراكا تاما لمصالحهم بالنظر لموقع البلدين الجغرافى وتشابههما في الجنس والدين واللغة .

ولا يسع الوفد المصرى بعد أربعة أشهر في مفاوضات مضنية ، إلا أن يعرب عن خيبة أمته أزاء النتائج التي أسفرت عنها هذه المحادثات مع أنه قد دخل المفاوضات وهو راغب في أن يعقد في أسرع وقت معاهدة مع بريطانيا العظمى .

وهو مضطر لأن يثبت أن مادة من المواد الأساسية في مشروع المعاهدة الذى اقترحه ردا على التعديلات البريطانية الأخيرة ، قد رفض نصها ، وأنه فيما يتعلق بالمطلبين الوطنيين ، وهما الجلاء ووحدة وادى النيل ، لم يجد أية ترضية لا في الاقتراحات البريطانية ولا في المحادثات التي دارت حول هذا الموضوع .

ومن أجل كل ذلك ، لا يستطيع الوفد المصرى إلا أن يعبر عن أسفه لأن المفاوضات التي بدأها آملا ، قد وصلت إلى نقطة لا يمكنه معها إلا أن يستمسك بالمقترحات التي تضمنتها النصوص الأخيرة التي سلمت للوفد البريطانى .

بولكلى في أول أغسطس سنة ١٩٤٦

اسماعيل صدقى
رئيس الوفد المصرى

(٢) مشروع بروتوكول خاص بالسودان

مقدم من الجانب البريطاني في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦

اتفق الطرفان الساميان المتماقدان على الدخول فورا في مفاوضات لتسوية مسألة السودان في نطاق وحدة وادي النيل تحت تاج مصر، ويكون هدفهما الأول مصالح السودانيين وإعدادهم بالتشاور التام معهم لإقامة نظام يؤهلهم لأن يتولوا بأنفسهم إدارة شؤونهم .

ويكون في وسع الوفدين أن يوفدا إلى الأراضي السودانية بعثات مشتركة بقصد جمع كافة البيانات والمعلومات الضرورية وعلى السلطات المحلية أن تقدم لها كل العون وكل التسهيلات اللازمة لإنجاز مهمتها .

وإلى أن يبرم اتفاق خاص بالسودان على أثر الأبحاث المشار إليها فيما سبق ، تبنى المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٢٢٦ بلاحقتها والفقرات ١٤ و١٧ من المحاضر المتفق عليها المرافقة للمعاهدة المذكورة نافذة بصفة مؤقتة استثناء من حكم المادة الأولى من هذه المعاهدة .

(٣) مذكرة بالرد على الاقتراحات المقدمة من الوفد البريطاني

يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦

بروتوكول خاص بالسودان :

اقترح الوفد المصري بروتوكولا خاصا بالسودان نصه كالآتي :

” يتعهد الطرفان الساميان المتماقدان بالدخول فورا في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الأهالي السودانيين على أساس وحدة وادي النيل تحت تاج مصر “ .

وقد اتضح بجلاء خلال المفاوضات الحالية أن الهدف الذي يرمى إليه الوفد البريطاني هو تسوية نظام الحكم في السودان تسوية نهائية طبقا لاتفاقية سنة ١٨٩٩ حسبما تطبقها

الآن السلطات البريطانية في السودان . وقد أبعادت مصر بطريقة منظمة عن حكم السودان ، وكان ما طالبت به الحكومة البريطانية مقابل اشتراكها في حملة السودان — كما نص صراحة في اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ — هو الحق في " أن تشارك في وضع النظام الإداري والقانوني الآتية ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعول . وتوسيع نطاقه في المستقبل " فالأمر يتناق إذن بإدارة مشتركة إنجليزية مصرية للسودان ، ولكن مركز بريطانيا العظمى الفعلي في مصر وتجاوز الموظفين البريطانيين في السودان سلطتهم ، والتدابير التي فرضتها الحكومة البريطانية بالقوة من جانب واحد في سنة ١٩٢٤ قد نزلت إلى حد العدم بالنصيب الذي آل إلى مصر في إدارة أقاليمها السودانية .

وقد اشتمل مشروع المعاهدة الذي اقترحه الوفد البريطاني على المادة (٨) ليست إلا صورة أخرى للمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٢٦ مع هذا الفارق البسيط وهو أنها تشيء لجنة مشتركة يعهد إليها بالتقاسم بتوصيات فيما يختص بنظام الحكم في السودان .

وتكررت الفكرة ذاتها في مشروع البروتوكول المقدمين إلى الوفد المصري ، بل إن المشروع الجديد الذي بحمته الوفد المصري أخيرا يتعد عن وجهة النظر المصرية أكثر من البروتوكول الأول ، إذ أن هذا النص قد خلا حتى من ذكر عقد اتفاق خاص بالسودان فيما بعد ، الأمر الذي ورد في المشروع الأول .

ولهذا فإن البروتوكول المقدم من الوفد البريطاني يجعل كل مفاوضات لاحقة بشأن السودان عديمة الجدوى وغير ذات موضوع ، إذ أن نظام الحكم في السودان قد سوي في البروتوكول لسنتين مدة مقبلة بطريقة يرفض الوفد المصري قبولها .

وفوق ذلك ، ينص البروتوكول على أن غاية الطرفين الساميين المتعاقدين هي إعداد السودانيين إعدادا جيدا لحكم أنفسهم بأنفسهم . وتلك في الواقع هي رغبة مصر الصادقة .

بيد أن الوفد المصري يرغب في أن لا يكون هذا التصريح مجرد تصريح من حيث المبدأ لا تشارك الحكومة المصرية في تنفيذه . بل ينبغي — على العكس من ذلك — أن تدخل بصفة فعالة في إعداد النظام الديمقراطي الذي يجب أن يسير نحوه السودانيون . هذا مع أن اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ والمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٢٦ كما تطبق جميعا الآن والتي يحرص البروتوكول على توكيدها وإبقائها نافذة المفعول — لا تتيح للحكومة المصرية أية وسيلة للاشتراك في هذه المهمة . وبمقتضى النظام الذي يقترحه هذا البروتوكول سيكون حاكم السودان العام هو الذي يقوم وحده بإعداد النظام الجديد للحكم في السودان طبقا للتوجيهات التي تأتيه من لندن . وكل ما يمنحه البروتوكول للحكومة المصرية هو أن تحاط

علما بعد حين وآخر عن طريق تقارير من الحاكم العام بتقديم السودانين نحو الحكم الذاتي .
يضاف إلى هذا أن تقوم الحكومتان في زمن غير محدود ويبدو أنه بعيد ، بتعيين لجنة
مشتركة لتضع تقريرا لتعترف ما إذا كان السودانيون أهلا لإدارة شؤونهم بأنفسهم ولتقدم
التوصيات المناسبة .

وقد طلب الوفد المصري من جهة أخرى أن يقرر نظام السودان على أساس وحدة
وادي النيل تحت تاج مصر .

وينص المشروع البريطاني على أن البروتوكول ليس فيه أى أساس يطالب حضرة
صاحب الجلالة ملك مصر أن يكون ملك السودان . على أنه لا حاجة إلى المطالبة باستعادة
سيادة مصر كما سلف بيانه في مذكرة سابقة ، إذ أنها قائمة وما كان في وسع أحد أن ينازع
فيها . ومن ناحية أخرى فإن الحكومة البريطانية ترفض أن تقطع برأى في مسألة السيادة .
وليس من شأن المرور في صمت عن حق مصر في السيادة أن يمكن زاعما من إبعاد هذا
الحق أو إبطاله .

وهذا الموقف لا يمكن أن يطول كثيرا في الوقت الذي تود فيه الدولتان أن تسالكا
سبيلا جديدة إلى اتفاق يعقد عن رضى حر . فلما أن تقفز بريطانيا العظمى حق مصر
في السيادة ، وفي هذه الحالة لا يمكن أن يكون لديها أى اعتراض على الاعتراف به ، وإما
أن تنازع فيه ، وفي هذه الحالة يجب أن تعان ذلك حتى يعلم الشعب المصري أن بريطانيا
العظمى تنكر عليه العلاقة الوحيدة التي لاتزال تربطه بالسودان في نفس الوقت الذي يطلب
منه فيه أن يصبح حليفا لها وأن يقاسمها التبعات الخطيرة التي تنجم عن المخالفة .

لهذه الاعتبارات جميعها لا يسع الوفد المصري أن يقبل مشروع البروتوكول المقدم
من الوفد البريطاني .

١٩٤٦/٩/٢٥

(٤) حديث رئيس وزراء مصر مع مستر بوكور

الوزير المفوض بالسفارة البريطانية

ترغب حكومتى رغبة ملحة في أن تصل إلى اتفاق مع بريطانيا العظمى يحقق مصالح
البلدين في جو من الصداقة والكرامة . وترى مصر أن الالتزامات التي يجب أن تتحملها من
جاء المخالفة والأخطار التي تتعرض لها تعطيلها الحق في أن تعتبر أنها يجب أن تعامل على
أساس الصداقة والثقة .

ويود صدق باشا أن يؤكد للسفير بإخلاص تام أن كل حل للمسألة المصرية لا يتخذ فيه أساسا احترام وحدة بشكل ما رمزية لمصر والسودان يتمثل في تاج واحد وفي نطاق مصالح السودانيين أنفسهم ، يؤدي حتما إلى خيبة أمل ومرارة يترك صدق باشا للسفير أمر تقدير نتائجها .

وإنه لظاهر أن رغبة البلدين في أن يبنياء لاقائهما على أسس ترضى كلاهما تفوق كثيرا الاعتبارات التي أشار إليها الجانب البريطاني والتي ظهر أنها غير مقبولة من الجانب المصري . وإذا دعا الأمر فسيوجه صدق باشا ومعه رئيس الحزبين اللذين على رأس النظام الحاضر إلى لندن لشرح وجهة نظر مصر الجمعية على مطالبها .

(٥) مذكرة شفوية من مستر بوكر

يشكر سير رونالد كامبل شكرا جزيلاً دولة صدق باشا على رسالته التي بحشها مع مستر بيفن بحثاً مستفيضا ، وأن الوزير ليرحب مع السرور باقتراح صدق باشا وزميليه زيارة لندن ، وأن يستأنفوا هناك المناقشات بشأن المعاهدة . وهو أيضا يعتقد أنه مع حسن الاستعداد من الجانبين لا بد أن يكون من المستطاع الوصول سريعا إلى اتفاق على المادة الثانية وعلى مسألة الجلاء . وهو أيضا كصدق باشا يرى أنه يكون من دواعي الأسف إذا لم نصل بعد كل هذه الشهور في المفاوضات إلى الحصول على معاهدة . وأنه من واجب الطرفين في هذه الظروف أن يبذلا مجهودا جديا ليجدوا حلا للصعوبة القائمة بشأن السودان .

إن مشروع البروتوكول الخاص بالسودان الذي يتمسك به الوفد المصري الآن يشير صعوبات كبيرة لا يجد مستر بيفن أن في وسعه تذليلها . وأنه لمن الواضح أن هذا البروتوكول يرمي إلى ما هو أكثر بكثير من الاعتراف بسيادة (رمزية) مع (تأكيدات) لاستمرار النظام الحالي للإدارة بغير انقطاع . فبأية صيغة يرى صدق باشا الإعراب عن اعترافنا بسيادة "رمزية" وعن تأكيدات بشأن استمرار إدارتنا ؟ إنه من المفيد لمستريبن ، قبل أن يتقابل مع صدق باشا في لندن أن يعلم على وجه أكثر دقة ما يراه صدق باشا في هذه النقط . ويمكن لدولته أن يكون على ثقة أن مستريبن سيكون مستعدا لبحث كل صيغة جديدة يود اقتراحها وتعتبر تعبيراً حقيقياً وعملياً عن طلبات المصريين بالشكل الذي وضعها فيه صدق باشا . وأن مستريبن مستعد أن يغير برنامجه حتى يكون في لندن بين ١٧ و ٢٥ أكتوبر إذا أنه في ٢٦ أكتوبر يجب أن يسافر لحضور اجتماع الجمعية العمومية في نيويورك . وسيكرس عنايته الكاملة إلى المسألة أثناء هذه المدة وهو يود أن يكون من المستطاع خلالها رغم كل الصعوبات الوصول إلى اتفاق .

(٦) محاضر مباحثات صدقي - بينفن بلندن^(١)

(١) من محضر الاجتماع الأول

الذي عقد بدار وزارة الخارجية البريطانية

في الساعة الثالثة والدقيقة الثلاثين من مساء يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦

الحاضرون

مستر أرنست بينفن

لورد ستانميجيت

سير رونالد كامبل

مستر روبرت هاو

مستر ريتشمز

مستر جرينهل

إسماعيل صدقي (باشا)

إبراهيم عبد الهادي (باشا)

عبد الفتاح عمرو (باشا)

الأستاذ حنا سابا

.....
.....

السودان :

قال صدقي باشا إن مستر بينفن قد ذكر أن مصر لم تبحث مسألة السودان بحثا كافيا ،
والحقيقة تخالف ذلك ، فقد بذلت مصر توضيحات في سبيل السودان لا من مئات السنين
فحسب ولكن من آلاف السنين . وقد قال هر يدوتس " إن مصر هبة النيل " . والواقع أنه
لأحياة لمصر بغير النيل ، فليس في مقدور مصر إذن أن تتناسى السودان . ومستر بينفن يدرك
أن السودان لا يشمل وادي النيل كله . ولكن عبارة " وادي النيل " أصبحت شعارا ،
ولقد كانت لمصر على الدوام روابط تربطها بوادي النيل ، على أن الاستعمال الحالي لكلمة
السيادة لا يقصد به رابطة الفاتح ، فالمصريون أول من ينادى بأن أي نوع من التسلط
والسيطرة مكروه ، وما " السيادة " إلا رمز الوحدة . ومصر تحرص على تقديم السودان
ورفاهيته ، ويجهها أن تعدّ السودان لليوم الذي يصبح فيه أهلا للحكم الذاتي . والمقصد
الأول للمصريين هو رخاء السودانيين ، وهم على استعداد لبذل التوضيحات في سبيل ذلك .

(١) هذه مقتطفات منقولة عن محاضر وزارة الخارجية البريطانية لمفاوضات صدقي - بينفن .

والمصالح المشتركة تجمع ما بين مصر والسودان ، حتى لا يمكن تصوّر الفصل بينهما ، مثال ذلك الرابطة التي تقوم بين المملكة المتحدة وكندا ، فكلاهما يحكمه ملك واحد ، وإذا تساءل مستر بيغن عن السبب الذي من أجله نريد أن تكون هذه الرابطة رمزية فقط ، فالجواب على ذلك هو أنه يجب أن يظل السودان على ولائه لمصر صونا للمصالح المشتركة بين البلدين . إن مصر تكمل السودان ولا يجب أبدا أن يقوم عداء بين البلدين ، وإنما يجب أن يعملوا معا في اتساق وانسجام . أما مسألة الإدارة فهي مسألة ثانوية . ولا شك في أن السودانيّين يرغبون في حكم بلادهم ومصر تدرك شعورهم هذا ، ولكن مصالحة مصر تقتضى أن يحكم السودان على خير صورة .

ولم يعد الآن مجال للأفكار العتيقة التي كانت تسود منذ ستين أو ثمانين عاما مضت حين كان السودان يوجس خيفة من مصر ، ومصر يهملها أن تنظر إلى السودان كأخ أصغر في حاجة إلى الرعاية .

ورد مستر بيغن قائلا إنه لا يزال في حاجة إلى استجلاء موقف صديقي باشا ، فدولته يقول إنه يريد أن يحكم السودان حكما عادلا . فهل يرى من وراء هذا إلى أن الأمر ليس كذلك الآن ؟ فأجاب صديقي باشا إن الحاكم العام موظف انجليزي — مصرى فلا يمكن إذن أن يوجه إليه هذا الاتهام .

.....

ذكر مستر بيغن أنه تلقى رسالة صديقي باشا الخاصة بالسودان والتي طالب فيها بعلاقة "رمزية" بين البلدين وأنه لم يتبين على التحديد المعنى المقصود بهذا الطاب المصري .

فأجاب صديقي باشا أنه قصد باللفظ "رمزية" بيان موقف الحكومة المصرية تجاه مسألة السيادة على السودان ، فالمصريون لا يرغبون السيطرة لاستغلال تلك البلاد ، ولا يتطلعون إلى نفع مادي أو أدبي منها ، ولكن هناك مع ذلك وحدة مع التاج المصري ، ووحدة رابطة ظلت على الدوام قائمة بين البلدين . كما إن الأمر يحتاج إلى إيجاد منفذ للشباب المصري الذي يتخرج من الجامعات .

ومصر — وتربطها بالسودان علاقة الأخ الأكبر بالأخ الأصغر — ترضى رغبة صادقة في أن تقدم إلى السودان الخبراء والأساتذة . وعلى الرغم من أن لمصر وبريطانيا حقوقا متساوية وفقا للاتفاق المبرم بينهما ، إلا أنها قد أقصيت أقصاء ، ويكاد لا يحسب لها حساب في إدارة شؤون السودان . ولا يعين في وظائف الإدارة مصريون مطلقا .

وشكا صدقي باشا كذلك من تعمد إهمال النفوذ المصري ، وقال إنه لا بد لمصر من أن تضمن ولاء السودان على الدوام لأنه مصدر رخاؤها .

وأجاب مستر بيفن بأنه قد حاول الإسلام بوجهة النظر المصرية ولكنه لم يفلح . وهو يعترض على ما تنشره الصحف المصرية من بيانات ترمي إلى أن المصريين قد فقدوا العزم على أن يجالوا البريطانيين عن تلك المنطقة مستقبلا .

وقد طاب صدقي باشا إلى مستر بيفن أن لا يلقى بالا إلى آراء المتطرفين الذين يعملون في خدمة المعارضة ، فإن مصر لا تسمى إلا إلى الوحدة مع السودان على أساس مصالح السودانيون أنفسهم . وأنه إذا ما اعترف بتلك الوحدة فإن يكون ثمت داع لما تشكو منه بريطانيا العظمى .

وذكر مستر بيفن أن كل ما استطاع فهمه لم يتبينه من وجهة النظر المصرية التي جاءت في مشروع البروتوكول الملحق في نهاية المهادنة .

وبعد مناقشة قصيرة وافق صدقي باشا على أن يقدم مذكرة شخصية تشرح وجهة النظر المصرية .

فقال مستر بيفن لصدقي باشا إن وجودك في لندن لا يسمح لك باتخاذ قرارات في هذه المسائل وأنت في مركز من الصعب عليك فيه تقديم مقترحات .

وأردف إنه لا يستطيع أن يوافق على اتخاذ قرارات من جانبه لا يلبث بعض المصريين أن يتخذ منها سبيلا للتقدم بمطالب أخرى .

وأكد صدقي باشا لمستر بيفن أنه هو وزير الخارجية المصرية يمثلان الأغلبية الكبرى في البرلمان المصري وفي الإمكان الاعتماد عليهما في عدم إثارة مطالب أخرى بعد عودتهما إلى وطنهما .

وفي الختام صرح مستر بيفن بأنه سيتقدم بصيغته الجديدة للسادتين الثانية والثالثة من المعاهدة للمناقشة فيهما وطالب إلى صدقي باشا أن يقدم هو من جانبه المذكرة الشخصية الخاصة بموضوع السودان وأن يعيد النظر في مقدار الوقت الذي يتطلبه الجلاء .

(ب) من محضر الاجتماع الثاني الذي عقدت بوزارة الخارجية البريطانية

في الساعة ١١،٣٠ من صباح يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦

الحاضرون

استر أرنتست بينفن	استماعيل صدقي (باشا)
لورد ستاندرجت	إبراهيم عبد الهادي (باشا)
سير رونالد كامبل	عبد الفتاح عمرو (باشا)
مستر هاو	الأستاذ حنا سايا
مستر تيمز	
مستر جرينهيل	

سلم صدقي باشا مستر بينفن مذكرة (مرفقة) تضمنت وجهة نظره في مسألة السودان وقد قرأها مستر هاو باللغة الانجليزية .

وقال مستر بينفن إنه كان معنيا بما ينطوي عليه مدلول السيادة وهو يعتقد أن صدقي باشا سيوافق على أن تظل إدارة السودان المالية على وضعها الحالي حتى يتم للسودان الحكم الذاتي .

وقال صدقي باشا إن إدارة السودان الحالية ستظل كما هي حتى تصل بريطانيا العظمى ومصر إلى اتفاق على الوضع الذي سيكون عليه الحكم الذاتي في السودان ، وأنه لا داعي للبحث في مسألة تغيير النقد أو طوابع البريد أو طريقة تعيين موظفي حكومة السودان .

وقد استفسر مستر بينفن عن السبب الذي يراد من أجله الآن إحداث تغيير فيما يتعلق بالسيادة على السودان .

فقال صدقي باشا إن الموقف الحالي لا يرضى به مصر ومن الضروري لها أن تتفق مع بريطانيا على التدابير التي تتخذ للوصول بالسودان إلى مرتبة الحكم الذاتي . وليس ثمة حاجة إلى إدخال تغييرات عنيفة حتى يتحقق الحكم الذاتي ومن حق مصر أن يكون السودان تحت التاج المشترك .

وقال مستر بيغن إنه إذا نص على سيادة مصر للسودان اعتقد السودانيون أن بريطانيا العظمى قد تخلت عن مكانتها بينهم .

فأجاب صدق باشا أنه لا داعي للخوف من ذلك إذ أنت الحاكم البريطاني والصيغة البريطانية للإدارة سيظلان كما هما ، وكل ما سيزيد هو تأكيد نساء السودان تحت التاج المصرى .

وقال مستر بيغن إن السودان تسوده حالة من القلق وقد تلى اعتراضات من السودانيين أنفسهم على إحداث أى تغيير فيه .

فقال صدق باشا إنه هو الآخر قد تلى رسائل من السودانيين على التقيض من ذلك .

وقال مستر بيغن إن صدق باشا قد تحدث عن الدومنيون ولكن إذا اختار السودانيون الدومنيون تحت التاج المصرى فإن مركز بريطانيا العظمى سيضار ضرراً كبيراً .

فقال صدق باشا إن من المحتمل أن تنشأ حالة سياسية جديدة حين يمين الوقت الذى يختار السودانيون فيه مصيرهم ، وقد تقتضى الحال وقتئذ إعادة بحث الأمور من جديد مع أن تغييرا ما لن يحدث وأن مصر لا تستطيع انتظار الوصول إلى تسوية أطول مما انتظرت ، إذ ليست هذه هي المرة الأولى التى تطالب فيها بتوكيد سيادتها على السودان فإن الوضع فى الماضى كان دائماً وضعاً مؤقتاً ويجب حسمه الآن بجزء من تسوية عامة .

وقال مستر بيغن هل لى أن أنهم من هذا أن من مؤدى التسليم بالسيادة لملك مصر ، منح مصر حقاً أكثر للتدخل فى إدارة السودان ؟

فأجاب صدق باشا إن هذا صحيح طالما استمر العمل باتفاقية عام ١٨٩٩ ، أما توكيد الرابطة بين البلدين فلا يعنى فى حد ذاته زيادة تدخل مصر إذ أن العلاقة بين رئيس وزراء مصر والحاكم العام ستظل على حالها ولا ترغب مصر فى أن تتدخل فى شؤون السودان .

وأشار مستر بيغن إلى ألقاب ملك مصر السابقة وسأل عن اللقب الذى يريد ملك مصر أن يلقب به .

فأجاب صدق باشا إن صاحب الجلالة سيلقب بملك مصر والسودان .

وقال مستر بيغن إن النظر في كيفية إدارة السودان من الصعوبة بمكان وسأل عن المآلة التي يرى صدقي باشا كفايتها قبل أن تتناول بريطانيا العظمى ومصر بحث مسألة الحكم الذاتي في السودان .

فأجاب صدقي باشا إن الأمر يتوقف على اتفاق يتم على إثر ما يدور من المباحثات بين البلدين .

وقال مستر بيغن إن من العسير الموافقة على مبدأ قبلها يدرك الإنسان ماذا بعده ، فإنه إذا أقر السيادة المصرية فقد عارض سلفا قرار السودانين الذي اتخذوه بشأن مستقبلهم .

فأجاب صدقي باشا إن الأمر لن يكون كذلك لأنه ما من أحد ينكر الرابطة التي تقوم بين البلدين وأن تدخل مصر كصاحبة سيادة لا يقصد به إلا رفاهية السودانين وتنمية الشعور بالمسؤولية وأن تعمل مصر على الإضرار بمركز حكومة جلالة ملك بريطانيا في السودان .

فسأل مستر بيغن إذا كان صدقي باشا سيبدأ بروتوكول السودان بتوكيد اتفاق الحكم الذاتي ؟

فأجاب صدقي باشا إنه سيعيد النص على المادة الثانية من معاهدة ١٩٣٦ فيما عدا الجملة الأخيرة من الفقرة الأولى إذ أن مصر قد أكدت سيادتها في الماضي على حين أن بريطانيا لم تقر هذا التوكيد ولا تريد مصر أن تظل على مواجهة هذا الموقف السلبي ، واستطرد فقال إن ملك مصر سلطات خوطب إياه الدستور المصري فإذا أصبح ملكا لمصر والسودان فلن يمنح حقوقا جديدة .

وسأل مستر بيغن عما إذا كان من المحتمل إثبات ذلك في بروتوكول السودان ؟

فأجاب صدقي باشا إنه بغض النظر عن شخص الملك فإن ذلك مما لا يمكن إثباته رغم أنه لن يمنح في واقع الأمر سلطات أخرى .

وسأل مستر بيغن إذا كان في ذلك ما يؤثر على وضع قوات الدفاع السودانية ؟ فأجاب صدقي باشا إن شيئا ما في السودان لن يناله التغيير .

وسأل مستر بيغن عن الوقت الذي تريد مصر فيه البدء بإحداث تغييرات في إدارة السودان إذا سلم لها بحق السيادة ؟

فأجاب صدقي باشا " في أقرب وقت " لأن مصر كانت تتدبر ما تتدبره حكومة جلالة ملك بريطانيا في شأن الوصول بالسودانيين إلى مرتبة الحكم الذاتي .

وقال مستر بيغن إنه إذا اختار السودانيون الاستقلال فستكون النتيجة وخيمة ، أما إذا اختاروا الحكم الذاتي فحسب فإن موقف حكومة جلالة الملك سيصبح عسيرا جدا وهو يشعر أن هذا الوقت هو الذي تريد مصر أن تحدث فيه ما تريد من تغيير .

فأجاب صدقي باشا إن الأمر على التقيض من ذلك لإن حكومة جلالة الملك هي التي بدأت الحديث في أمر الحكم الذاتي للسودان ، وأن مصر كانت راغبة في أن تسلك نفس السبيل ولم يكن لها مصلحة في إحراج حكومة جلالة ملك بريطانيا .

وقال مستر بيغن إن المقترحات البريطانية فيما يختص بالحكم الذاتي قد افترضت عدم إثارة مسألة السيادة . ولكن صدقي باشا طلب منه الآن الموافقة على وضع السودان تحت السيادة المصرية قبل النظر في أمر الحكم الذاتي .

فقال صدقي باشا إن هناك أمثلة لأهم متقدمة ككندا ، فقد كان لها حق الحكم الذاتي رغم خضوعها لتاج مشترك . ولم تلق صعوبة في ذلك ، أو يضايقها هذا الوضع . ويجب أن يكون للسودان مركز طبيعي لامركز شاذ . والواقع أن السودان كان بلدا يخضع للسيادة المصرية في ظل نظام خاص . ومن الحق أن يكون له ملك . وهو لم يتلهمف على الحكم الذاتي ، وعلى بريطانيا ومصر أن يحددا معا الوقت الملائم لذلك .

وقال مستر بيغن إنه إذا اختار السودانيون الاستقلال فن المحتم أن تزول السيادة المصرية ، وتساءل عما إذا كان ما تطالب به مصر هو استبقاء سيادتها على السودان بعد قيام الحكم الذاتي . وعما إذا كان لا يعترف باستبقاء حق تقرير ذلك للسودانيين ؟

فأجاب صدقي باشا أنه يظن أن الحكم الذاتي لن يتم إلا بعد سنوات عدة ، وأن مصر لا تستطيع أن تواجه بلدا معاديا على حدودها ويجب أن يظل السودان جارا صديقا لها .

وأشار مستر بيغن إلى أنهم في بريطانيا العظمى كانوا يرون دائما أن للأمم المستقلة - حين تبلغ مرتبة الحكم الذاتي - الحق في الانفصال إذا رغبت في ذلك ، وذكر صدقي باشا بما وقع أخيرا في الهند .

فوافق صدق باشا على ذلك ، ولكنه قال إن حق الانفصال يكون عملاً اختيارياً من جانب مصر ، وهو يرى أن الوقت لم يحن بعد للبحث في مثل هذه المسائل لأن الإنسان لا يستطيع استباق الحوادث ، وأن الشقة لا تزال بعيدة قبل أن تصبح هذه المسألة ذات شأن ، ولا يستطيع الإنسان التنبؤ بما سيكون عليه الحال وقتذاك .

ولكن مستر بيغن أصر على أن يستجلب المسألة من جميع نواحيها ، فسأل صدق باشا عما إذا كان السودانيون سيمنحون الفرصة ليكونوا أحراراً أو أن المصريين يرمون إلى تسوية السيادة نهائياً ، ثم قال يجب أن يكون واضحاً كل الوضوح أن السودانيين أحرار في رفض سيادة مصر إذا رغبوا في ذلك ، وزاد أن بريطانيا العظمى تحتفظ لنفسها بمركز في السودان ويراد منها أن تنزل عنه ، وهي قبل أن تفعل ذلك تريد أن تتحقق من هذه النقطة بالذات .

فأجاب صدق باشا إنه ما من شيء سيحققه تغيير في السودان بالنسبة إلى إنجلترا ، أما فيما يتعلق بالسيادة فهو يرى استحالة التحدث عنها الآن ، وما من أحد يستطيع أن يتنبأ بما سيقع في نصف القرن القادم ، ويرى فيما يستجلبه مستر بيغن أنه مسألة يترك للأجيال القادمة أمر البت فيها . ثم إن هيئة الأمم المتحدة ما تزال تبحث هذه المشاكل جميعها بغية الوصول إلى حل لها . وهناك بحوث تجرى في ذلك كله ، ولكنه يرى أنه ليس من المقذور التنبؤ بما سيكون عليه الحال في المستقبل .

وطالب مستر بيغن المبادرة إلى تدبر هذه الصعوبات ، وقال إنه يريد تجنب الأجيال القادمة التعثر في حل هذه المسألة إذا ما أرادت حلها ، وصرح بما يفيد أنه ينبغي أن يتلقى تأكيداً بأن السودانيين لن يوضعوا في وضع يستحيل عليهم فيه الاستقلال . وذكر لصدق باشا أن المصريين يسمعون إلى ربط مستقبل طرف ثالث ببروتوكول يبرم بين دولتين ، فلا تلبث بريطانيا العظمى ومصر أن تمسسا بحريتهما نحوه في المستقبل ، وكرر ما يفيد أنه لا يجب السعي في وضع السودان الذي يناضل من أجل استقلاله تحت سيادة مصر إلى الأبد ، وهو يريد أن يبين للشعب البريطاني أن شيئاً لم يتم للإضرار بحق تقرير المصير .

فأجاب صدق باشا أن السودانيين سيصلون حتماً إلى استقلالهم إذا ما بلغوا حداً معيناً من التقدم ، وأنه ما من شيء مكتوب يمكن أن يخجل بحق شعب في الاستقلال أو ينعه من سعيه إلى الحرية ، والمسألة مسألة مبدأ عام وليست مسألة نص في معاهدة ، واستطرد قائلاً إنه لما كانت المعاهدة المقترحة تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد استقلال الشعوب فإنه يرى من العبث أن يؤكد في أي اتفاق جديد ما قد نص عليه ميثاق الأمم المتحدة .

ورأى مستر بيغن وجوب الإشارة إلى روح ميثاق الأطلنطى فى المعاهدة . على أن صدق باشا رأى أن الدىباجة قد كفت ذلك .

وطلب مستر بيغن أن يفسح له الوقت لاستظهار المسألة، وقال إنه قد تلقى من صدق باشا بئنا طويلا عن السودان فهم منه أنه يعرب عن وجهة نظر شخصية فقط ، وأنه يود أن يجد السبيل إلى صياغة ذلك فى مشروع مادة بالمعاهدة .

فكرر صدق باشا القول بأن هذا المشروع يمثل وجهة نظره وحده ، ولكنه على ثقة من أنه أقرب ما يكون إلى ما تراء مصر .

فقال مستر بيغن إنه يود أن يستزيد من دراسة هذه المسائل وأنه سيتصل بصدق باشا فى يوم الثلاثاء .

مذكرة شخصية لصدق باشا بشأن مسألة السودان

سلمت إلى مستر بيغن فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦

إن سيادة مصر على السودان حقيقة تاريخية وقانونية اعترفت بها الحكومة البريطانية اعترافا صريحا سواء فيما قبل اتفاقية سنة ١٨٩٩ أو فيما بعدها .

ولقد كان المقصد الأساسى لاتفاقية سنة ١٨٩٩ تنظيم إدارة السودان ، وعلى الرغم من أن بريطانيا العظمى قد طلبت حق الاشتراك فى هذه الإدارة اشتراكا بعيد المدى وحصصا عليه فعلا إلا أنها لم تقصد مع ذلك المساس بمبدأ السيادة المصرية .

بل إن بريطانيا على النقيض من ذلك أكدت هذه السيادة فى مناسبات متعددة خلال اتصالاتها بالدول الأجنبية ، كما أنها كانت تعلن دائما أنها لا تعمل فى السودان إلا لإقامة سلطان السيادة المصرية .

وحيث تطلب مصر اليوم تضمين معاهدة التحالف الجديدة مع بريطانيا العظمى بروتوكولا يؤكد قيام الرابطة التى توحد مصر مع السودان تحت التاج المصرى ، فإنما تستند الحكومة المصرية فى ذلك إلى أسس قانونية عتة كما تستند إلى أسس من المصالح الحيوية المشتركة .

وهذه الرابطة لا تنبع من روح التسلط ، كما أنها ليست أداة لسياسة ترمى إلى التوسع والاستغلال .

والواقع أن مصر تود أن يكون المقصد الأساسى للسياسة التى تتبع فى السودان هو ضمان رفاهية السودانين واحترام مصالحهم وتمييزها وإعدادهم لتولى إدارة شئونهم فى الوقت الملائم .

ولكى يسوق صدق باشا أمثلة أخرى أدق ، نظر إلى مستقبل العلاقات بين مصر والسودان بالعين التى ينظر بها إلى العلاقات التى تقوم بين بريطانيا العظمى وممتلكاتها .

وتثبت هذه النظرة إلى حد كبير أن الولاء للتاج نفسه يتلاءم مع الاستقلال التام فى الشؤون الداخلية ، ومع نظام إدارى يقوم بتطبيقه جميعه شعب كلا البلدين ، ومع ذلك فلم تمنع هذه الرابطة التاج من توثيق عرى اتحاد مقدس فى الحربين الأخيرتين .

ولن تستطيع مصر الموافقة أبدا على فسخ هذه الرابطة ، وعلى أن تعرض السودان - وهو الذى تستمد منه مصادر حياتها - للوقوع تحت سيطرة أجنبية قد تكون معادية لها .

وحتى يحين الوقت الذى يصبح فيه السودانيون أنفسهم أهلا لإدارة شئونهم - وتأمل مصر أن لا يطول هذا الوقت - لا يرى صدق باشا مانعا من الموافقة على استبقاء النظام الإدارى الحالى المترتب على اتفاقية سنة ١٨٩٩ .

ويرى صدق باشا أنه يتعذر عليه استساغة توسل الحكومة البريطانية بحقوق السودانين ومصالحهم ، لتجعلها سببا للتردد فى الموافقة على الإشارة إلى السيادة المصرية فى بروتوكول يلحق بالمعاهدة المزمع عقدها .

فإن مثل هذه الإشارة لا يمس أى حق للسودانيين ما داموا لم يصلوا - كما تعترف بريطانيا العظمى رسميا - إلى درجة من النضوج السياسى تؤهلهم إلى حرية الإعراب عن رغباتهم .

ويجب أن لا يغيب عن البال - فيما يتعلق بمصالح السودانين - أن السيادة المصرية على السودان قد برهنت دائما على أنها كانت تمهد لرفاهية السودانين ، وكفيل مادهم بالمعونة القوية فى جميع أوجه الحياة السودانية ، وكانت مصر تبذل لهم هذه المعونة من غير ما فرض ، ودون أن يدفعها إلى ذلك دافع خفى .

فضلا عن هذا فإن السودان لا يكون بذاته وحدة قائمة بنفسها ، وظاهر أن من مصلحة
السودانيين أنفسهم الاستمرار في انضمامهم إلى دولة منظمة ، تربطهم بها روابط تاريخية ،
وتدرك مصالحهم كل الإدراك لما لها بهم من الروابط الجغرافية والمنصرية والدينية
واللغوية .

(د) من محضر الاجتماع الثالث

في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٦ بفندق كلارنج

الحاضرون

مستر أرنت بيغن
لورد ستانسجيت
سير رونالد كاميل
مستر هاو

إسماعيل صدق (باشا)
إبراهيم عبد الهادي (باشا)
عبد الفتاح عمرو (باشا)
الأستاذ حنا سابا

.....
.....

قال مستر بيغن إنه قرأ مشروع صدق باشا الخاص بروتوكول السودان . ويلاحظ
أنه يقوم على أساس من العسير قبوله فإنه كلما تعمق في دراسة مسألة السودان تبين له
أن ليس من العدل أولا وأخرا القطع بأن السودان كان تحت سيادة التاج المصري .

وأراد صدق باشا أن يوضح موقفه بدقة فقال إن نية مصر لم تتجه إلى فرض النظام
المستقبل ، فللسودانيين حين يحين الوقت أن يقرروا مستقبلهم بأنفسهم .

وسأل مستر بيغن إذا كان صدق باشا يعني بذلك أنه حينما تبحث مسألة الحكم الذاتي
أو الاستقلال يكون للسودانيين كذلك الحرية في تقرير أمر سيادتهم .

فأجاب صدق باشا أنه مما لا يمتثل الشك ، كما بين في مذكرته ، أن السودان يعد
حيويا لمصر ويجب أن تربطه بها روابط ودية . وقد بينت المذكرة كذلك أن مصالح
السودانيين ستكون موضع العناية ، وأن إنجلترا هي التي تتولى إدارة السودان وهي القائمة
الآن فعلا وليس لمصر يد في الإدارة ولا تستطيع أن تتعرض لرغبات السودانين فليس من
العدل إذن أن ينتار السودانيون مستقبلهم الآن .

وقال مستر بيغن إنه قد بحث هذه المسألة من وجهة نظر أخرى ، وأنه لا يريد عندما يجنب الوقت أن يظلم مصر وأن يفرض السيادة البريطانية على حساب المصريين و يود أن يذكر في مقدمة بروتوكول السودان أن المقصد الأساسي للحكومتين المتعاقدتين هو رفاهية السودانين وإعدادهم للحكم الذاتي .

وقد وافق صدق باشا على ذلك .

وقال مستر بيغن إن خير وسيلة للوصول إلى ذلك لا تكون بإيفاد لجنة مشتركة إلى السودان في يوم يعينه في القريب العاجل ، ولكن بإنشاء هيئة دائمة ، كمجلس مشترك ، يعهد إليها مثلا كل سنتين أو ثلاث سنين بحث أمر تهيئة السودانين للحكم الذاتي ، وتقديم تقرير عن ذلك للحكومتين . وبهذا يتم الحكم الذاتي على مراحل حتى في المديرية (إذا كان التقدم في السودان لا يسير على وتيرة واحدة) وفي رأيه أنه يصعب كثيرا على حكومة جلالة الملك أن تصدر تصریحا في شأن السيادة ، ومع ذلك فإنه سيعترف بحقوق كل من الطرفين عن طريق هيئة كاللجنة المشتركة .

ويعتقد صدق باشا كل الاعتقاد ويشاركه في ذلك جميع المصريين أن هناك اتحادا شرعيا بين مصر والسودان . وهو لم يستعمل لفظة " السيادة " ولكن لفظة " الاتحاد تحت التاج المصرى " . وأما بالنسبة للمجلس المشترك فلن تناط بالأعضاء المصريين فيه مسؤولية ، وستنتقص الإدارة البريطانية من وضعهم فيه ، كما سيظل الوضع الحالي كما هو ، ويعتقد أن إيفاد لجنة إلى السودان الآن من شأنه إثارة مشا كل متعددة .

وذكر مستر بيغن أن أعضاء اللجنة التي يقترحها سيكونون من الأشخاص المستقلين ومن ذوى الكفايات الممتازة وليسوا من موظفى الحكومة . وسيكون من مهمة اللجنة أن تتحقق من حسن سير الإدارة ، وأن تزيل مخاوف المصريين فيما يتعلق بإقصائهم عن السودان ، وهو مع ذلك لا يجب أن يتعجل الأمر الآن . ثم قال إنه تبين من مشروع صدق باشا صراحة أن الإدارة ستظل كما هي في الوقت الحاضر .

فوافق صدق باشا على ذلك ، وقال إن مشروعه معقول للغاية ، وأنه قد أعد ليلتقى بوجهة نظر مستر بيغن إلى حد أن السودانين لا يستطيعون إنكار ذلك . وأن المصريين لا يطالبون بحقوق أو امتيازات جديدة بل إن كل ما يطالبونه هو أن لا يعدل شيء من الأمر الواقع فعلا . ثم قال صدق باشا إنه لم يباشر جميع حقوقه التي تخوله إياها المساعدة الحادية عشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأنه كان يصطدم بمصاعب كلما أراد التمسك بها حتى تحقق له أن من الخير ترك هذه المسائل على حدة ، إذ لا يمكن أن يقوم على إدارة السودان هيئتان .

وقال مستر بيغن إنه يظن أن الأمر هو ما تعنيه الألفاظ وأنه ما من محام دولي قد فسر حتى الآن معنى كلمة "السيادة".

فأجاب صدقي باشا إنه لم يتحدث عن السيادة في مشروعه وإنما تكلم عن "الوحدة"، والجزء الأكبر من السودان كانت تغلب عليه الصبغة المصرية وللقبائل العربية في السودان شقيقات لها بمصر تحمل نفس أسماؤها وترجع جميعها إلى أصل واحد.

فقال مستر بيغن إنه لا يملك كما لا يملك صدقي باشا قبول أي مشروع قبولاً نهائياً إذ أنهما لم يفوضا في ذلك، وإنما يجب عرض المشروعات على الحكومة المصرية.

فأجاب صدقي باشا إن ذلك يعد صحيحاً، وأنه يدرك ما تريده مصر.

فقال مستر بيغن إنه يدرك كذلك ما تريده بريطانيا وأن الصعوبة هي في التوفيق بين وجهتي النظر.

وقال صدقي باشا إن مسألة السودان هي المسألة التي تتوقف عليها المعاهدة برمتها. وإذا كانت مصر قد تكفلت بمسئوليات كبيرة في الحرب سواء في مصر أو في البلاد المجاورة لها، وبذلت في هذه السبيل تضحيات جسيمة، وعملت على نصرة القوات البريطانية، فليس بكثير عليها أن تطالب مقابل ذلك كله بقبول وجهة نظرها في مسألة السودان.

واقترح مستر بيغن أن يتولى خبراء كلا الجانبين بحث المسألة بعد الظهر إذ لا بد له من استشارة رئيس مجلس الوزراء وعرض الأمر على المجلس، كما ذكر أنه لا يستطيع أن يقطع في الأمر على أية حال، حتى يعرف أن موقف صدقي باشا هو الموقف الرسمي للحكومة المصرية.

فأجاب صدقي باشا أنه يعتقد أنه قد أحل في اعتباره مسألتى إدارة السودان ورخاء السودانيين، وأنه يطالب بأشياء لم تنكرها بريطانيا على الإطلاق، وهو على ثقة من أنه يستطيع أن يجمع مصر كلها وراءه.

وقال مستر بيغن إنه ما دامت المباحثات استطلاعية فحسب فإنه ستعذر التقدم فيها حتى ترد مقترحات مصر التي عرف أن وفد مصر يؤيدها.

فقال صدقي باشا إنه يدرك ذلك، على أن الغرض من زيارته وفي صحبته وكيل أكبر الأحزاب في البرلمان، هو نقل وجهة النظر البريطانية إلى مصر ما دامت اتفقت مع وجهة النظر المصرية، وأنه سيعرض وجهة النظر البريطانية على إثر عودته إلى مصر على الملك

ومجلس الوزراء والوفد ، وأنه إذا ضمن اتفاقا شاملا فسيسال مستر بيغن أن يدعو أعضاء الوفد البريطانى إلى زيارة مصر لاتخاذ قرار نهائى . وأن ذلك لن يستغرق وقتا طويلا ، وأنه ينتوى السفر فى الغد ويأمل أن يصله رد مستر بيغن قبل نهاية الأسبوع المقبل . وقال مستر بيغن إنه لا يزال يرى أن هناك صعوبة قائمة إذ قد يقتضى الأمر استشارة السودانين فى مسألة السيادة .

فقال عبد الهادى (باشا) إنهم إذا كانوا قد وصلوا إلى درجة من النضوج تؤهلهم لتقرير ذلك ، فأحرى بهم أن يقرروا ما يرونه فى شأن مستقبلهم كله ، على أننا جميعا قد اتفقنا على أنهم ليسوا أهلا لذلك بعد .

وقال مستر بيغن إنه يفضل أن يجتمع بالخبراء بعد ظهر اليوم لإتمام وضع مشروع مستوف عن المعاهدة برمتها .

وقال صدق (باشا) إنه يوافق على إعادة صياغة المسادتين الثانية والثالثة اللتين تم إعدادهما باشتراك الطرفين ، وكرر القول بأنه يوافق على أن يكون أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ هو اليوم الأخير للجلاء .

وأشار عمرو (باشا) إلى أنه لا يرى حاجة إلى إعادة صياغة بروتوكول السودان غير أن مستر بيغن رأى أن هناك بعض النصوص يقتضى الأمر إعادة النظر فيها .

فقال مستر بيغن إنه يود أن يعتقد اجتماعا آخر ، وأن من المستطاع عقد هذا الاجتماع بعد ظهر يوم الخميس وسيحاول أن يحدد الموعد فيما بعد ، كما أنه سيبدل جهده لتتبعيق رغبة صدق باشا فى السفر إلى مصر فى أقرب وقت مستطاع .

(هـ) من محضر الاجتماع الرابع الذى عقد بفندق كلارديج

فى الساعة الثانية من مساء ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٦

بروتوكول السودان :

زار مستر بيغن وفى صحبته لورد ستانسجيت وسير رونالد كامبل صدق باشا فى فندق كلارديج فى مساء ٢٤ أكتوبر للبحث بصفة شخصية مع دولته ومع عبد الهادى (باشا) وعمرو (باشا) بغية اجتلاء التمتط الهامة وعلى الأخص فيما يتعلق بالسودان .

ولم تؤخذ فى هذا الاجتماع مذكرات .

وقد بين مستر بيغن أن الصياغة الجديدة التي وضعها صدقي باشا (ملاحق ب) لمشروع بروتوكول السودان الذي تركه له سير رونالد كامبل في وقت مبكر من اليوم قد واجهتها بعض الصعاب ، وأنه كان يهيمه جدا لو أمكن مصارحة الشعب السوداني والبرلمان السوداني بأن لاشيء مما اتفق عليه الآن في المعاهدة قد تناول مركز السودان بالتغيير ، إذ أنه قد تعهد بعدم إجراء أى تغيير فى مركز السودان قبل استشارة السودانيين ، ولذلك فقد عمل على تخير ألفاظ المشروع المقدم منه حتى يمكن تبيان عدم إجراء أى تغيير على مركز السودان .

وقد أجاب الجانب المصرى أن ليس هناك أى تغيير على مركز السودان فى الواقع وأن كل ما يطلبونه هو تدعيم المركز الحالى للسودان .

فذكر مستر بيغن أنه من الضرورى بيان ذلك للسودانيين والبرلمان ، وأنه قد تحدث فيه مع الحاكم العام فرأى أن من شأن الصيغة التى يقترحها الجانب المصرى جعل هذا الشرح عسيرا للغاية .

ولذلك اقترح مستر بيغن عبارة " فى نطاق الوحدة بين السودان ومصر التى تنتج من التاج المشترك " على أن صدقي باشا عدلها على أن تكون " فى نطاق الوحدة بين السودان ومصر تحت التاج المشترك " وأنه مما يسهل عليه مهمته استبقاء عبارته ، وإذا لم يكن ذلك فى ميسور صدقي باشا فإن إدخال لفظة " التاريخية " أو " القائمة " قبل لفظة " الوحدة " يسهل هذه المهمة .

فاعترض صدقي باشا على ذلك بأن المصرى بين سيرون فى هذا التعديل المقترح ما يعنى أن الوحدة كانت من شئون الماضى فوافق مستر بيغن على حذفها .

وحينئذ اقترح صدقي باشا استبدال " التاج المصرى " بعبارة " التاج المشترك " وبعد المناقشة بعض الوقت فى ذلك ذكر عبد الهادى (باشا) أن الجانب المصرى يوافق على عبارة " تاج مصر المشترك " .

وأثار مستر بيغن نقطة أخرى وهى أنه من الضرورى تبيان ما يدل على أن للسودانيين إذا شاءوا أن يختاروا الاستقلال حين يصلوا إلى المرتبة التى تؤهلهم إلى اختيار الوضع الذى تكون عليه بلادهم فى المستقبل .

وفي ظل هذه الفكرة اقترح مستر بيغن لإيراد عبارة "في نطاق الوحدة بين السودان ومصر التي تنتج من التاج المشترك" في المشروع الذي ترك مع صدقي باشا بعد الظهر ، ثم اقترح إضافة جديدة على الجملة الثانية في المشروع بحيث يتبين منها أن السودانيين سيستشارون حين يحل الوقت الذي يحقق فيه الطرفان الساميان المتعاقدان بالتراضي التام بينهما الأغراض المشار إليها في الجملة الأولى. واقترح مستر بيغن فيما يتعلق بالجملة التي تبدأ بما يلي "حتى يصل الطرفان الساميان المتعاقدان بالتراضي التام بينهما إلى تحقيق هذا المقصد الأخير يظل اتفاق سنة ١٨٩٩ ساريا . . . الخ . . ." أن يدرج فيما بين كلمتي "المقصد" و "الاتفاق" عبارة "بعد استشارة السودانيين" .

فسأل صدقي باشا عما إذا كان ذلك يؤثر على ما يرمى إليه المشروع من أن تحقيق المقصد يتم بالتراضي التام بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، مما يعني أن تقرير ذلك يكون بيد الطرفين .

فقال مستر بيغن إن ذلك لم يكن المقصود وإنما المقصود هو استشارة السودانيين قبل أن يصل الطرفان المتعاقدان إلى اتفاق .

وأخذ صدقي باشا علما بذلك ، ووافق على النص المقترح مع استبدال عبارة "بعد استشارة" بلفظة "بالتشاور" إذ أن ذلك يجعل المسألة أكثر إيضاحا ، ووافق مستر بيغن على ذلك .

كذلك وافق مستر بيغن على حذف الفقرة الأخيرة الواردة بالمشروع الذي تركه سيررونالد كامبل مع صدقي باشا بعد الظهر .

وقد وردت صيغة بروتوكول السودان كما تم الاتفاق عليها بين مستر بيغن وصدقي باشا في الملحق (ج) .

وحينئذ قال مستر بيغن إنه يرجو أن يشير صراحة إلى أن هناك نقطة يهجمه إيضا حها ، وهي هل هناك ثمة شيء في بروتوكول السودان يجعل المصريين على المناقشة في أن تعهد بريطانيا بسحب قواتها من مصر ينطبق كذلك على السودان ، وهل سيطلب إلى بريطانيا

العظمى الآن إخلاء السودان؟ إذ أنه ما دمتنا قد قررنا الانسحاب الآن من مصر فقد أصبح من المهم جدا أن تكفل جميع التدابير الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وأن يكون لبريطانيا العظمى حق استبقاء قوات بالسودان .

فأكد للفور كل من صدقي باشا وعبد الهادي (اشا) كل التأكيد أن ذلك ليس محلا للبحث سواء في الحاضر أو في المستقبل فن حق بريطانيا العظمى استبقاء قواتها بالسودان. وأضاف صدقي باشا قائلا إنه يؤكد ذلك على وجه قاطع، نأخذ مستر بيغن علما بذلك، وذكر أنه يحتمل أن ترغب بريطانيا العظمى في وقت ما في زيادة عدد القوات البريطانية في السودان بعض الزيادة، وقد تكون هذه الزيادة في عدد رجال الطيران. فهل هناك ما يحول دون ذلك، فصرح كل من صدقي باشا وعبد الهادي (باشا) بأنه ليس ثمت ما يمنع من ذلك، وما دامت بريطانيا العظمى قد أجابت مطالب المصريين على الوجه المقترح الآن فستجد أن الشعب المصري لن يكون صديقا وحليفا لها فحسب ، بل إن تصرفاته ستكون تصرفات الصديق كذلك وفي يقينه أن الشعب المصري قد أظهر خلال الحرب الأخيرة أنه إذا تصرف كصديق عرف كيف يفعل ذلك .

(و) من محضر الاجتماع الخامس والأخير الذي عقد بفندق كلاردج

في الساعة ٨،١٠ من مساء ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦

القوات البريطانية في السودان :

ذكر مستر بيغن أنه إذا استجوب في مجلس العموم فيما يتعلق بحق حكمة جلالة الملك في الاحتفاظ بأية قوات قد يقتضى الحال وجودها مستقبلا في السودان فإنه سيجيب بأن المعاهدة الجديدة لا تؤثر على حقوقنا في ذلك إطلاقا .

.....

السودان :

ذكر مستر بيغن أن رئيس الوزراء مستر آتلي قد سأله عما إذا كان قول الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري المشترك يغير من مركز السودان، فأجاب مستر بيغن إن مثل هذا القبول يترك مركز السودان على ما كان عليه ولكنه يوضح حالة كانت غامضة حتى الآن، وقد وافق صدقي باشا والمندوبون المصريون على ذلك .

(٧) بروتوكول السودان

في مشروع صدقي - بيفن

إن السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتي وتبعاً لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل السودان . وإلى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين الاتفاق التام المشترك بينهما ، تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانين ، نظراً لاتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع إنجلترا والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة ، وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية .

(٨) نص المفكرة المرسلة إلى السفير المصري بلندن

في ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦

تود حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك أن تذكر صدق باشا بالنقط المتفاهم عليها في لندن . فإن حكومة جلالته الملك تجدد نفسها الآن في موقف حرج جدا من جراء تسرب الأخبار وتفسيرات صدق باشا من جانب واحد . إذ أن لديها مجلس عموم ورأيا عاما لا يمكن أن يوافق على أن السودان بدلا من أن يوجه إلى طريق الحكم الذاتي يؤخر إلى الوراء مرحلة ويجعل خاضعا للحكومة المصرية فيما يتصل بحرية اختيار السودانين . لذلك تطلب حكومة جلالته الملك خطابات تفسيرية لا تلمس مركز مصر بأي حال ولا تتعدى بأي حال ما اتفق عليه صدق باشا في لندن ، ولكنها تسرد بتفصيل أكبر الغرض من بروتوكول السودان كما تفهمه حكومة جلالته الملك . ولقد حاول مستر بيفن أن يمهد لصدق باشا الصعوبة حول الخطاب فكتب صيغة يظن أنها ستكون مقبولة لديه . ونصها مرافق لهذا .

٢ - يود مستر بيفن أن يعلم عمرو باشا ويوضح لصدق باشا أنه إذا لم تحصل حكومة جلالته الملك على الخطابات التفسيرية فسيضطر إلى إلقاء بيان شامل في مجلس العموم عند التصديق على المعاهدة يشير فيه إلى جميع ما اتفق عليه صدق باشا في لندن وإلى تفسير حكومة جلالته الملك الواضح لمعنى البروتوكول . وإذا اضطر مستر بيفن إلى إلقاء بيان كهذا فقد يكون أشد صعوبة على صدق باشا من خطاب تفسيري على غرار المشروع المرافق .

٣ - وسيوضح بيان مستر بيغن في المجلس ما وراء بروتوكول السودان ، أى إعداد السودان للحكم الذاتي ، وثانيا استعمال حقهم عندما ينضجون للحكم الذاتي في اختيار وضع حكومتهم في المستقبل ويشمل الاستقلال . وسيحاط المجلس علما كيف ضمنت جملة "تحت تاج مشترك" في البروتوكول فقد كانت اعترافا بالسيادة الرمزية ولم يقصد منها بتاتا أن تكون أداة لوقف عجلة تقدم السودانين نحو الاستقلال . وأن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أبدا في هذا العصر ومع استرشادها بروح ميثاق الأمم المتحدة في سياستها الخارجية أن تقبل فكرة أن البروتوكول يفرض على السودان بطريق ما ما يمنعه من اختيار وضع حكومته في المستقبل .

أما فيما يتصل بمركز السودان الحاضر فسيقول مستر بيغن في المجلس أن البروتوكول لا يتضمن أى تغيير ، ولم يزد على كونه مجرد توكيد للحالة القائمة . وستستمر حكومة جلالة الملك بمقتضى البروتوكول في تأمين الدفاع عن السودان بجميع ما يقتضيه من التسهيلات .

السفارة البريطانية - القاهرة

٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦

ملحق

نص الخطاب الذى يقترحه مستر بيغن على صدقي باشا

يسرنى في اللحظة التى توقع فيها المعاهدة اليوم أن أتعجب إدراكى لاتفاقنا فيما يتصل بمعنى أجزاء خاصة في بروتوكول السودان الملحق بالمعاهدة .

قد اتفقنا على أن نصوص بروتوكول السودان لا تتضمن تغييرا في حالة السودان في الوقت الحاضر وأن البروتوكول لا يزيد عن كونه توكيدا للحالة القائمة . وعلى ذلك فإن يكون ثمة أية تغييرات في الإدارة الحالية إلا فيما هو ضرورى لإعداد السودانين للحكم الذاتى .

أما فيما يتعلق بمستقبل السودان فإن البروتوكول ينص على أن يكون للسودانيين عند ما ينضجون للحكم الذاتى الحرية في اختيار وضع حكومة السودان في المستقبل . وقد يتخذ هذا الوضع أشكالا عدة : فقد يختار السودانىون اتحادا مع مصر على غرار اتحاد حكومات الدومينيون المستقلة مع التاج البريطانى ، وقد يختارون شكلا آخر من الاتحاد المستقل مع التاج المصرى أو قد يختارون الاستقلال . وقد اتفقنا على أن بروتوكول السودان مفهوم منه حرية الاختيار التامة للسودانيين .

كذلك اتفقنا على أن بروتوكول السودان لا يمس بأية حال حق المملكة المتحدة في تأمين الدفاع عن السودان بأية قوات وتسهيلات قد تتطلبها .

كذلك اتفقنا على أنه إلى حين إتمام الجلاء وفق نصوص بروتوكول الجلاء تظل القوات البريطانية متمتعة بحقوقها الحالية في المرور بمصر والطيران فوقها . ومن المفهوم أيضا أن تدخل الحكومتان بعد توقيع معاهدة التحالف في مباحثات للوصول إلى اتفاق متبادل بشأن حقوق المرور التي ستتمتع بها طائرات القوات البريطانية بعد إتمام الجلاء عن مصر .

وستمنح القوات المصرية الجوية كذلك المماثلة بالمثل في الأراضي البريطانية .

وأخيرا اتفقنا على أن إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ لا يمس مركز أحد الطرفين فيما يتعلق بالحقوق المالية والنبعات التي نشأت بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ عند تنفيذ معاهدة التحالف الجديدة التي تلغيها .

٩ - مذكرة الحكومة المصرية

ردا على مقكرة الحكومة البريطانية وملاحقها

تشرف الحكومة الملكية المصرية - تعقبيا على مقكرة الحكومة البريطانية المسلمة إلى سعادة سفير مصر في لندن يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ - بأن تجيب فيما يلي على مختلف المسائل التي تناولتها تلك المقكرة .

ففيما يتعلق بالسودان يدل مشروع الخطاب الذي أعده مستر بيغن وكذلك التصريحات التي سيبدل بها - إذا ما حان الوقت - أمام مجلس العموم على أن بروتوكول السودان يسمح بمنح السودانيين منذ الآن الحق في الاستقلال التام أو بكلمة أخرى الحق في الانفصال بتاتا عن مصر .

على حين أن المفاوضات المصرية لم يرضوا في لندن - بل ما كان في وسعهم أن يرضوا - بأن النص الذي تعترف فيه بريطانيا العظمى بوحدة مصر والسودان تحت تاج واحد هو التاج المصري قد يتضمن في الوقت ذاته تخلي مصر عن تلك السيادة بمنح السودانيين الحق في الاستقلال .

والواقع أن في مشروع البروتوكول المقترحه المفاوضات البريطانية قد ورد ذكرها
قد يؤول للسودانيين من حق إعلان استقلالهم فرفض المفاوضات المصريون هذا النص
واقنع الجانب البريطاني بهذا الرفض .

أما النص النهائي للبروتوكول فإنه — على العكس — لا يهدف إلا إلى نظام الحكومة
الذاتية .

وقد تميز ميثاق هيئة الأمم المتحدة بوضوح في باب الأراضي المشمولة بالوصاية بين هذا
النظام وبين الاستقلال بل إن الترجمة الفرنسية الرسمية للميثاق عبرت عنه بقولها " أهلية
الشعب لإدارة شئونه بنفسه " .

وقد عني البروتوكول فوق ذلك بأن يوضح أن حق السودانين في اختيار نظام بلادهم
مستقبلا هو حق مستمد من نظام الحكومة الذاتية فهو لا ينبغي له أن يجاوز حدود الاستقلال
الداخلي ، ولا ينبغي له أن يشمل الانفصال السياسي عن مصر .

وعلاوة على ذلك فإن سياسة الطرفين الساميين المتعاقدين في السودان ينبغي أن تسير
في نطاق وحدة مصر والسودان تحت التساج المصري وهذا مما يحول دون اعتراف مصر
وبريطانيا العظمى بحق السودانين في فسخ الروابط التي تجمع بينهم وبين مصر وتاجها .
فلا يسع الحكومة الملكية المصرية إذن إلا أن تبدي دهشة لهذه المعاني التي تفسر بها
الحكومة البريطانية نصوص البروتوكول وهو تفسير يجرده من كل معانيه ومرامييه .

وتمحصر الحكومة الملكية المصرية على أن تخصص بالذكرة مرة أخرى أن سيادة مصر
على السودان قائمة بذاتها شرعا وبمحكم التاريخ ، وفي غنى عن اعتراف الحكومة البريطانية بها .
فهذا الاعتراف لا يثنىء حادثا جديدا يغير من نظام السودان بل ما هو إلا تقرير لحالة قائمة
لا ينازعها فيها منازع في أي مجمع دولي .

ومن الجائز مستقبلا أن يفضل السودانيون الاستقلال على الوحدة مع مصر وحينئذ يتخذ
مصر القرار الذي تمليه عليها روابط الأخوة التي تجمعها بالسودان .

ولكن الاستقلال مسألة قومية لا تعني إلا الشعب الذي يطالب به والدولة التي ينبغي
أن يرجع إليها أمر منحه وإقراره وليس لأي دولة أخرى حتى ولو كان لها الحق في إدارة هذا
الشعب أن تتدخل لتطالب بالاستقلال باسم شعب لم تتوفر له أهلية المطالبة به .

وعلاوة على ذلك لا يستقيم النص بالتخصيص في بروتوكول ملحق بماهدة تحالف ثنائي
لمدة عشرين عاما على تغلّي مصر عن سيادتها على السودان في تاريخ قادم غير مؤقّت يوم
معلوم .

ولهذا فإن الحكومة الملكية المصرية لا يسعها في هذا الشأن أن تقبل المعاني التي تفسر
بها الحكومة البريطانية بروتوكول السودان سواء في التصريحات التي سيبدل بها مستر بينفن
أمام البرلمان أو في مشروع الخطاب الذي عرض عليها .

ويطالب مستر بينفن كذلك أن يصبح من المفهوم بصورة صريحة قاطعة أن نظام
الحكم الحاضر في السودان سيظل مصونا .

وقد وافق المفاوضون المصريون في لندن على استمرار سريان النظام الإداري الموضوع
للسودان بمقتضى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ في حدود التعديلات التي جاءت بها معاهدة سنة ١٩٣٦ ،
ولكن قبول استمرار نظام معين للإدارة لا يفيد مطلقا القول بأن هذا النظام ينبغي له أن
يظل معمولا به في المستقبل كما هو دون أن يدخل عليه تعديل ما . بل إن البروتوكول
ذاته يرمي — على العكس — إلى أن يكون الهدف الرئيسي لسياسة الطرفين الساميين
المتعاقدين هو رفاهية السودانين وتنمية مصالحهم وإعدادهم بدأب للحكومة الذاتية وممارسة
ما يترتب عليها من حق في اختيار النظام القادم للسودان .

فن واجب الحكومة المصرية إذن أن تطمئن على أن الإدارة الحاضرة في السودان
ستظل مطابقة للأغراض التي رسمها البروتوكول . فنظام الإدارة الحاضرة ليس بطبعه
نظاما ثابتا ممتنعا عن التغيير والتبديل بل ينبغي له — على العكس — أن يتطور بقصد بلوغ
الأهداف التي نصبها الطرفان الساميان المتعاقدان . فمصر ترى من حقها وواجبها أن تدل
— تحقيا لهذا التطور — بالملاحظات والمقترحات التي تحكم بأنها ضرورية وكذلك يتعم
إحاطتها علما — إحاطة كاملة دائمة — بالتدابير التي تتخذها الإدارة الحالية في السودان
بقصد تنفيذ السياسة التي تعاهد الطرفان الساميان المتعاقدان على اتباعها . فهذا التفسير
الذي يريد الجانب البريطاني — فيما يلوح — الارتباط به إنما يهدم مرامي البروتوكول وينحل
بسياسة الطرفين الساميين المتعاقدين .

هذا مع أن الوفد البريطاني كان قد قدم في القاهرة مشروعا للبروتوكول يقضى بإنشاء
لجنة مشتركة مصرية بريطانية تتولى تقديم التوصيات فيما يتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها
بشأن مستقبل السودان وتتولى كذلك الإلمام برغبات الشعب السوداني والعمل على تحقيقها .

وكذلك اقترح مستر بيفن في لندن تأليف لجنة مشتركة دائمة تتولى دراسة تطوّر
السودانيين ورفقيهم فاحتفظ المفاوضون المصريون برأيهم في هذه المسألة إلى أن يتقرر فيما
بعد كيف يكون تدخل مصر في السودان في هذا الصدد .

والمقترحات التي قدمها الوفد البريطاني في القاهرة وكذلك مقترحات مستر بيفن
في لندن تدل على أن النظام الحاضر في السودان لا يعتبر في تقدير المفاوضين
البريطانيين نظاما لا يمكن المساس به . بل لأنه نظام ينبغي له على العكس أن يخضع
في المستقبل للتعديل . بل وإن لمصر حقا في التدخل للعمل على رقي السودان .

ولهذه الأسباب ترى الحكومة المصرية أن تفسير البروتوكول كما هو وارد في المفكرة
البريطانية يناقض النصوص التي انعقد عليها الاتفاق بين المفاوضين المصريين والبريطانيين
كما يناقض الروح التي أملت هذا الاتفاق .

ويتضمن مشروع الخطاب الاعتراف أيضا بحق بريطانيا العظمى في تأمين الدفاع عن
السودان بما يلزم له من قوات وتسهيلات ، فيلوح من هذا النص أن واجب الدفاع عن
السودان يقع على عاتق بريطانيا العظمى وحدها في حين أن لمصر حقا في هذا الصدد معادل
— على الأقل — لحق بريطانيا العظمى ، فينبغي أن تكون لما كلمتها أيضا فيما يختص بالدفاع
عن السودان — فهو جزء من دفاعها عن ذاتها — وفيما يختص بالقوات البريطانية التي
تكون موجودة فيه فقد يستدعي الأمر أن ترسل مصر إليه فصائل من جيشها .

فهذه مسائل ينبغي لمصر وبريطانيا العظمى أن تدرسها في الوقت المناسب وبخاصة
لأن وجود القوات البريطانية اليوم في السودان لم يكن موضع نزاع من جانب مصر .

ويتناول مشروع الخطاب أيضا مسألتين أخريين :

(١) حق بريطانيا العظمى في المرور برا وجوا على مصر أثناء مسدة الجلاء وكذلك
حقها في المرور الجوي بعد الجلاء .

(٢) الاحتفاظ بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ بالتبعات المالية الناجمة عن تنفيذ تلك
المعاهدة .

وقد تم التفاهم في لندن على أن مسألة المرور الجوي بعد الجلاء ستكون موضع لمناقشات
لاحقة بعد توقيع المعاهدة فتدرس باعتبارها مسألة قائمة بذاتها .

أما تصفية الحقوق والتبعات الحالية لكل من الطرفين المتعاقدين فهي لا تحدث إلا بعد أن توضع المعاهدة موضع التنفيذ وستتطلب إجراء تسوية بشأنها بين الحكومتين .

وقد رفض المفاوضون المصريون أثناء محادثات لندن ما اقترحه البريطانيون من تسوية هاتين المسألتين بخطابات متبادلة تلحق بالمعاهدة وذلك أن الجانب المصري أبى أن يجارى الأسلوب الذى اتبعته معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فالمألوف في معاهدات التحالف بين دولتين ، كل منهما باعتراف الأخرى مستقلة وذات سيادة ، أن تكون اتفاقات في غاية البساطة والوضوح فإذا استلزم أن يلحق بها مستندات كثيرة متصلة فهذا دليل على أنها تضمنت أحكاما استثنائية مما لا يتدرج عادة في مثل هذه المعاهدات .

وقد رأى المفاوضون المصريون بحق أنه إذا نجحت في المستقبل مسائل تتطلب عقد اتفاقات تكيلية بشأنها فالمفهوم أن الحكومتين ستدرسان في الوقت المطلوب هذه المسائل لتسويتها بالاتفاق فيما بينهما .

لهذا لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل ما اقترحه مستر بيغن توقيع مشروع الخطاب الذى أعده ، أما عن استقلال السودان والاحتفاظ بالوضع القائم للإدارة الحالية فإن الحكومة المصرية لا يسعها أيضا أن تقبل تفسير الجانب البريطانى للبروتوكول بحسب ما جاء في مشروع الخطاب أو خلاصة التصريحات التى سيدلى بها مستر بيغن أمام مجلس العموم .

وتحرص الحكومة المصرية — من جهة أخرى — على أن تلفت النظر إلى أن ديباجة النصوص الموقع عليها بالأحرف الأولى في لندن تشير إلى أنها ستعرض على الحكومة المصرية ، حتى إذا نالت موافقتها قادم مستر بيغن إلى الحكومة البريطانية توصياته بقبولها .

وقد تحقق هذا الشرط من قبل الجانب المصرى إذ وافق مجلس الوزراء على هذه النصوص وليس هذا فحسب ، بل إن مجلس النواب أقر السياسة التى اتبعتها الحكومة .

فكان يجب أن تدخل المفاوضات في طورها الأخير بإعداد هذه النصوص وقيام الحكومتين بالتصديق عليها ولكن الحكومة البريطانية تريد — فيما يبدو — استئناف

المفاوضة حتى تدخل بذلك في طور جديد لا يعتم المفاوضون المصريون مسايرتها فيه لأن الحكومة الملكية المصرية لا يسعها إلا التمسك بالنصوص التي وافقت هي عليها والتي ارتضاها مستر بينن .

ولا يحتاج الحكومة المصرية شك في أن الاعتبارات السالفة ستحمل مستر بينن على أن يقدم إلى الوزارة البريطانية — بغير إضافة أو تعديل — تلك النصوص التي أعدت ووقع عليها بالأحرف الأولى في لندن وأنها ستحمل الحكومة البريطانية — من ناحيتها — على قبول النصوص التي نالت موافقة الحكومة المصرية .

اسماعيل صدقي

ديسمبر سنة ١٩٤٦

٤ - مفاوضات سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧

(النراشى - كامبل)

(١) المشروع البريطانى

المقدم للحكومة المصرية بشأن بروتوكول السودان

إن السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعدادا نعلما للحكم الذاتى ، وقد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على الاجراءات الآتية لتنفيذ ما تقدم :

(١) يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان معا ومع السودانين من وقت لآخر فى مسائل السياسة المتعلقة بالسودان وبرفاهية السودانين وإعدادهم للحكم الذاتى .

(ب) يقرر الطرفان الساميان المتعاقدان وفقا لهذا الإجراء أنه عند ما يبلغ السودانيون المرحلة التى يقررون فيها نظامهم المستقبلى تكون لهم الحرية فى ممارسة حق الاختيار تبعا لمطامحهم السياسية وطبقا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالأقاليم التى لا تحكم نفسها بنفسها .

(ج) وإلى أن يتسنى للطرفين المتعاقدين بالاتفاق التام المشترك بينهما تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة (١١) من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملاحقها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للعاهدة المذكورة نافذة ، وكذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية .

(د) وفى كل الأحوال اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أن يتخذوا الاجراءات اللازمة لضمان المصالح الخاصة بكل منهما .

(٢) المشروع المصرى الأخير

المقدم ابروتوكول السودان

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان بغية ضمان رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم والعمل الدائب على اعدادهم للحكم الذاتى على أساس وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك على أن يدخلوا فوراً فى مباحثات عن السودان تمثل فيها مصر والمملكة المتحدة ويستشار فيها السردانيون .

والى أن يباغ السودان الحكم الذاتى تستمر اتناقيا سنة ١٨٩٩ سارية وتظل المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات ١٤ الى ١٦ من المحضر المتفق عليه والملحق بالمعاهدة المذكورة معمولاً بها وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية .

١٩٤٧/١/١٥

٥ - قطع المفاوضات

(١) بيان رئيس مجلس الوزراء

في مجلس الشيوخ بجلسته ٦ يناير سنة ١٩٤٧

حضرات الشيوخ المحترمين :

عندما تزلت الوزارة الحاضرة الحكم ، جعلت همها الأول معالجة الحالة المؤسفة التي نشأت عن تصريح حاكم السودان العام في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦ فقد رأيت فيه تشجيعا مباشرا للسودان على الانفصال عن مصر ، لهذا بادرت بإبلاغ الحكومة البريطانية عن طريق سفيرنا في لندن ، كما أبانت السفير البريطاني والوزير المفوض في مصر اعتراضى الشديد على السياسة التي أعلنها الحاكم العام ، وسوء مغبتها في العلاقات بين مصر وانجلترا .

وقد سبق أن بينت سياسة الحكومة المصرية في كتابى إلى جلالة الملك عند تشكيل الوزارة حيث قلت " ... هذه اللحمة الطبيعية التي ربطت شقى الوادى من صلات اللغة والقربى والمصلحة من قديم التاريخ وحديثه لا يمكن أن ينال منها ولا أن تفهم عراها ولا تجرد في مصر إلا محافظا عليها . وعهدنا في هذا الأمر يا مولاي النوجه بالسودان إلى الرقى في شتى نواحي الحياة ليدرك مرتبة الحكم الذاتى في ظل الوحدة مع مصر دائما تحت تاجكم المفدى " .

كما قلت في بيان الوزارة أمام مجلسكم الموقر " ... إننا حين نقرر وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر دائما لا نعبّر إلا عن مشيئة أهل هذا الوادى ورغبته ، وهى رغبة طبيعية تنبعث من وحدة المصاحبة واللغة وتتصل بوجود مشترك وروابط شتى هى أقدم وأقوى من أن تفهم أو تنال ... ولن ندسر جهدا فى السير بالسودان إلى الحكم الذاتى وتميئة أهله لتولى شئونه والتمل على إسعادهم وتوفير رفاهيتهم ، كذلك صرحت فى نفس الجلسة تعقيبا على حضرات المتكلمين من النواب المحترمين بتولى : " لقد توليت الحكم وكانت المفاوضات قد انتهت إلى أزمة ، فرأيت أن المسألة الكبرى هى أنه يجب على أن أبرز رأى مصر فيها وأرجو أن يعلم العالم أجمع أننى عندما أقول : إن وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر إنما هى وحدة دائمة أرجو أن يعرف العالم من اجتماعكم هذا ، أننى أعبر عن رأى جميع المصريين والسودانيين . وهذه الوحدة مستمدة من مشيئة أهل الوادى - مصر والسودان على السواء -

ولا يمكن أن يساء فهم مرامينا . فقد قلت بعبارة صريحة : إننا لن ندخر جهدا في السير بالسودان إلى الحكم الذاتي ، فإننا لا نريد سيطرة ولا نُدعى رغبة في السيطرة ونحن — من جانبنا — سنبذل كل الجهد في وصول السودان إلى هذا الغرض وتمهئة أهاليه لتولي شؤونهم . فلا محل إذن لأن يتصور أننا نريد استعمار السودان ، فإن رغبة السيطرة لا توجد عند أحد الأخوين ، إنما الذي يوجد هو وحدة مستمرة يربطها التاج كما يربطها النيل .“

ولكن الموقف جعل يقول من سيء إلى أسوأ ، فقد أرسل إلى الحاكم العام خطابا يقول فيه ”إن مدة خدمة الشيخ حسن مأمون في حكومة السودان تنتهى في يناير سنة ١٩٤٧“ وقال أيضا : ”وأود في هذه المناسبة أن أعبّر عن تقديري لما قام به الشيخ حسن من عمل طيب أثناء خدمته في هذه الحكومة فقد كان قاضيا للقضاة كنفوا نشيطا حافظ بمقدارة على السمعة العالية والاعتبار اللذين امتاز بهما سلفه في هذا المنصب ، وقال أيضا إنه منذ سنة ١٩٣١ و ١٩٣٢ كانت مسألة تعيين سوداني قاضيا للقضاة موضوع محادثات بين دولة رئيس الوزراء وسيرجون مافي ، وقال إنه ينوى تعيين قاض سوداني في هذا المنصب له مدة خدمة طويلة ممتازة في محاكم السودان الشرعية وليس هناك من شك أنه اكتسب كثيرا من عمله تحت رياسة قاضى قضاة ممتاز كالشيخ حسن مأمون .“

ثم قال : ”إن دولتكم لا شك مدركون ما للحاكم الشرعية في السودان من عظيم الكفاية وطيب السمعة ، إن فوق ما تلقاه القضاة منذ بداية عهد هذه الحكومة من التلميم السديد في قسم القضاة بكاية غوردون فهم تعاملوا كثيرا من قضاة القضاة المصرى بين الممتازين في السودان الذين أدوا خدمات جليلة للحاكم الشرعية .“

فلما وصلنى هذا الخطاب ، تحدثت إلى السفير البريطانى عن أهمية هذا المنصب ، وعن أنه رباط روحى ودينى قوى بين مصر والسودان لا يصح فصله ، وأنه يتعاقب بمسألة تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان ، ومن المصاححة أن يستمر التعاون بين مصر والسودان في هذا السبيل ، وحتى لا يتسرب إلى الذهن أننا نغمط السودانين حقهم في وظيفة كبرى ، اقترحت أن تدفع الحكومة المصرية مرتب قاض القضاة المصرى ، وتنشئ حكومة السودان وظيفة كبرى في القضاء الشرعى في السودان ، وبذلك ييسر زيادة عدد الوظائف الكبرى للسودانيين ، فوعدنى يبحث الموضوع ، كما وعد وزير الخارجية البريطانية السفير المصرى يبحث هذا الموضوع أيضا .

وبعد ذلك استمرت الأنباء ترد من السودان عن نشاط ما هو موهوب ، وكان آخر الأنباء ما روته الصحف عن خطبة ألقاها جناب الحاكم العام في ٢٢ ديسمبر وهى التى ظهرت في جرائد الأمس .

ومن حقكم يا حضرات الشيوخ أن تغضبوا لمثل هذا النشاط وهذه التصريحات ، وقد تحدثت مع السفير فيها ، فأخبرني أنه سيصدر بلاغ يبين الأخطاء التي وردت في هذه الرواية ، ولكنني لم أتبين من البلاغ الرسمي الذي صدر من حكومة السودان عن هذا الموضوع : ما هو الخطأ الذي حصل وما هو الصحيح في الرواية ؟

وقد جعلت في هذه المدة أتين للسفير ، كما جعل سفيرنا يبين لوزارة الخارجية ضرورة بيان سياسة الحكومة البريطانية في السودان بإزاء مصر ، هل هي تشجع السودانين على الانفصال أم لا ، وألححت في ضرورة بيان مرامي السياسة الانجليزية في هذه الناحية ، وأن تصريح الحاكم العام في ٧ ديسمبر المعزز بتفويض رسمي من رئيس الحكومة البريطانية يعتبر دون شك تشجيعا للسودان على الانفصال عن مصر ، وذلك يقتضى أن تبين الحكومة البريطانية حقيقة نواياها من هذه الناحية ، إذ لا يتصور أن مصر وهي التي تعمل بصدق على صون الأمن العام في الشرق الأوسط ، تفرط في أمنها هي ، بل في حياتها ، بأن تترك السودان تروج فيه سياسة ترمي إلى فصله عن مصر . إن السودان بالنسبة لنا هو خط الحياة بل هو أكثر ، إن أهمية مصر بالنسبة للسودان لا تقل شأنًا عن ذلك . والسودان في وحدة مع مصر ، مستمدة من رغبة الشعب في كل من شقى الوادى . فالسياسة التي ترمى إلى فصل هذه الوحدة ، أو تعمل عملا من شأنه إضعاف هذه الصلة ، تكون ولا شك عملا عدائيا لمصر .

ولقد تحدثت إلى جناب السفير بالأمس ، وموضحا له كيف أن الأنباء التي جعلت ترد من السودان في الاسبوع الماضي ، مضافا إليها تصريح ٧ ديسمبر جعلت الأمر يسفر عن سياسة مرهومة ، ترمي إلى إضعاف هذه الصلة وفصلها ، وكررت بالحاح في ضرورة الافصاح عن هذه السياسة ولكنني مع الأسف لم أحصل على تأكيد رسمي يطمئني من هذه الناحية حتى الآن .

ويجب على أن أكرر أنه ليس أظلم لمصر من القول بأنها تريد السيطرة على السودان ، فإننا لانبغى إلا أن يتولى السودانيون أمرهم بأنفسهم ، وأنا نبذل من جهتنا كل ما يمكن ، مما يرضى به أهل السودان من أجل رقيهم وثقافتهم ورفاهيتهم . وها هو الحاكم العام للسودان يبين مدى أثر القضاة المصريين في تهيئة السودانيون لتولى كل أمرنا وأبنائنا .

وأكرر أن مشيئة أهل السودان هي في تأكيد وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري ، وإذا لم يعيث عابث بهذه العواطف المنبعثة من تقدير حقيق لمصلحة البلدين ، ومن الروابط العديدة التي ذكرتها ، فإن أهل السودان لا يبعثون عن هذه الوحدة التي رسمتها بديلا .

وإني ما زلت في انتظار بيان من الحكومة البريطانية توضح به موقفها بإزاء رغبة
السودانيين في تأكيد هذه الوحدة .

حضرات الشيوخ المحترمين

إني أخاطب الأمة في أثنائكم ، إن الموقف دقيق ، وإنه يقتضى منا جميعا تضافرا
وعزما ، وبقظة وحكمة ، وإني لدائب على صيانة حقوق البلاد ، وهى الحقوق التى ندين
بها ، وقد سلم بها الجميع . فأرجو أن يكون كل ما يصدر منا إنما يصدر فى حدود المحافظة
على الكرامة وصيانة الحقوق ، ضمنا بأن تشوّه سياستنا ، أو يساء فهم أغراضنا .

وأحب أن أبين هنا أن جناب حاكم السودان العام ، وهو يمثل فى مكانه الحكومتين
المصرية والبريطانية ، ولا ينبغي أن يدلى بتصريحات أو يسير فى سياسة لا تكون محل
اتفاق تام بين الحكومتين ، وأنه فى هذه الفترة الأخيرة جعل يدلى بتصريحات ، يعلم كل
العالم أنها تحالف تماما وجهة النظر المصرية .

وقد سبق أن صرحت فى هذا المجلس الموقر فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ما لا أزال
استمسك به حيث قلت .

” إن الحكومة لتحمل المهمة التى تلقىها الأمة على عاتقها أمانة مقدسة فى عنتها وتعلم
ما يخالج نفس كل مصرى من شديد الرغبة فى الوصول إلى نتيجة قريبة يطمئن لها ويرضاها“

(٢) قرار مجلس الوزراء

فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧

ولما لم يستطع الجانبان أن يصلوا إلى صيغة يتم عليها الاتفاق ، عرض رئيس مجلس
الوزراء الأمر على المجلس فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ ، فأصدر المجلس القرار الآتى :

” لقد ذهبت الحكومة المصرية فى سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية إلى أبعد حد
ممكن ، وبرغم ذلك لم تجرد فى الاقتراحات والعروض التى جاء بها الجانب البريطانى ما يرضى
حقوقنا الوطنية ، لذلك يقرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن “ .

(٣) بيان رئيس مجلس الوزراء بمجلس النواب

بجاسة ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧

حضرات النواب المحترمين

أعلنت في جلسة الاثنين ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧ من فوق هذا المنبر أنه إذا لم تسفر المباحثات التي كانت جارية بين الحكومتين المصرية والانجليزية عن اتفاق أعرضه على البرلمان محققا لمطالب البلاد وهي جلاء الجنود الأجنبية ووحدة وادى النيل، فلأني أسلك سبيلا آخر لتحقيق هذه المطالب .

ولقد عرضت على مجلس الوزراء يوم السبت الماضي ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ ما وصلت إليه المباحثات بيني وبين سعادة السفير البريطاني ، فأصدر المجلس بعد استعراض الموقف من كافة نواحيه ، القرار الآتي نصه :

” لقد ذهبت الحكومة المصرية في سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية الى أبعد حد ممكن ورغم ذلك لم تجد في الاقتراحات والدروض التي جاء بها الجانب البريطاني ما يرضى حقوقنا الوطنية . لذلك يقرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن “ .

حضرات النواب المحترمين

إن قضيتنا قضية حق وعدل ، ولذلك لم تزد البلاد منذ نهضتها أن تسلك بها سبيل التفاهم والإقناع ، وأخذت بالمفاوضة كوسيلة من وسائل الوصول إلى حقها . ولقد بذت كل ما في الطوق من صبر وأناة ودأب وصدق رغبة لتقريب وجهات النظر ، ولكن ذلك لم يثمر ثمرته التي تستريح إليها النفوس ، وانعقد عليها إجماع أبناء الوادى مرثورة في ” الجلاء ووحدة وادى النيل “ . ولقد أوضحت مصر أغراضها بصورة لا تسمح لمنصف أن يشوه براءتها وسلامتها ، فحينما نادى بوحدة وادى النيل لم يكن ذلك إلا تأكيدا لأمر واقع وصدق لرغبة أبناء الرادى في جنوبه وشماله ، تلك الرغبة المنبعثة عن عوامل طبيعية غير مصطنعة ولا متكلفة ، عوامل ظاهرة هي وحدة اللغة والدين والجنس والمصلحة ورباط النيل والجوار .

إن مصر حين تتحدث عن رفاهية السودان لا تزخرف القول ولكن تقرر واقعا من الأمر شواهد قائمة ناطقة ، فليس في نواحي العمران والرقى في السودان أثرا إلا ومصر التي بذلت تكاليفه وحملت أعباءه ، لم تؤده من فائض وفر ، ولكنها أدته في أدق أوفاتها المسالية وأحلكها بنفس الدافع والعاطفة التي تؤدي به واجب الإصلاح في أية بقعة من بقاع الوجهين البحري والقبلي .

ذلك نهج مصر دائما ، وتلك وجهتها من قديم نحو مواطنينا وإخواننا السودانيين من قبل أن يقيم أحد نفسه للتحدث عنهم . فتدأونا اليوم بأن مصر لا تبغى من قيام الوحدة الدائمة مع السودان تحت تاج مصر إلا ازدهار السودان ورفاهية أهله ، نداء مسبوق بعمل طويل من جانب مصر ، يدل عليه ويؤيد صدقه .

إن وجودنا المشترك هو الضمان الوحيد لأمن الوادي وسلامته ، ورفاهية أهل السودان لا تتحقق إلا بدوام هذه الصلة وتنميتها ، وأن رغبة أهل السودان ومشيتهم في الوحدة مع مصر تحت تاجها ، تلك الرغبة المنبعثة عن هذه المعاني الطبيعية القوية في توجيه الجماعات لا تلبث أن تبدوا كالشمس إذا خلى بينها وبين الظهور وزالت من أنفها المؤثرات .

لسنا نريد للسودانيين إلا أن يعيشوا كإخوانهم في مصر أحرارا ، يتولون شؤونهم بأنفسهم ، ويتمتعون بكل مزايا الوحدة ، في ظل التاج المشترك لشقي الوادي .

إن السياسة التي نتجه إلى فصل السودان عن مصر كانت لا تزال محل شكوانا ، بل واحتجاجنا ، ولقد كانت المفاوضات متصلة بين مصر وإنجلترا ، ومع ما تقتضيه ظروف كل مفاوضة من بعث الطمانينة في نفوس المتفاهمين ، وبث روح الثقة بمستقبل هادئ لا تشوبه الشكوك ، وأقول مع ذلك فقد كانت تصرفات حاكم السودان الأخيرة ، ومنها إنهاء مدة قاضي القضاة ناطقة بأن سياسة فصل السودان عن مصر متصلة الحلقات مضطردة السير .

إن مصر لا تقرر سياسة هذا اتجاهها . وليس أحرص من مصر أحد على سلامة السودان وحرية أهله . وكل وضع يصور مصر معتدية على السودان وضع ظالم . فليس أقرب للسودان من مصر وليس أخلاص للشقيق من شقيقه .

إن قضية وادي النيل قضية واحدة لا تتجزأ ، ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن برمتها .

حضرات النواب المحترمين

إذا كان لي بعد هذا البيان ما أقول ، فهو أن نتوجه إلى أبناء وادي النيل شماله وجنوبه ، أن يقضوا على الجدل بينهم وأن يتفوا من قضيتهم صفا واحدا بديانا مرحوسا يمشد بعضه بعضا . ولقد علمنا النجارب أن الحاجة طريق الفرقة ومدعاة الخلاف . وأن شر ما تعلمن به الأمم المجاهدة لإدراك حرياتنا وحقوقها الانقسام والتفرق .

فانول وجوهنا شطر الوطن وسلامته ، مخلصين لله في سعيينا وجهادنا ، معتصمين بالحق في سرنا وجهرنا ، متناسين أشخاصنا ، متمسكين واجبنا ، حريصين على ضم صنفونا وجمع قوانا ، فالوطن في أحوج ساعاته لجهود أبنائه ، والله يهدي إلى سبيل الرشاد .

(٤) الكتب والوثائق المتبادلة

بين الحكومة المصرية وبين حكومة المملكة المتحدة وإدارة السودان بشأن قانون
المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية

(١)

حضرة صاحب السعادة الحاكم العام للسودان

جاء في برقية لروتر واردة من لندن بتاريخ ٣٠ مايو الحالى نشرتها الجرائد المصرية
في اليوم التالي أن حكومة السودان تبحث الآن في إنشاء مجلس تشريعي ومجلس وزراء
في السودان .

نظرا لاتصال هذين الموضوعين بنظام الحكم في السودان فإن الحكومة المصرية ترى ،
فيا لوصح الخبر ، ألا يتخذ أى إجراء في هذا الشأن قبل الاتصال بها وإعلان موافقتها على
هذه التدابير .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في ٣٠ ما يوسنة ١٩٤٦

رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدقي

(٢)

حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا رئيس مجلس الوزراء

القاهرة

أتشرف بالإفادة بتسلم كتاب دولتكم المؤرخ ٣٠ مايو سنة ١٩٤٦ وأحيط دولتكم علما
بأن برقية روتر المشار إليها في كتاب دولتكم لا تتطابق على الواقع .
فإن حكومة السودان لا تبحث في إنشاء مجلس تشريعي ولا مجلس وزراء في السودان .
ولمى أنهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم أسمى عبارات تقديري .

المحرطوم في ٤ يونيه سنة ١٩٤٦

عن الحاكم العام للسودان

ج . و . روبرتسن
السكرتير الادارى

(٣)

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء
القاهرة

أتشرف بأن أبعث لدولتكم مع هذا أربع نسخ من التوصيات النهائية لمؤتمر إدارة
السودان بإشراك السودانين فى الحكومة المركزية وذلك لإحاطة دولتكم بما وإحاطة
حكومة صاحب الجلالة المصرية .

٢ — إن هذه التوصيات هى الآن موضع البحث وسوف يدعى المجلس الاستشارى
لشمال السودان فى دورته المقبلة لإبداء رأيه فيها . وبعد ذلك تفحص الحكومة هذه
المقترحات ، ثم يعرض على حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر مشروع التشريعات
لتضمنه تلك التعديلات التى يرى من الضرورة إدخالها .

٣ — ولم يتم المؤتمر اقتراحاته الخاصة بالحكومة المحلية إلى الآن .

ولمى أتتهز هذه الفرصة لأعرب لدولتكم عن عظيم احتراماتى ما

الخرطوم فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٧

عن الحاكم العام للسودان
ا . ميلر

التقرير الأول

لمؤتمر إدارة السودان

توصيات المؤتمر لاشتراك السودانين بشكل أوسع
في الحكومة المركزية في السودان
تقدم لصاحب المعالي الحاكم العام في ٣١ مارس سنة ١٩٤٧

صاحب المعالي

١ - لنا الشرف أن نرفع لمعاليكم تقرير مؤتمر إدارة السودان الأول، ذاك المؤتمر الذي شكتموه في الثاني والعشرين من شهر أبريل سنة ١٩٤٦ ليدرس الخطوات التالية في إشراك السودانين في إدارة بلادهم إشراكاً أوسع نطاقاً من ذي قبل ولينظر على الأخص في زيادة المسؤوليات التي تناط بهم ويتقدم بتوصيات لمعاليكم :

٢ - ويشكل المؤتمر من الأعضاء الآتية أسماؤهم :

مسترج . و . روبرتسن حامل نيشان الإمبراطورية البريطانية من درجة عضو ،
السكرتير الإداري (رئيساً) .

الأعضاء البريطانيون :

- مسترس . س . ج . كنجز ... رئيس القضاء .
» ج . كارمايكل ... من مكتب السكرتير المعالي .
» ج . د . لامبن ... مدير مديرية دارفور .
» ف . د . كنجدن ... حامل نيشان الصليب الحربي مدير مديرية
أعلى النيل .
» ج . س . سكوت ... من كلية غردون .
» و . م . ف . لانج ... من مصلحة المعارف .
» ج . س . أون ... من مكتب السكرتير الإداري .
» س . ا . ج . والس ... مساعد السكرتير الإداري (الحكومة المحلية)
(عين في أول يناير سنة ١٩٤٧)

ممثلو المجلس الاستشاري لشمال السودان :

- محمد علي أفندي شوقي مساعدا المسجل العام .
 الأميرالاي عبد الله بك خليل حامل نيشان الإمبراطورية البريطانية من درجة ضابط - من قوة دفاع السودان (بالمعاش)
- مكي أفندي عباس ضابط تعليم الكبار .
 الشيخ بابو عثمان نمر ناظر عموم المسيرية .
- » الزبير حمد الملك نائب رئيس مجلس ريفي دنقلا .
 » عبد الله بكر حامل نيشان الإمبراطورية البريطانية من درجة ضابط ناظر دار بكر .
- » سرور محمد زمل شيخ خط الشمال بمركز الخرطوم بحري .
 مصدق أفندي أبو العلا من تجار الخرطوم

أعضاء سودانيون آخرون :

- محمد أفندي محمود الشايقي مساعدا مفتش الخرطوم بحري
 السيد الصديق عبد الرحمن المهدي من أعيان السودان
 الدرديري أفندي محمد عثمان قاضي جزئي أم درمان .
 نصر أفندي الحاج علي من مصلحة المعارف
 محمد صالح أفندي الشنقيطي قاضي جزئي بورتسودان .
 أحمد أفندي حسن خليفة من مصلحة السكة الحديد
 محمد أحمد أفندي محبوب قاضي جزئي واد ماضي .
 مكاوي أفندي سليمان أكرت ضابط مجلس بلدي أم درمان
 (عين في أول يناير سنة ١٩٤٧)
- ممثلو حزب الأمة (عينوا في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٦)
 محمد عثمان أفندي ميرضي من مصلحة المعارف .
 السيد محمد الخليفة شريف من أعيان السودان
 عبد الرحمن أفندي عيدون من مصلحة الري

ممثل حزب الأحرار : (حين في ٥ يناير سنة ١٩٤٧)

يوسف أفندي بدوي ناظر مدرسة الأحفاد

ممثل حزب القوميون : (حين في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧)

محمد أفندي حمد النيل من مصاحبة الأشغال العمومية

وقد طلب إلى الأحزاب الأخرى وإلى مؤتمر الحريجين العام أن يتدبوا ممثلين
ولكنهم لم يجيبوا الطلب .

حضر مستر ب . ف ماروود مدير المديرية الاستوائية اجتماع المؤتمر الأخير ليصاحبه
المؤتمر في الشؤون التي تتعلق بالسودان الجنوبي لأن المؤتمر لم يكن به أعضاء من السودانيين
الجنوبيين .

٣ - وقد بارح الدرديري أفندي محمد عثمان ومحمد صالح أفندي الشنقيطي السودان
في نهاية شهر أغسطس سنة ١٩٤٦ إلى إنجلترا في مأمورية لم يعودا منها بعد .

ولم يشترك مستر سكوت في أعمال المؤتمر حتى الرابع عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٦
واستقال محمد أحمد أفندي محبوب في الثاني عشر من نوفمبر سنة ١٩٤٦ .

وكان مستر ج . ب س دانيال يعمل كسكرتير للمؤتمر حتى الخامس والعشرين من نوفمبر
ثم بارح السودان في أجازة وقد عين مستر ج . س . أون خلفه .

٤ - وقد عقدنا اجتماعنا الأول في الرابع والعشرين والخامس والعشرين من أبريل
سنة ١٩٤٦ وبعد نقاش أولى قررنا أن نشكل لجنتين فرعيتين وكان تشكيلهما واختصاصاتهما
كالآتي :

اللجنة الفرعية (١) (اللجنة الفرعية للحكومة المركزية) .

رئيسا	مكي أفندي عباس
أعضاء	الدرديري أفندي محمد عثمان
	مستر س . س . ج كنجز
	مستر ج . س كارمايكل
	نصر أفندي الحاج علي
	الأميرالاي عبد الله خليل بك حامل نيشان الإمبراطورية البريطانية من درجة ضابط
	محمد عثمان أفندي ميرغني

وكان اختصاصها كالآتي :

(أ) أن تنظر في الخطوات التالية لإشراك السودانين بشكل أوسع في الحكومة المركزية على وجه العموم وعلى الأخص أن تتقدم للؤتمر بتوصيات عن الطرق التي تتخذها لتجعل من المجلس الاستشاري الحالي هيئة ذات وظائف ومسئوليات أرفع .

(ب) أن تدرس لجان الحكومة المركزية المختلفة ومجالسها وتتقدم بتوصيات عن تمثيل السودانين فيها تمثيلاً أوسع نطاقاً من التمثيل الحالي .

(ج) أن تنظر في إمكان إنشاء لجان جديدة .

اللجنة الفرعية (ب) (اللجنة الفرعية للحكومة المحلية) :

محمد أحمد محبوب رئيساً

(وقد انتخب بعد استقالته في الثاني عشر من نوفمبر

مكاوي أفندي سليمان أكونت رئيساً

أعضاء	محمد أفندي محمود الشايق
	مسترو. م. ف. لانج
	الشيخ سرور محمد رملي
	مسترج. س. أون
	السيد الصديق عبد الرحمن المهدي
	عبد الرحمن أنندي عبدون

وكان اختصاصها كالآتي .

أن تنظر في الخطوة التالية في تقديم الحكومة المحلية وخاصة أن توصي بالطرق التي تتبع لزيادة مسئوليات مجالس المديرية وهيئات الحكومة المحلية الأخرى وأن تنظر في الدستور الحالي لكل هيئة وتتقدم بتوصيات لتحسين كل دستور منها .

٥ - إن تقريرنا الأول الذي نرفعه الآن لمعاليتكم خاص بذلك الجزء الذي ببحثه اللجنة الفرعية (أ) أي إشراك السودانين بشكل أوسع في الحكومة المركزية . أما الجانب الآخر الخاص بالحكومة المحلية فسيكون موضوع تقرير ثان تأمل أن نرفعه لمعاليتكم فيما بعد .

٦ - وقد قامت اللجنة الفرعية بكل العمل الاولي . وقد اجتمع أعضاؤها ثمان مرات في المدة بين الخامس والعشرين من ابريل والتاسع من يولييه . وقام أربعة منهم برحلة إلى المديرية الاستوائية ليشقوا على أحوالها المحلية . ولتكون لدى اللجنة أشياء تصالح أساسا للبحث . حضر أعضاء اللجنة مذكرات عن التطورات الدستورية ومذكرات عن دستور السودان الحالي ، ومذكرات عن الوظائف التشريعية والمسألة التي يمكن أن تحال إلى الجمعية الجديدة ومذكرة عن قانون المجالس الاستشارية وأخرى عن دستور المجلس الاستشاري لشمال السودان . وقد أعد محمد أحمد أفندي بحجوب مذكرة عن إشراك السودانيين في الحكومة المركزية ، كانت ذات فائدة للجنة عندما نظرت فيها . وقد أفاد أعضاء اللجنة أيضا من التقرير الذي رفعه إليهم الأعضاء الأربعة الذين زاروا المديرية الاستوائية .

٧ - وقد كتبت اللجنة تقريرا في نهاية بحثها وعرضته على اجتماع حضره أعضاء المجلسين الفرعيين . وبعد أن أدخل ذلك الاجتماع بعض التعديلات على التقرير طبع ونشر على الجمهور الذي طالب إليه أن يرسل تعليقاته على المقترحات التي حوّاها . وقد فحصت التعليقات التي أرسلها من لبوا الطلب من الجمهور ، والتعليقات التي أرسلها عدد من السلطات في المديريات ، وتعليقات المصالح الحكومية ، ونظرت جميعها في نفس الوقت الذي نظرفيه المؤتمر بكامل هيئة تقرير اللجنة الفرعية في اجتماع بدأ في الثامن من شهر يناير سنة ١٩٤٧ وانتهى في الثاني عشر منه .

٨ - إن التقرير الذي نرفسه لمعالكم الآن هو نتيجة مداولات المؤتمر وهو يعبر في مجملته عن آراء أعضاء المؤتمر بالإجماع . وقد حاولنا دائما أن نحصر توصياتنا في الخطوات التالية التي ينبغي اتخاذها في أي وظيفة من وظائف الحكومة . وإننا وهذه نظرتنا ، نرغب في تسجيل رأينا عن أية هيئة تشكل في نطاق دستور السودان الحالي ، يجب أن تعين لمدة ثلاث سنوات نرى أن الوقت بعدها سيكون ملائما لإعادة النظر في الموقف ، وإننا نتأمل أن تكون الهيئة التي تشكل في ذلك الزمن لإعادة النظر هيئة تمثل السودانيين تمثيلا صحيحا .

٢ - الجمعية التشريعية

الأسباب التي نرى من أجلها إنشاء جمعية تشريعية ومجالس تنفيذية

٩ - إن الأساس الذي قامت عليه جميع توصيات المؤتمر هو رغبة السودانيين في حكم بلادهم ، ورغبة معالي حاكم السودان العام في تعديل دستور المجلس الاستشاري لشمال السودان

ليخاف منه جمعية أكثر تمثيلا للشعب ، وليضطاع بمسؤوليات أكبر من مسؤوليات المجلس الاستشاري ، ورغبته في الاستمرار في سياسة تقدم الهيئات الداخلية للحكم الذاتي .

١٠ - ينبغي أن يكون للسودان صوته الخاص . أى أنه يجب أن تكون له هيئة يكون لها الحق الدستوري في أن تتحدث باسم القطر بأكمله ، والسودانيون لن يستطيعوا أن يحكموا أنفسهم ان لم يكن لهم تدريب سابق في فن الحكم ، وهذا لا يتنى لهم إلا عن طريق الاضطلاع بالمسؤولية . وهذه المسؤولية في أى وقت من الأوقات يجب أن تكون كبيرة بدراسة تمكن السودانيين من استقلال مقدراتهم ومواهبهم دون أن يتعرضوا للفشل . وبهذه الطريقة فإن تدريبهم سيسير بأسرع خطوات ممكنة . كان المجلس الاستشاري الخطوة الأولى نحو الحكم الذاتي المسئول ، وقد كان أمد هذه التجربة ثلاث سنوات ، وكان اختصاص المجلس قاصرا على المديرية الشمالية الست ، وكانت وظيفته استشارية محدودة المدى ، ولم يكن في وسع أعضائه أن يدعوا أنهم يمثلون الشعب تمثيلا صحيحا رغم أن بعضهم من أكفأ رجالات البلاد وأوفرهم تجاربا .

١١ - ونحن متفقون على أن أمثل طريقة لتحسين المجلس الاستشاري الحالي وجعله أكثر تمثيلا لرغبات الشعب وإعطائه قدرا أوفر من المسؤولية ، هي تشكيل جمعية تشريعية تتألف من أعضاء سودانيين منتخبين ليمثلوا السودان بأكمله وتكون ذات وظائف تشريعية ومالية وإدارية تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذي يشكل من جديد ويحل محل مجلس الحاكم العام الحالي .

تمثيل الجنوب

١٢ - إننا متفقون بإجماع الآراء على أن سلطات الجمعية الجديدة يجب أن تشمل القطر بأكمله ، شماله وجنوبه ، ولكننا في الوقت عينه نقدر الصعوبة العظيمة لإيجاد الأفراد من أهالي الجنوب الذين يستطيعون أن يمثلوا قومهم تمثيلا كاملا في الوقت الحاضر . غير أننا نأمل أن ييسر التغلب على هذه الصعوبة بالتدرج ، وأن يعين مديرا المديريتين الأشخاص الأكثر صلاحية في الوقت الحاضر للجمعية إلى أن يمحن الوقت الذي يتوفر فيه الأشخاص الذين يمثلون ذلك الجزء تمثيلا تاما .

١٣ - وإننا عندما نتقدم بالتوصية المذكورة آنفا ، نرى أن مستقبل السودان يتوقف على دمج جميع أهاليه ليكونوا شعبا واحدا . إن المديريتين الجنوبيتين مع أنهما ليستا عربيتين الأصل (كما هي الحال في كثير من أجزاء السودان الشمالية) لا يمكن أن تحصلا

على التقسيم الاقتصادي والاجتماعي إلا إذا اتجهتا نحو أجزاء السودان الأخرى . وتشيل
المديريات الجنوبية في جمعية تشريعية مسئولة للشطر بأكمله، يجهل من تحقيق توحيد أهالي
السودان ، ذلك التوحيد الذي تعتمد عليه رفاهية السودانيين تكلم في النهاية .

هذا وأنه لم يقب عنا تأخر أهالي المديريتين الجنوبيتين الذمسي ، ونحن نقدر الخطرات
التي يجب أن يخطوها أهاليهما إلى الأمام قبل أن يلبثوا درجة التمدن التي بلغها كثير من
أهالي المديريات الشمالية . ولكننا في الوقت عينه نرى أن يتخذ في الحسبان قرار ينص على
إدارة السودان كقطر واحد . ومع أن بعض أجزاء السودان قد تختلف في الوقت الحاضر
عن الأجزاء الأخرى ، فإن هدف جميع الأجزاء واحد . وليس ثمة ما يمنع سكان المديريتين
الجنوبيتين من بلوغ درجة من المدنية في القريب العاجل تمكنهم من لسب دورهم كاملاً
في السير بالبلاد إلى الأمام . وما أن مستنبلهم من شبط بالشمال ، فالواجب يقضي بأن يبدأ
الجنوبيون الآن في المساهمة مع الشماليين في إدارة البلاد بكل طاقتهم . وليست ثمة رغبة
عند أهالي الشمال في السيطرة على الجنوبيين ، أو في بسط نفوذهم عليهم ، ولكن القصد هو
أن أهالي السودان الموحد إذا كانوا مشتركين في المنافع ويجب عليهم الاشتراك في المسؤوليات
نحو بعضهم البعض . وهنا نريد أن نسجل رأي أغلبية من الأعضاء ، مع أن هذا خارج
عن اختصاص المؤتمر ، في أن توحيد السودانيين سيساعد في بلوغه كثيراً إلغاء أمر يخص
الأتجار سنة ١٩٣٨ ، واتباع سياسة واحدة للتعليم في السودان كله ، وتعليم اللغة العربية
في مدارس الجنوب ، وتحسين طرق المواصلات بين جزئي السودان وتشجيع تنقلات
الموظفين السودانيين بين الشمال والجنوب وتوحيد نظام درجات الموظفين .

وظائف الجمعية التشريعية

١٤ - نقتراح أن تكون للجمعية ثلاث وظائف :

(أ) تشريعية .

(ب) مالية .

(ج) إدارية .

تتأسس بالاشتراك مع مجلس تنفيذي يحل محل مجلس الحاكم العام الحالي ويكون
ذا صلاحيات بالجمعية موضحة فيما بعد في هذا التقرير .

الوظائف التشريعية

١٥ - إننا بعد النظر في هذا الأمر بعناية أجمعت آراؤنا على أن نوصي بأن يكون هدف السودان نظاما للحكم البرلماني به مجلس وزراء مسئول على غرار النظام البريطاني . ولكنا نقدر أن الصلة بين المجلس التنفيذي والجمعية لا يمكن أن تكون في الوقت الحاضر عين الصلة الكائنة بين مجلس الوزراء البريطاني ومجلس العموم ، والتوصية التي نتقدم بها في هذا الطور هي :

(أ) يبدأ المجلس التنفيذي بعمل مشروعات القوانين الحكومية كأنه مجلس وزراء ، لأن مجلس الوزراء هو الذي يبدأ بهذا العمل ، وبعد ذلك يرفع مشروعات قوانينه للجمعية وإذا وافقت الجمعية عليها تصير قوانين بعد أن يوافق عليها الحاكم العام ، وإذا رفضت الجمعية مشروع قانون حكومي أو إذا أدخلت فيه تعديلات تجعله لا يفي بغرض المجلس التنفيذي فإن مشروع القانون يعاد للمجلس التنفيذي لإعادة النظر فيه . ويستطيع المجلس التنفيذي أن يسحب مشروع القانون أو يعرضه مرة أخرى على الجمعية إما في شكله الأصلي أو في شكل معدل مع ذكر الأسباب التي دعت لعرضه في حالته الأصلية أو في شكله الجديد . وفي حالة إصرار الجمعية على رأيها الأول في مشروع القانون وعدم موافقة المجلس التنفيذي على آراء الجمعية فإن المجلس التنفيذي يمكنه أن يرفع مشروع القانون مستحوبا بأراء الجمعية للحاكم العام لموافقته .

(ب) إذا لم تكن الجمعية منعقدة وإذا قرر المجلس التنفيذي أن أي تشريع حكومي مستعجل بحيث لا يمكن أن يرجأ إلى وقت انعقاد الجمعية فيستطيع المجلس التنفيذي أن يسنه فيصير قانونا مباشرة بعد موافقة الحاكم العام عليه . والتشريع الذي يسن بهذه الطريقة يجب أن يعرض على الجمعية في اجتماعها التالي لتقره . وإذا لم تقره الجمعية فإنه يعامل بنفس الطريقة التي وصفناها في (أ) أهله . وإذا قرر المجلس التنفيذي سحب مشروع القانون فإنه يصير ملغيا . هذا وإننا قد بحثنا الأثر الذي يتركه إلغاء القوانين التي تلغى بعد نفاذها وقو رأينا على أن نترك هذا الأمر ليفحصه رجال القانون .

(ج) سيكون التشريع في مسائل خاصة خارجا عن اختصاص الجمعية ، مثال ذلك التشريع الذي يمس دستور السودان الذي سيكون التشريع الخاص بتكوين الجمعية جزءا

منه ، والتشريع الذي يخول عمل أى شىء يتعارض مع دستور السودان . وإنا نوصى بأن تعرف المسائل الخارجة عن اختصاص الجمعية تعريفا لا يقبل التأويل بعد أخذ رأى الخبراء فى القانون الدستورى .

(د) يستطيع أعضاء الجمعية أن يتقدموا بمشروعات قوانين خصوصية إلى الجمعية بعد مصادقة لجنة الأعمال عليها . (اقرأ الفقرة رقم ٢٢ أدناه) . وإذا وافقت الجمعية على مشروعات القوانين بسندة فإنها ترسل للجنس التنفيذى . فإذا وافق المجلس التنفيذى عليها ترفع للحاكم العام وتصير قانونا بعد موافقة عليها . أما إذا رغب المجلس التنفيذى فى تعديل أو معارضة مشروع قانون خصوصى فإنه يعيد مشروع القانون إلى الجمعية ويرفق معه أسباب التعديل أو المعارضة وإذا أصدرت الجمعية بعد ذلك على موافقتها على مشروع القانون فإنه يرسل مصحوبا بأراء المجلس التنفيذى إلى الحاكم العام لموافقته .

الوظائف المالية

١٦ — إن سياسة الحكومة العامة يعاد النظر فيها سنويا عند التصديق على الميزانية وإنا نقترح أن تشترك الجمعية اشتراكا تاما عندما ينظر فى الميزانية والخطوات التى تقترحها للسير فى الميزانية والمسائل المالية هى كالآتى :

(أ) تستعرض الجمعية ميزانية السنة الحالية ، فى الصيف بعد أن تنظر فى الحساب الختامى للسنة المنصرمة ، وتقدم بتوصيات للسكرتير المالى عن التغييرات فى السياسة المالية التى ترغب فى إدخالها فى ميزانية السنة المقبلة .

(ب) بعد ذلك يحضر السكرتير المالى الميزانية فى أواخر السنة بعد أن يتشاور مع لجنة الجمعية المالية ويعرضها للجمعية بنفس الطريقة التى تعرض بها مشروعات القوانين الحكومية الأخرى .

(ج) تستعد الجمعية فى أوائل العام الجديد لتصادق على ميزانية ذلك العام وسيكون النقاش الذى يدور فى الميزانية مقيدا فيما يختص بالحالات الثلاث التالية وفقا للعادة الجارية فى بريطانيا والأقطار الأخرى .

(١) يحتم على الجمعية أن تفرغ من مناقشتها للميزانية فى فترة محددة من الزمن (هذا ضرورى لأن مناقشة الميزانية إذا طال أمدها فإن الأداة الحكومية بأكلها ربما تتعطل بسبب التأخير فى إصدار التصديق الذى يخول الصرف) .

(٢) ان يكون للجمعية الحق في مناقشة المصروفات الموضوعة في بنود المعاشات والتزامات الديون لأن هذه التزامات مفروضة على الدولة بمقود ورجال القضاة (إن بقاء رجال القضاة في مرتبة فوق النقاش والسيطرة السياسية مهذا من المبادئ الأساسية) .

(٣) سيكون للجمعية الحق في نقد وتخفيض كل بنود الميزانية مستثنى منها البنود المترمة بمصر فيها الدولة بمقود ، ولكن ان يكون لها الحق في زيادة أى بند من بنودها . (إن أن تعديلات تزيد في المصروفات في هذا الطور ربما ينشأ عنها إخلال بتوازن الميزانية . والوقت المناسب لاقتراح زيادة المصروفات هو الوقت الذى تناقش فيه الجمعية السياسية المالية العامة بمد إعادة النظر في ميزانية السنة الحالية) .

(د) تعامل الشؤون المالية الأخرى في أى وقت أثناء السنة بنفس الطريقة التى تعامل بها مشروعات القوانين الحكومية المستعجلة منها والعادية .

الوظائف الإدارية

١٧ — نقترح أن يكون للجمعية الحق في توجيه الأسئلة وفي المناقشة والتعليق على السياسة الإدارية العامة وعلى تصرفات الحكومة وعلى الأخص نرى أنه لا بد من وضع طريقة تمكن الجمعية من بدء هذه المناقشات دون أن تتعرض مناقشة مشروعات القوانين والموافقة عليها للتأخير . كما يجب وضع طريقة مماثلة تمكن أعضاء الجمعية من التقدم بالأسئلة للسلطات المصاحبة المسؤولة عن أعمال مصالحها . وبما أنه ليس فى استطاعتنا أن نتقدم بتوصية فى هذا الصدد فلما نطالب إلى الحكومة أن تأخذ رأى الخبراء فى الطريقة التى تمكن الجمعية من تادية هذه الوظيفة والطريقة التى تتيح لتكمن الأعضاء من توجيه الأسئلة .

الاتصال بين الجمعية والمصالح الحكومية

١٨ — إننا نوصى بأن يلحق بعض أعضاء الجمعية بالمصالح الحكومية المختلفة كى تتمكن الجمعية من تادية وظائفها الإدارية على الوجه الأكمل وكى يتسنى لأكبر عدد ممكن من أعضائها التدريب الإدارى الضرورى لوزراء المستقبل . وبالرغم من أننا نرى أن اللقب الذى يعطى لطلولاء الأعضاء يجب أن ينظر فيه مرة أخرى نقترح أن نلقبهم

في هذا التقرير بوكلاء المصالح ويجب أن يطلع رئيس كل مصلحة من المصالح الحكومية الوكيل الذي يلحق بمصلحته على أحوال المصلحة ودقائق سياستها كما يجب أن يتعاون معه في العمل معاونة تامة . وعندما يقدم سؤال في الجمعية عن تخصيص ماء النيل مثلا فإن وكيل مصلحة الري هو الذي يدلي للجمعية بإجابة التي حضرها مدير الري . ويشترك الوكيل في جميع مناقشات الجمعية الخاصة بمصلحة ويعرض على الجمعية وجهات نظر تلك المصلحة .

١٩ - لا نستطيع في هذا الطور أن نحدد عدد وكلاء المصالح اللازم إذ أنه قد يكون في استطاعة وكيل واحد أن يمثل أكثر من مصلحة واحدة من المصالح الصغيرة من جهة وقد تحتاج المصالح الكبيرة إلى أكثر من وكيل واحد من الجهة الأخرى . ولذلك فإننا نرى أن نترك أمر تحديد عدد الوكلاء للحكومة .

٢٠ - وبما أن وكلاء المصالح هؤلاء سيناط بهم تمثيل وجهات نظر الإدارة في الجمعية فإنه لن يكون عمليا أن تنتخبهم الجمعية ليكونوا وكلاء المصالح قلة . أن تستشار الإدارة في اختيارهم . وعليه فإننا نوصي أن يوكل تعيينهم إلى أعضاء المجلس التنفيذي المعينين بحكم وظائفهم بعد توصية الجمعية . وذلك لأن الأعضاء الذين يعينون للمجلس التنفيذي بحكم وظائفهم هم رؤساء فروع الإدارة المختلفة . وبهذه الطريقة يجوز وكلاء المصالح المعينون ثقة كل من الجمعية والإدارة تلك الثقة التي لا يمكنهم بدونها أن يؤديوا وظائفهم .

تشكيل الجمعية التشريعية

٢١ - قد فكرنا كثيرا في الحجم المناسب للجمعية ورأينا أن هذه الجمعية ينبغي أن تكون ممثلة للشعب تمثيلا صحيحا ولكنها في الوقت عينه يجب أن تكون ذات حجم يسهل ضبطه أثناء المناقشات . يتكون المجلس الاستشاري لشمال السودان الحالي من ثمانية وعشرين عضوا ولكننا نرى أن هذا العدد لا يعطي الفرصة لعدد كاف من السودانيين للتدريب على فن الحكم كما أنه لا يفسح المجال الكافي لتمثيل زعماء العشائر والسودانيين المثقفين . وإذا لم نجعل حجم الجمعية أكبر من حجم المجلس الاستشاري فإن التنافس بين زعماء العشائر والطبقة المثقفة سيكون شديدا على المقاعد وسيكون هذا مضرًا بالقطر . وعلاوة على ذلك فإن المديريتين الجنوبيتين يجب أن تمثل . لهذه الأسباب نرى أنه ، وبما تتوفر العدد الكافي من الرجال الأكفاء الذين يمكن أن تملأ بهم مقاعد الجمعية دون أن تتأثر الحكومة المركزية والحكومة المحلية ، لا مناص من قصر عدد الأعضاء في البداية على حوالي سبعين عضوا . أما في المستقبل

فقد يكون من الضروري زيادة حجم الجمعية إلى مائة عضو أو أكثر من ذلك لتقبل القطر تديلا كافيا . وستكون لهذا الحجم الصغير منزلة أخرى وهي أن ضبطه سيكون سهلا في المناقشات إلى أن تعمل الجمعية نظامها الداخلي والطرق التي تسير عليها في أعمالها .

توزيع مقاعد الجمعية التشريعية

٢٢ — إن التمثيل الصحيح للسكان يجب أن يكون على أساس المديرات . وسيكون العدد الذي ينحصر من الممثلين لكل مديرية مبنيا على مقياس انتخابي يتركز على عوامل ثلاثة وهي عدد السكان ومقدار الثروة ونسبة التعليم .

٢٣ — وبعد النظر في سكان كل مديرية وثروتها ونسبة التعليم فيها وصلنا إلى مقياس انتخابي أعطينا قبل الوصول إلى العوامل المختلفة للتقسيم الآتية :

٥٠ في المائة للسكان (على أساس الأرقام الرسمية) و ٣٥ في المائة للتعليم (على أساس متبوع المدارس الأولية) و ٢٥ في المائة للثروة (على أساس الضرائب المباشرة) . وعلى هذا الأساس تقترح أن توزع ستون من المقاعد على المديرات كالآتي :

المديرية	عدد المقاعد
النيل الأزرق	١٤
دارفور	٥
المديرية الاستوائية	٩
كسلا	٦
الخرطوم	٦
كردفان	١٠
الشمالية	٦
أهالي النيل	٤
الجملة	٦٠

٢٤ — إننا نقبل مبدأ الانتخاب لا اختيار ممثلي الشعب في الجمعية ولكننا في ذات الوقت نرى لزوم الاحتفاظ بسد من كراسي الجمعية للتميين بواسطة الحاكم العام في الظروف الحالية من تقدم السودان لتضمين الجمعية وجود سودانيين من ذوي الكفاءات الخاصة الذين قد يتعسر عليهم إيجاد مقاعد في الجمعية بالطريقة الأخرى . وإذا فرضنا أن عدد الأعضاء المنتخبين سيكون ستين فإننا نوصي بأن يكون عدد الأعضاء المسميين عشرة .

انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية

٢٥ - قد وصلنا إلى النتائج الآتية بعد الاستماع إلى الآراء التي أرسلت إلى رئيسنا في هذا الموضوع وبيد أن تداولنا في الأمر مداولة تامة :

(أ) نرى أن الطريقة المثلى في النهاية لضمان الحصول على ممثلين في الجمعية يتحددون باسم السودان هي طريقة الانتخاب المباشر .

(ب) ولكن نرى أن الوقت لم يحن بعد لإجراء الانتخاب المباشر في مناطق الأرياف .

(ج) وعليه فإننا نوصي باتساع طريقة الانتخاب غير المباشر في مناطق الأرياف . والطريقة المثلى لإجراء هذا الانتخاب غير المباشر قد تختلف باختلاف المناطق ولكن أعضاء الجمعية سينتخبهم عدد من الأشخاص الذين يمثلون الوحدات المختلفة التي تتكون منها منطقة الانتخاب .

(د) أما في المدن والبلديات ذات المجالس المشككة بأمر من الحاكم العام بمقتضى قانون الحكومة المحلية فإننا نوصي بأن يكون انتخاب أعضاء الجمعية بطريقة الانتخاب المباشر .

(هـ) وإننا نوصي بأن يكون توزيع المقاعد في البداية في المديرية الشمالية بواسطة مجالس المديرية التي ستوزع المقاعد على أجزائها بقسمة الإمكان على أساس القياس الانتخابي الذي وصفناه آنفا .

مؤهلات المرشحين للانتخاب لعضوية الجمعية

٢٦ - يجب أن يكون المرشح للانتخاب لعضوية الجمعية ذكرا بالغاً من العمر ثلاثين سنة على الأقل من المقيمين في المنطقة التي يرشحون أنفسهم فيها بشرط ألا تقل مدة إقامتهم في تلك المنطقة عن سنتين أو ثلاث سنوات . وأن يكون سليم العقل وأن يكون له الحق في الحصول على جواز سفر سوداني . وسيعاد تعريف هذه المؤهلة الأخيرة بالطبع إذا صدر في أي وقت قانون يعرف المواطنين السودانيين أو الجنسية السودانية . هذا وإننا نستعجن النظام الذي يخول للجاليات أو الطوائف الدينية أو المهن المختلفة أن تختار ممثلها كما نستعجن نظام تقسيم الناخبين إلى أقسام منفصلة هذا وإن آراءنا كانت منقسمة في ضرورة وضع مؤهلات تعليمية للمرشحين في المدن والبلديات .

عضوية موظفي الحكومة في الجمعية

٢٧ - من الحقائق التي لا نزاع فيها أن الشخص لا يمكن أن يشغل السياسة ويكون في الوقت عينه موظفا عموميا يؤدي أعماله بجدارة . ولكننا نرى أن موقف السودان الشاذ يتطلب إدخال تعديل مؤقت على القاعدة التي تنص بعدم السماح لموظفي الحكومة بالاشتراك في السياسة . وسيكون من الضروري في ظرف الثلاث سنوات المقبلة على الأقل السماح لموظفي الحكومة ما عدا رجال الجيش والبوليس بأن يكونوا أعضاء في الجمعية مع الاحتفاظ بوظائفهم . هذا وإننا لم نصل إلى قرار فيما يتعلق بالسماح للقضاة والضباط الإداريين بأن يكونوا أعضاء في الجمعية .

٢٨ - ومن الجلي أنه إذا تغيب عدد كبير من خيرة موظفي الحكومة السودانيين عن وظائفهم فترات طويلة كلما دعوا لحضور جلسات الجمعية فلا مندوحة من أن تتعطل أعمال الحكومة . وإننا نرى أن موظفي الحكومة الذي يصير عضوا في الجمعية يستطيع الاحتفاظ بوظيفته في الوقت الحاضر مادامت جلسات الجمعية لا تستغرق أكثر من أربعة أشهر في السنة ولكن الوقت الذي يختار فيه السودانيون الذين نالوا حظا من التعاميم بين الوظيفة والاشتغال بالسياسة أصبح قريبا جدا .

أعضاء الشرف في الجمعية

٢٩ - إن أمر المجلس الاستشاري لشمال السودان سنة ١٩٤٣ قد نص على أن الحاكم العام يمكنه أن يعين الأعيان السودانيين البارزين كأعضاء شرف دون أن يكون لهم حق التصويت . وإننا نرى أنه لا لزوم لمثل هذا النص في دستور الجمعية .

الأعضاء الذين يعينون للجمعية بحكم وظائفهم

والأعضاء الذين يعينون فوق العادة

٣٠ - نرى أنه يجب ألا يكون هناك أعضاء معينون بحكم وظائفهم أو أعضاء معينون فوق العادة في الجمعية . ولكن نظرا لأن حكم هذه البلاد يجب أن تقوم به الجمعية بالاشتراك مع المجلس التنفيذي نرى أنه من الضروري أن يكون لأعضاء المجلس التنفيذي الذين ليسوا أعضاء في الجمعية الحق في حضور جلسات الجمعية والتحدث فيها شخصيا أو عن طريق ممثلين يعينونهم . ولكنه لن يكون لهم الحق في التصويت .

رئيس الجمعية

٣١ - ستكون لرئيس الجمعية وظائف رئيس مجلس المدوم البريطاني وستتأمل به نفس الواجبات المناطة بذلك الرئيس .

وينبغي أن يكون رئيس الجمعية بعيدا عن التحيز . وإنا نقترح أن تنتخبه الجمعية من بين أعضائها بالطريقة التي تكفل له ثقة الجمعية بأكملها .

لجنة الأعمال

٣٢ - ستحتاج الجمعية إلى لجنة أعمال تكون مهمتها ترتيب جميع الأعمال التي ستعرض على الجمعية بعد التشاور مع المجلس التنفيذي وتحضير جدول للأعمال بطريقة تكفل النظر في مشروعات القوانين والموافقة عليها بانتظام مراعية استعمال التشريع وأهمية النسبية ومراعية أيضا تخصيص زمن لمناقشة المواضيع التي تهم الأعضاء والجمهور . وستكون وجهات لجنة الأعمال بوجه التخصيص كالآتي :

(أ) أن تختار من قائمة مشروعات القوانين الحكومية المقترحة تلك المشروعات التي ترى أنها من الأهمية بحيث يتحتم رفعها للجمعية لمناقشتها واتخاذ قرار فيها تاركة الباقي ليعامل بالطريقة التي تعامل بها مشروعات القوانين المستعجلة الموضوعة في الفقرة ١٥ (ب) .

(ب) أن تختار المواضيع التي تعرض للمناقشة العامة .

(ج) أن تختار بطريقة الاقتراع مشروعات القوانين الخصوصية التي يتناولها البحث في أي جلسة .

(د) أن تضع جدولاً لترتيب جميع الأعمال التي تعرض على الجمعية في خلال الدورة في نطاق الأوامر الثابتة التي تعملها الجمعية .

٣٣ - ونقترح أن تنتخب الجمعية لجنة الأعمال من بين أعضائها بطريقة تجعلها تضم الأعضاء الذين يمثلون وجهات النظر المختلفة في الجمعية . ونرى أن ننتخب الجمعية رئيس لجنة الأعمال . وستكون وظيفة رئيس هذه اللجنة من الوظائف التي تقتضي من يشغلها كل وقته وعلى رئيس لجنة الأعمال أن يتصل اتصالاً وثيقاً بالمجلس التنفيذي وأن يكون ملماً بجميع مشروعات القوانين المزمع عرضها .

الجان الأخرى

٣٤ - ذكرنا ضرورة لجنة للمالية ولجنة الأعمال ، ولا شك في أن الجمعية ستترقب في تكوين لجان غيرها لتدرس جوانب الإدارة الأخرى .

دورات انعقاد الجمعية

مادة ٣٥ - سيتوقف طول الدورات واعددها في كل سنة على الأعمال التي تقوم بها الجمعية . ولا يمكن التمكن بهذه الأعمال في الوقت الحاضر ولكننا نرى أن عددا من الدورات يستغرق في الحملة أربعة أشهر ويكون كافيا في بادئ الأمر . وما دامت الجمعية تضم عددا من موظفي الحكومة فإنه سيكون من العسير تخلفهم عن أعمالهم مدة أطول من هذه .

مدة بقاء الجمعية في العمل

٣٦ - نوصي بأن تنتخب الجمعية في بادئ الأمر لمدة ثلاث سنوات يعاد في نهايتها النظر في الموقف . وهذا ما حدث في حالة المجلس الاستشاري لشمال السودان . ومدة الثلاث السنوات المقترحة كافية لإعطاء الجمعية فرصة لأن تجرب تجربة صحيحة كما أنها من القصر بحيث تمكن من اتخاذ خطوات أخرى إلى الأمام لتوسيع نطاق المسؤوليات التي تعطى للسودانيين إذا ما برهنوا على أنهم جديرون بتحملها عن غير أن يكون سير التقدم بطيئا . وينبغي أن ينص دستور الجمعية بالطبع على الطريقة التي تملأ بها المقاعد التي تشغرها بسبب تقاعد بعض الأعضاء أو بأسباب أخرى .

مكافأة الأعضاء المالية

٣٧ - يجب أن يعطى موظفوا الحكومة الذين يصيرون أعضاء في الجمعية علاوات كافية زيادة على مرتباتهم . كما يجب أن يمنح الأعضاء الآخرون مكافأة مالية كافية عن المدة التي يقضونها في حضور دورات الجمعية والأعضاء الذين يعينون لوظائف تقتضيهم كل وقتهم في الجمعية أو في المجلس التنفيذي سيتطلبون معاملة خاصة .

سكرتارية الجمعية وأداة إدارتها العامة

٣٨ - ستحتاج الجمعية لمبان وموظفين دائمين وأما كن لسكن الأعضاء وهذه جميعها لوجودها اليوم . والترتيبات التي عمات لتسيير أعمال المجلس الاستشاري ان تفي بحال من الأحوال باحتياجات جمعية بالصورة التي رسمناها . وأنا افترض أن الحكومة ستبدل ما في رسمها لتسد حاجات الجمعية مؤقتا ولكنه سيكون من أول واجبات الجمعية أن تضع الخطة وتمضي في تنفيذها لتسد حاجاتها على أساس دائم .

٣ - المجلس التنفيذي

الأسباب التي نرى من أجلها إنشاء المجلس التنفيذي

٣٩ - ينص دستور السودان على أن السياسة التي تتبع في نطاق الدستور يجب أن يقرها الحاكم العام بمساعدة مجلسه . ومجلس الحاكم العام هو المكان الذي تتخذ فيه القرارات الكبرى وأنا نرى أن يضطلع السودانيون بقدر معقول من المسؤولية الإدارية في هذه المرتبة العالية حيث إنهم بهذه الطريقة لا يتدربون على أعلى وظائف الحكم فحسب بل يتاح لهم الاشتراك في رسم السياسة العامة لحكم بلادهم . ولذلك فلنا نوصي بأن يعاد تشكيل مجلس الحاكم العام ليشمل عددا كافيا من السودانيين لينالوا التدريب ويساهموا في المسؤولية .

٤ - ونوصي بأن يعاد تشكيل المجلس ليكون مجلسا تنفيذيا برئاسة الحاكم العام وتكون له نفس سلطات مجلس الحاكم العام الحالي إلا في الأحوال التي حولت فيها سلطات مجلس الحاكم العام للجمعية .

تشكيل المجلس التنفيذي

٤١ - يتكون مجلس الحاكم العام الحالي من أربعة أعضاء بحكم وظائفهم وهم السكرتير الإداري والمالي والسكرتير القضائي والقائد العام . وهناك أعضاء إضافيون يعينهم الحاكم العام يتراوح عددهم بين اثنين وخمسة أعضاء . ونقترح أن يضم المجلس التنفيذي بين عشرة وأثني عشر عضوا خلاف الرئيس والسكراي أنه ليس في استطاعتنا أن نحدد العدد الذي سيلزم لإنجاز العمل بجدارة . ولذلك فلنا نقترح على أن نوصي بالآ يقل عدد المقاعد التي تخصص للسودانيين عن النصف ما عدا الرئيس مهما كان العدد الذي يقرر في النهاية . ونرى أنه من الضروري أن تكون لأعضاء المجلس التنفيذي لسودانيين مسئولية محددة للجمعية ليتهاوا

للزمن الذى يصيرون فيه وزراء سودانيين ، ولذلك فإننا نقترح أن تنتخبهم الجمعية من بين وكلاء المصالح . وإنا نشعر شعورا قويا بأنه ليس هناك محل في المجلس التنفيذى لأعضاء ذوى وظائف استشارية محضه لا مسئولية فيها .

العلاقات بين المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية

٢٤ - إننا ننوئ أن نخطو أكبر خطوة ممكنة في الحال نحو مجلس للوزراء مسئول للجمعية وهذا هو الهدف النهائى الذى أوصينا به آنفا عند ما بينا أنه يجب بقدر الإمكان أن تكون حكومة البلاد من الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية معا .

٢٣ - لا يمكننا الوصول إلى هذا الهدف الأسمى في الحال لأن المجلس التنفيذى لا بد أن يختلف في الوقت الحاضر عن مجلس الوزراء على النمط الإنجليزى في الأوجه التالية :

(أ) إن بعض أعضاء المجلس لا تنتخبهم الجمعية . وهم أعضاء بحكم وظائفهم ولا يمكنهم أن يستقيلوا .

(ب) لا يملك المجلس التنفيذى أغلبية في الجمعية تمكنه من التأثير في مجرى المناقشات وفي التصويت في تلك الهيئة .

(ج) لا يملك المجلس التنفيذى الحق في حل الجمعية والاتجاه إلى القطر لتأييد سياسته بعد ذلك .

٢٤ - وقد تمخض هذه الاختلافات التي ذكرناها عن حالات تتضارب فيها وجهات نظر المجلس التنفيذى والجمعية . ومثل هذه الخلافات لا يمكن تسويتها بالطرق العادية المتبعة في الأقطار التي يسود فيها النظام البرلماني ذى المسئولية التامة .

٢٥ - أما في السودان فإن دستوره ينص على أن السلطة النهائية مناطة بشخص الحاكم العام ولذلك فإن أى خلاف بين المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية لا بد أن يفصل فيه الحاكم العام .

٢٦ - وإنا لا نرى أنه من الحكمة أن تلجأ هيئة من هاتين الهيئتين بمفردها في الظروف التي يبلغ فيها الخلاف بينهما درجة يتعتم فيها الاتجاه للحاكم العام ليستعمل سلطته النهائية سواء كان الخلاف ناشئا عن الإمعان في المحافظة من جهة أو عن الانسياق للصحب الذى لا يستند على تحرى الحقائق من الجهة الأخرى .

٤٧ - اقترحنا في فقرات هذا التقرير التي عاجلنا فيها الجمعية نظاما يكفل أكبر قدر من الملاءمة بين آراء الجمعية والمجلس التنفيذي قبل أن يرفع أى موضوع للحاكم العام للحصول على موافقته . فإذا ساد حسن النية وعم روح التسامح اللذان هما أساس نجاح الحكم الديمقراطية ، ووجد وكلاء المصالح الذين يعملون في الهيئتين فلنا نرى أن المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية سيكونان على أتم وأمام .

٤ - تعيين السودانيين في لجان الحكومة المركزية

٤٨ - إن عدد اللجان التي تشكل بتصديق من الحاكم العام واللجان المصاحبة واللجان الأخرى في مختلف المرتبات الأخرى للحكومة المركزية كبير جدا . وهذه الهيئات مسؤولة عادة عن سياسات المصالح وتنسيقها ولذلك فإننا نرى أنه يزداد عدد السودانيين فيها ، والدودانيون عندما يشتركون في هذه الهيئات فإنهم علاوة على التدريب الذي سينالونه سيساهمون بنصيبهم في مداولاتها وسميتون وجهة نظر السودانيين في هذه المداولات وسيكون هذا مفيدا للجان .

٤٩ - ليس في وسعنا أن نتقدم بتوصيات مفصلة عن عدد السودانيين الذين يجب أن يمينوا لكل واحدة من هذه اللجان الكثيرة . ويجب أن يترك النظر في هذا الأمر والبت فيه للمصالح المختلفة .

٥٠ - أما المبدأ العام فلا يحتاج لتوضيح . فإنه ليس من الضروري تمثيل السودانيين في كل لجنة من لجان الحكومة المركزية فحسب ، بل يجب أن يكون هذا التمثيل على أوسع نطاق بحيث لا يضر بمستوى الإدارة في العمل . إذ يجب ألا يكون عدد السودانيين في هذا الطور كبيرا بحيث يؤثر في قرارات هذه اللجان بالكثرة العددية وحدها . ويجب أن يبين لهذه اللجان من صفوف الموظفين ومن سواهم .

٥١ - وسيرا على هذا المبدأ العام نوصى بأن يكون وكلاء المصالح بحكم وظائفهم أعضاء في جميع اللجان المثلة فيها المصالح التي ينتمون إليها .

٥ - إنشاء لجان جديدة

٥٢ - إننا نرى يصون على تجنب الإكثار من اللجان بلا طائل كما أننا نقدر فوائد ومضار هذه الطريقة الإدارية حق قدرها . ولكننا في الوقت عينه لا نسمعنا إلا أن نبدى دهشتنا لعدم وجود لجنة للتعليم . ونظرا لأهمية التعليم العظمى في تقدم البلاد نوصى بشدة أن تنشأ لجنة للتعليم في الحال .

٥٣ - أوصت اللجنة الفرعية في تقريرها بإنشاء لجنة للتقدم الزراعي . وقد عارض هذه التوصية مدير مصلحة الاقتصاد والتجارة ومدير الزراعة والغابات وبعض مديري المديرية وحثهم في ذلك هي أن عمل اللجنة المقترحة . سيكون تكراراً للعمل الذي تقوم به لجنة الاقتصاد والتجارة ولجان الزراعة المتخلفة في المديرية تكراراً نحن في غنى عنه . ولكن بعض أعضاء المؤتمر ردوا على هذا الاعتراض بقولهم إن هم لجنة الاقتصاد والتجارة الأول هو جانب الزراعة الاقتصادي وليس جانبها الفني وزادوا على ذلك أنه ليست لجميع المديرية لجان زراعية وأن المديرية حتى ولو كانت لكل واحدة منها لجنة زراعية تحتاج لجنة زراعية مركزية لتنسيق شؤون الزراعة في القطر كله . ليس في وسعنا أن نتقدم بتوصية محددة في هذا الموضوع ولكننا نأمل أن تنتظر الحكومة في هذا الأمر بعناية .

٦ - خاتمة

٥٤ - إننا ندرك قصورنا تمام الإدراك ونعلم جيداً أننا لسنا بأصالح أداة لوضع الأسس لنظام إداري جديد . فأعضاء المؤتمر كلهم من الرجال الذين يرحون تحت عبء الأعمال الكثيرة وتجاربهم السابقة في مثل هذا العمل إما يسيرة أو معدومة . وإننا لا ندعي أننا معصومون من الخطأ ولا ننتظر من الحكومة أن تقبل كل توصية من توصياتنا كما قدمناها . فالمسائل عويصة وحلها يتطلب النظر بعناية تامة من رجال الحكومة .

٥٥ - إن الحوادث تسير في هذه البلاد سيراً حثيثاً كما هي الحال في أفطار العالم الأخرى اليوم . فعلى الحكومة أن تسير الحوادث . وكثيراً ما استجبت الإصلاحات الدستورية في أماكن أخرى في العالم قول الناقدين "إنها إصلاحات قليلة جداً جاءت متأخرة عن وقتها" . إننا لا نظن أن مقترحاتنا في الوقت الحاضر قليلة جداً وإننا نرجو أن نؤكد الحاجة إلى بذل كل جهد سريع ممكن لتنفيذ هذه المقترحات .

٥٦ - ولكننا في الوقت عينه مؤمنون بأن توصياتنا إذا نظر إليها برمتها توضح الاتجاه العام وتحدد المدى المناسب للخطوات التالية التي يجب أن تخطوها الحكومة لإشراك السودانيون بشكل أوسع في حكم بلادهم . ولذلك فإننا شديدو الحرص على ألا تقال التبعديلات التي قد ترى الحكومة إدخالها على هذه التوصيات من السلطات والمسئوليات التي أوصى التقرير بإعطائها للسودانيين . إن في هذه التوصيات شيئاً من المجازفة وقد يرى البعض أنه لا بد من تقليص هذه التوصيات ومن انتهاج سياسة حذرة لا مجال فيها للمجازفة . ولكن مثل هؤلاء ينبغي عنهم أن المجازفة التي تنطوي عليها سياسة مغالية في الحرص ليست

بأقل من المجازفة التي يخشونها . لم نهتد إلى هذه النتيجة بدراسة الموقف المحلي فحسب بل هدتنا إليها الأمثلة الكثيرة لفشل سياسة الحذر في مثل هذه الظروف في الأقطار التي سبقت السودان في السير نحو الحكم الذاتي والحرية .

إن الحكم النيابي لن يكتب له النجاح إن لم يستند على تأييد الرأي العام وإذا فقد هذا التأييد فإنه لا محالة فاشل ولن يجنيه حذق الصياغة وإعداد العدة لحفظ التوازن والتنازل عن السلطات بمعناية . إن توصياتنا تهدف إلى إعطاء السودانين أقصى قدر من المسؤولية يستطيعون الاضطلاع به . وهي تتطلب قدرا عظيما من الإيمان والصبر والحكمة من غير السودانين الذين أخذوا على أنفسهم مساعدة أهل هذه البلاد في السير قدما نحو حكم ديمقراطي . ولكن هذه المقترحات ، وهذه نقطة ذات أهمية عظمى ، سنتمكن كلا من السودانين وغير السودانين أن يبذلوا أطيب جهودهم في وثام وحسن نية متبادل .

٥٧ — قد طلبنا يا صاحب المعالي إلى السكرتير الإداري مستر روبرتسن أن يزيل هذا التقرير بإمضائه نيابة عنا بصفته غير الرسمية كرئيس للأئمة عندما يرفعه لمعاليتكم . وإنا نعلم تمام العلم أن إمضاه لتقريرنا لا يعنى موافقة الحكومة على كل توصياتنا أو على بعضها .

الخرطوم في ٣١ مارس سنة ١٩٤٧

ج . و . روبرتسن

رئيس مؤتمر إدارة السودان

(٤)

حضرة صاحب السعادة السفير البريطاني

أرسل إلى سعادتكم مع هذا صورة من كتابي لسعادة الحاكم العام للسودان بخصوص التقرير الأول عن توصيات مؤتمر إدارة السودان بغية إشراك السودانين في حكومة السودان المركزية على نطاق أوسع .

ومع تمسك الحكومة الملكية المصرية بوجهة نظرها الخاصة بوحدة مصر والسودان ، تلك الوحدة التي تمكن السودانين من إدارة شؤونهم على النهج الذي يرونه محتملاً أكبر خير لهم ، تود الحكومة الملكية المصرية أن تشير إلى أن هذه المسألة مرتبطة بالوضع السياسي للسودان ، وهو موضع نزاع تقدمت به مصر إلى مجلس الأمن .

وأرد كذلك أن أشير إلى كتاب الحكومة الملكية المصرية لسعادة الحاكم العام للسودان الذي ينص على أنه من المفهوم أن حكومة السودان بعد بحث هذه التوصيات سوف تبعث بأرائها للحكومة الملكية المصرية بغية الحصول على موافقتها على ما سيتخذ من القرارات في هذا الشأن .

وأن الحكومة الملكية المصرية قد ترى إذن من الضروري أن تتعرف على آراء هيئات سودانية معينة لم تستشر في هذا الموضوع .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام .

القاهرة في ٢ يونيو سنة ١٩٤٧

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمي النقراشي

(تابع) (٤)

حضرة صاحب السعادة حاكم عام السودان

تلقيت كتاب الحاكم العام للسودان بالنيابة المؤرخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٧ بشأن إحاطة الحكومة الملكية المصرية علما بالتقرير الأول لمؤتمر إدارة السودان المتضمن توصيات المؤتمر «إشراك السودانين بشكل أوسع في الحكومة المركزية في السودان» وقد أضاف سعادتكم في الكتاب المذكور أن هذه التوصيات محل نظر حكومة السودان في الوقت الحاضر وأنه إذا انتقل الأمر إلى مرحلة إعداد مشروع قانون يتضمن الأخذ بمثل هذه الاقتراحات فإنه سيراعى ضرورة عرضه على كل من الحكومتين المصرية والبريطانية للحصول على موافقتهما على ذلك .

وقد استرعى نظري ما جاء بدبياجة التقرير السالف الذكر ، من أنه طلب إلى أحزاب في السودان وإلى مؤتمر الحريجين العام أن يتدبوا ممثلين عنهم ولكنهم لم يجيبوا الطلب .

وإني أود أن أبين أن الحكومة الملكية المصرية مع تمسكها بقطاعاتها التي أبلغتها إلى حكومة المملكة المتحدة فيما يتعلق بالنظام الإداري القائم ، صادقة الرغبة في أن يتمتع السودانيون بأكبر قسط ممكن في الحكومة المركزية في السودان .

وقد رأيت إحالة هذا التقرير إلى الجهات المختصة لدراسته وإبداء ما يبين لها من ملاحظات .

وأود أن أشير إلى أنه من المفهوم ، بعد أن تتم حكومة السودان دراسة هذه التوصيات أن توافي الحكومة الملكية المصرية برأيها فيما تضمنته ، وذلك للحصول على موافقتها على ما يمكن تقريره في هذا الشأن .

وإني أتمنى هذه الفرصة لأعرب لسعادتكم عن خالص تحياتي .

القاهرة في ٢ يونيو سنة ١٩٤٧

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمي النقراشي

(٥)

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء
القاهرة

أتشرف بتسلم خطاب دولتكم رقم ٩٢ - ٣٠ / ٢٧ المؤرخ ٢ يونيه سنة ١٩٤٧ وأبأن
أن تقرير مؤتمر إدارة السودان قد نوقش فى المجلس الاستشارى لشمال السودان وأن هذا
المجلس قد وافق على التوصيات فى عمومها كما أن التقرير سيناقس فى مجلسى بعد قليل .

٢ - إن مشروع التشريعات الضرورية لتنفيذ توصيات مجلس الحاكم العام - عندما
تصدر هذه التوصيات - ستعرض على دولتى الحكم الثنائى للنظر فيها عند إتمامها .

٣ - وإنى بعثت بصورة من هذا الكتاب لسفير بريطانيا فى مصر .

وإنى أتهنز هذه الفرصة لأعرب لدولتكم عن عظيم احتامى .

الخرطوم فى ٣ يوليه سنة ١٩٤٧

عن الحاكم العام للسودان

ج . و . روبرتسن

السكرتير الإدارى

(٦)

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الوزراء بالنيابة
القاهرة

أتشرف بالإشارة إلى التقرير الأول لمؤتمر إدارة السودان الذى أرسله إلى دولتك
السير ادنجون مار صرفقا برسالة رقم ٣٥ المؤرخة فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٧ ووصل إلى
دولتك كما جاء فى رسالتكم تحت رقم ٩٢ - ٢٧/٣ بتاريخ ٢ يونيو ١٩٤٧ . ولسهولة
الرجوع إليه قد أرفقت نسخة من التقرير بهذه الرسالة كملحق رقم ١ .

إن مقترحات المؤتمر قد بحثت بمعرفة المجلس الاستشارى لشمال السودان ووافق عليها
فى دورته السابعة التى عقدت فى مايو سنة ١٩٤٧ وأحيلت إلى مجلسى فى التاسع والعشرين
من يولية . وقد أرفقت قرارانه فى هذا الموضوع كملحق رقم ٢ .

٢ - إنه لا يجالنى شك أن هذه المقترحات ستروق فى نظر الحكومة المصرية التى
جاهرت برغبتها فى أن تشهد حدوث تطورات من هذا القبيل .

٣ - هناك اهتمام عظيم بين السودانين بأن تشكل جمعية تشريعية على وجه السرعة ،
وإنى والمجلس التنفيذى لنأمل أن دولتك ستدبر الأمر بحيث أن ما قد يعين للحكومة المصرية
ابدأه من التعليقات على هذه المقترحات لن يتأخر صدوره طويلا .

وإلى أن يحين تسليم رد دولتك قد عنيت بإعداد التشريع اللازم لوضع هذه المقترحات
موضع التنفيذ .

٤ - إنى مرسل رسالة مماثلة لسفير حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى القاهرة .
وإنى لأتبهز هذه الفرصة لأعرب لدولتكم عن توكيد أسى احترامى .

الخرطوم فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٧

الحاكم العام للسودان

ر . ج . هاو

قرارات المجلس

عرض السكرتير الإداري التقرير الأول لمؤتمر إدارة السودان

فوافق المجلس على القراءات الآتية :

١ - الإحاطة بالتقرير الأول لمؤتمر إدارة السودان فيما يختص بتحويل المجلس الاستشاري إلى جمعية تشريعية والتطور المقترح بتحويل مجلس الحاكم العام الحالي إلى مجلس تنفيذي وقبول مقترحات المؤتمر الرئيسية من حيث المبدأ .

٢ - قبول الاقتراح الخاص بأن تكون الجمعية التشريعية ممثلة للسودان بأجمعه وأن لا يقتصر مداها على شمال السودان على أن تقرر ضمانات في التشريعات التي سيقوم عليها الدستور الجديد تكفل اطراد التقدم والفائدة لأهالي الجنوب .

٣ - الموافقة على الاقتراح الخاص بأن تعين الحكومة من بين أعضاء الجمعية التشريعية (وكلاء السكرتيرين) في المصالح الرئيسية ، وأن تصدر التعليمات بأن يعطى هؤلاء الأعضاء المسؤولية الإدارية الحقة في المصالح المختصة ، وأن تتخذ الإجراءات من الآن لتدبير ما تقتضيه هذه الخطوة من ناحية تمثيل هؤلاء الأعضاء لمصالحهم في الجمعية .

٤ - الموافقة على الاقتراح الخاص بإنشاء مجلس تنفيذي من اثني عشر عضواً يؤلفون من :

(أ) ثلاثة سكرتيرين وقائد .

(ب) ستة وكلاء سكرتيرين سودانيين تنتخبهم الحكومة من بين (وكلاء السكرتيرين) .

(ج) عضوين يرشحهم الحاكم العام .

٥ - أن تعرض هذه المقترحات على الحكومتين المصرية والبريطانية للنظر فيها من حيث المبدأ .

(٧)

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء
القاهرة

بناء على تعليمات وزير خارجية جلالة الملك أتشرف بأن أرسل إلى دوائتكم رفق هذا
الإحاطة صورة من كتاب وجهته إلى الحاكم العام للسودان بالنيابة بتاريخ ٢٣ أكتوبر
مبيناً فيه رأى حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة في الإصلاحات الدستورية التي يقترح
سعادة الحاكم العام إدخالها في السودان .

وتفضلوا دولتكم بقبول أسئتي احترامياً ،

القاهرة في ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥

خادمكم المطيع
رونالد كابل

.....

صورة طبق الأصل

جناب الحاكم العام للسودان بالنيابة

بناء على تعليمات وزير خارجية جلالة الملك أتشرف بأن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك
في المملكة المتحدة قد بحثت في عناية الإصلاحات الدستورية التي يقترح سعادة الحاكم العام
إدخالها في السودان والتي تضمنت تفصيلاتها في كتاب سعادته رقم ٧٤ بتاريخ ٢٢ أغسطس
الماضى . وليس لدى حكومة جلالة الملك ما تبديه على هذه المقترحات وهي في نظرها
خليفة بلوغ الهدف الذي أعلنته دولتنا الحكم الثنائي وهو اطراد تقدم الحكم الذاتي في السودان .

ولى الشرف أن أكون

القاهرة في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٧

(٨)

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء
القاهرة

أتشرف بتسلم رسالة دولتكم رقم ٩٢-٢٧/٣ المؤرخة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بخصوص
إشراك السودانين في حكومة السودان المركزية على نطاق أوسع .

٢ - إن دولتكم قد لاحظتم أن الاصلاحات التي نتويناها قد وضعت بمعرفة مؤتمر
إدارة السودان وهو لا يضم إلا أعضاء بريطانيين وسودانيين ، وأنى أتشرف بأن أوضح
أن أعضاء المؤتمر الذين وضعوا هذه المقترحات قد اختبروا من داخل السودان وأن
الأعضاء البريطانيين اشتركوا في المؤتمر كموظفين في حكومة السودان لا يعبرون التبة عن
آراء الحكومة البريطانية التي لا يعامون عنها شيئاً في الواقع .

٣ - وإنى آمل أنى سألقى قريباً موافقة دولتكم على المقترحات بوجه عام ، تلك
المقترحات التي أعتقد أنها تتفق كل الاتفاق مع الرغبة التي سبق أن أبدتها الحكومة الملكية
المصرية في أنه يجب أن يمنح السودانين أوسع قسط ممكن من الإشراك في حكومة
السودان المركزية .

٤ - ولكي يطالع الجمهور - الذي أحيط علماً بالفعل بخطاب دولتكم - على مجرى
الأمر في مسألة هامة كهذه المسألة ، قد أصدرت تعليمات بإعلان نشر هذا الخطاب بعد
تاريخ تسلم دولتكم له .

وإنى أتمنى هذه الفرصة لأعرب لدولتكم عن خالص تحياتي .

القاهرة في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧

الحاكم العام للسودان

ر . ج . هاو

(٩)

حضرة صاحب السعادة الحاكم العام للسودان

تلقيت كتاب سعادتكم رقم ٣٤ B المؤرخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ في شأن كتابي المؤرخ
١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧ الخاص بموضوع إشراك السودانيين بشكل أوسع في الإدارة
المركزية في السودان والذي ترجون فيه وصول رد الحكومة المصرية بشأن المقترحات
عن ذلك في وقت قريب . فقد سبق أن أبدت الحكومة المصرية صادق الرغبة في أن
تتمكن للسودانيين في أن يساهموا بأكبر قسط في إدارة السودان ، وأنكم رغبة في إحاطة
الجمهور بالخطوات التي تم في هذا الموضوع الهام بالنسبة إليه قد أعطيتم التنبهات لنشر
كتابكم هذا بعد تأريخ وصوله إلى .

وإني أود أن أبلغ سعادتكم أني سأوافيكم قريبا بنتيجة دراسة الحكومة المصرية
لهذه المقترحات .

وإني أوافق على نشر كتابكم السالف الذكر للجمهور ليمكن من معرفة الخطوات التي تم
في هذا الموضوع ، كما يسرني أن تقوموا أيضا بنشر الكتاب الذي سأرسله لسعادتكم مع
المذكرة المرافقة له بوجهة نظر الحكومة المصرية في موضوع إشراك السودانيين بشكل
أوسع في الإدارة المركزية في السودان عند وصولها إليكم .

وإني أتمنى هذه الفرصة لأعرب لسعادتكم عن خالص تحياتي

القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧

رئيس مجلس الوزراء
محمود فهمي النقراشي

(١٠)

حضرة صاحب السعادة سفير مصر في لندن

أشرف بأن أرسل إلى سعادتكم مع هذا مذكرة بنتيجة دراسة الحكومة المصرية لتوصيات مؤتمر إدارة السودان ، وكذلك صورة الخطاب الذي تبلغون فيه حكومة المملكة المتحدة هذه المذكرة وتمسك الحكومة الملكية المصرية بموقفها أمام مجلس الأمن .

فأرجو عند استلام صورة الخطاب وصورة المذكرة الإبراق إلينا بميعاد تبليغكم جناب وزير خارجية المملكة المتحدة هاتين الوثيقتين .

وتفضواوا بقبول فائق الاحترام .

القاهرة في نوفمبر سنة ١٩٤٧

رئيس مجلس الوزراء
محمود فهمى النقراشي

.....

حضرة صاحب السعادة وزير خارجية المملكة المتحدة

طلب إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن أبعث إلى سعادتكم بالرسالة الآتية بالنيابة عن الحكومة الملكية المصرية :

و أبلغنا الحاكم العام للسودان في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٧ صورة من توصيات مؤتمر إدارة السودان في شأن إشراك السودانين بشكل أوسع في الحكومة المركزية ، وصورة من قرارات مجلس الحاكم العام الصادرة في هذا الموضوع ، وطلب إلينا أن ننظر في هذه التوصيات والقرارات من ناحية المبدأ .

وقد ضمننت نتيجة دراسة الحكومة الملكية المصرية لهذه التوصيات والقرارات ومقترحاتها في هذا الشأن المذكرة المرافقة لهذا الخطاب .

والحكومة الملكية المصرية قد حددت موقفها تحديدا واضحا ، أمام مجلس الأمن بالنسبة إلى نظام الحكم الحاضر في السودان . فهي قد طلبت إنهاء هذا النظام ، وبذمت أن وفاق سنة ١٨٩٩ الذي يقوم عليه قد عقد في ظروف خاصة ولأغراض محددة ، وقد زالت هذه الظروف واستنفدت هذه الأغراض ، فوجب أن ينقضى وفاق سنة ١٨٩٩ وينتهي نظام الحكم المرتكز عليه وتؤكد لوادى النيل وحدته .

ولا يزال النزاع ما بين مصر وبريطانيا في هذا الأمر مبروضا على مجلس الأمن لم يبت فيه .

ولما كانت الحكومة الملكية المصرية صادقة الرغبة ، كما أكدنا ذلك في كثير من المناسبات في أن تمكن السودانين من حكم أنفسهم وهي لا تريد أن تفوتهم أية فرصة يتمكنون فيها من الاشتراك بأوسع قسط في حكومتهم ، وعلى الرغم من أن النزاع بين مصر وبريطانيا لا يزال معلقا ، ترى الحكومة الملكية المصرية واجبا عليها — مع تمسكها التام بموقفها الذي حددته تحديدا واضحا أمام مجلس الأمن — أن تقبل الاشتراك مؤقتا في وضع نظام يمهّد للسودانيين طريق الحكم الذاتي ، على أن يكون هذا النظام خاليا من العيوب التي أشرنا إليها في المذكرة المرافقة ، ومستكملا للشرائط التي طلبناها في هذه المذكرة . وذلك حتى لا يكون تأخر البت في النزاع القائم ما بين مصر وبريطانيا سببا في تأخير السودانين أية فترة من الزمن ، عن السير في طريق الحكم الذاتي .

ولما كانت التعديلات التي ترى الحكومة الملكية المصرية إدخالها على توصيات المؤتمر — وهي التعديلات التي ذكرت بالتفصيل في المذكرة المرافقة — هي تعديلات جوهرية لا تستطيع الحكومة الملكية أن توافق على التوصيات بدونها ، لذلك أشرف بأن أبلغكم هذه التعديلات ، ولقد أرسلت مرة منها للحاكم العام للسودان ، لمراعاتها عند إعداد المشروعات الخاصة بإشراك السودانين بشكل أوسع في الحكومة المركزية . وستعرض هذه المشروعات على الحكومة المصرية للحصول على موافقتها قبل اتخاذ أي إجراء في هذا الشأن .

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧

السفير
عبد الفتاح عمرو

مذكرة

بنتيجة دراسة الحكومة المصرية لتوصيات مؤتمر إدارة السودان

١ — هذه التوصيات لا تحقق الغرض الذى قصدت إليه ، وهو التوسع فى إشراك السودانين فى الحكومة المركزية . فقد جاء فى تقرير المؤتمر ” أن السودانين ان يستطيعوا أن يحكوا أنفسهم إن لم يكن لهم تدريب سابق فى فن الحكم ، وهذا لا يتسنى لهم إلا عن طريق الاضطلاع بالمسئولية . وهذه المسئولية فى أى وقت من الأوقات يجب أن تكون كبيرة بدرجة تمكن السودانين من استغلال مقدراتهم ومواهبهم دون أن يتعرضوا للفشل . وبهذه الطريقة فإن تدريبهم سيسير بأسرع خطوات ممكنة “ .

وهذه المقدمات تعارض النتائج التى وصل إليها المؤتمر فى نظامه المقترح . فإن هذا النظام لا يفسح المجال لتمثيل السودانين تمثيلاً صحيحاً ، ولا يشركهم فى المسئولية عن حكم أنفسهم بالقدر الذى يستحقون . وهذا كله بالرغم مما جاء فى خاتمة التقرير من أن توصيات المؤتمر ” تهدف إلى إعطاء السودانين أقصى قدر من المسئولية يستطيعون الاضطلاع به “ .

٢ — أما أن النظام المقترح لا يفسح المجال لتمثيل السودانين تمثيلاً صحيحاً ، فذلك ظاهر من كيفية تشكيل الجمعية التشريعية . فهى تتألف من سبعين عضواً ، عشرة منهم معينون والباقي ينتخبون . ولكن طريقة الانتخاب أقرب إلى التعيين منها إلى الانتخاب الصحيح . فإن الأعضاء الذين يمثلون جنوب السودان يعينهم حكام الأقاليم . أما فى شمال السودان ، فالانتخاب فى مناطق الأرياف طريقته غير محددة ، بل هى تختلف باختلاف المناطق . فلم يتحدد من هم الناخبون ، وما هى الوحدات المختلفة التى تتكون منها مناطق الانتخاب ، بل ترك كل ذلك لتقدير حكام الأقاليم . ويتبين من كل هذا أن الانتخاب فى مناطق الأرياف سيخضع إلى حد كبير لتأثير السلطات الإدارية . فإذا أضيف إلى ذلك أن الموظفين يصح أن يكونوا أعضاء فى الجمعية التشريعية مع بقائهم فى وظائفهم ، صح التساؤل إلى أى حد ستكون الجمعية التشريعية — وهى طريقة تشكيلها — بعيدة عن تأثير السلطة التنفيذية ، حتى فى نطاق اختصاصها المحدود . والواجب فى هذه المسألة الجوهرية أن يوضع قانون انتخاب يسمح بتمثيل السودانين تمثيلاً صحيحاً .

٤ — وأما النظام المقترح لا يشرك السودانيين في المسؤولية عن حكم أنفسهم بالقدر الذي يستحقون ، فذلك ظاهر من السجلات الضيقة التي خوات للجمعية التشريعية ومن السلطات الواسعة التي خولت للحاكم العام ولما ونيه الأربعة الذين يعتبرون أعضاء بحكم وثلا نفهم في المجلس التنفيذي ، وهؤلاء كلهم من البريطانيين .

٥ — فالجمعية التشريعية لم تخول إلا سلطات ضيقة ، ويتبين ذلك مما يأتي :

(أ) رأى هذه الجمعية استشارى محض في التشريعات التي تقدم لها ، وإذا هي رفضت تشريعا ، فإن هذا الرفض لا يحتم ستوط هذا التشريع ، بل ولا مجرد تأجيله . وإذا قيل في تحليل ذلك أن السودانيين لم يتدربوا بعد على حكم أنفسهم ، وأنهم يتدرجون بهذا النظام ، وهو محدود المدة ، نحو الحكم الذاتي ، أوجب بأن من أدنى مراتب التدرج في الحكم الذاتي أن يكون رفض الجمعية التشريعية تشريعا له أثر محسوس في وقف هذا التشريع . وإذا قيل إن إعطاء الجمعية التشريعية رأيا قطعيا في التشريع قد يكون سابقا لأوانه ، فلا أقل من أن رفضها لتشريع سببا في تأجيله إلى دورة أخرى . وهذه سلطة تعد في المراتب الدنيا من السلطات الدستورية . وليس كثيرا على السودانيين أن تخول جمعيتهم التشريعية هذا السلطان المحدود . فإذا انقضت السنوات الثلاث ، وهو الأجل المحدود لهذا النظام ، وأسفرت التجربة عن النجاح المرجو ، وجب النظر في توسيع هذه السلطات .

(ب) والجمعية التشريعية مع أنها لا تملك إلا هذا الرأي الاستشارى المحض ، لا يتسنى لها النظر في جميع التشريعات قبل نفاذها . فهناك التشريعات المستعجلة لا تنظرها إلا بعد أن تصبح قوانين نافذة ، وتنظرها في دورة عادية تالية لا في دورة استثنائية . فإذا لاحظنا أن مدة انعقاد الجمعية التشريعية لا تزيد على أربعة أشهر في السنة ، أدركنا أن كثيرا من التشريعات سيكسب طابع الاستعجال ، وهي التشريعات التي تدعو إليها الحاجة في ثمانى الأشهر الباقية ، وستصبح قوانين معمولا بها قبل أن تنظرها الجمعية التشريعية ، وصيرت في الوقت الذي تنظر فيه . بل إن هناك تشريعات عادية غير مستعجلة تصدر في الوقت الذي تكون الجمعية التشريعية منعقدة فيه دون أن تنظرها هذه الجمعية ، وهي تشريعات ترى لجنة الأعمال — بعد التشاور مع المجلس التنفيذي — أن وقت الجمعية القصير لا يسمح بعرضها عليها

وبذلك تتعطل أهم وظيفة للجمعية التشريعية ، وهي إبداء الرأي في التشريعات قبل نفاذها ، بسبب قصر مدة الانعقاد . والواجب ألا تقل هذه المدة عن ستة أشهر في السنة ، وأن يكون للجمعية التشريعية فوق ذلك ، دورات استثنائية تعقد ما عندما تدعو الحاجة إليها .

ولا يجوز الاعتراض على إطالة مدة الانعقاد بأن بعض أعضاء الجمعية التشريعية سيكونون من الموظفين ، وهؤلاء إذا تغيّبوا عن وظائفهم مدة طويلة ، مشغولين بأعمال الجمعية ، فلا مندوحة من أن تتعطل أعمال الحكومة . ذلك أن الجمع بين الوظيفة الحكومية وعضوية الجمعية أمر غير مستساغ كما بقت الإشارة إلى ذلك فلا يصح أن يكون قصر مدة الانعقاد — وهو عيب من العيوب الظاهرة في النظام — مبررا لوجود عيب آخر . بل أن تقرير المؤتمر بعد أن ذكر "أن موظفي الحكومة الذي يصير عضوا في الجمعية يستطيع الاحتفاظ بوظيفته في الوقت الحاضر مادامت جلسات الجمعية لا تستغرق أكثر من أربعة أشهر في السنة" ، لم يسهه أن ينكر ما في الجمع بين الوظيفة وعضوية الجمعية من شذوذ ، وأن يشير إلى قرب انتهاء هذا النظام المعيب ، إذ جاء في التقرير ما يأتي : "ولكن الوقت الذي يختار فيه السودانيون الذين نالوا حظا من التعليم بين الوظيفة والاشتغال بالسياسة أصبح قريبا جدا" .

(ج) والميزانية — بما في ذلك الضرائب — لا يوجد عنها في النظام المقترح نص يجعل رأى الجمعية فيها قطعيا . بل إننا نجد في تقرير اللجنة الفرعية نصوصا صريحة في أن رأى الجمعية فيها استشاري محض . أما تقرير المؤتمر فغامض في هذا الموضوع . فهو تارة يذكر أن السكرتير المسالي يعرض الميزانية على الجمعية بنفس الطريقة التي تعرض بها القوانين الحكومية الأخرى ، مما يجعل على الظن بأن رأى الجمعية استشاري في الميزانية كما هو استشاري في القوانين الأخرى . وهو طور لا يذكر أن للجمعية التشريعية الحق في خفض كل بنود الميزانية ، وهذا قد يفهم منه أن رأى الجمعية قطعي في الخفض ، وقد يفهم منه أيضا أن لها أن تبدى رأيا في الخفض دون الزيادة ، وأن رأيا في الخفض لا يزال استشاريا كما هو الأمر في سائر المسائل . وتقرير المؤتمر على كل حال صريح في أن الجمعية التشريعية ليس لها الحق في زيادة أي بند من بنود الميزانية ، ولو كان البند يتعلق بموضوع حيوي للسودان كالتعليم . والواجب أن توضع

نصوص صريحة تعطى للجمعية رأيا قاطعيا في إقرار الميزانية وفي تعديلها ، خفضها وزيادة . وعلى كل حال لا أقل من أن تمنح هذه الجمعية منذ الآن حتى لإقرار الضرائب وفقا للقاعدة المشهورة التي تقضى بالآضريبة دون عميل .

(د) وأعضاء الجمعية التشريعية لا يمكن أن يتقدموا مباشرة إلى الجمعية بمشروعات قوانين يترحبونها هم . بل لا بد أن تقي هذه المشروعات بالجنة الأعمال . وهذه بعد التشاور مع المجلس التنفيذي لا تقدم إلى الجمعية إلا ما تقره منها . وفي هذا حيز غير مستساغ على حق الأعضاء في اقتراح القوانين التي يرونها ضرورية لتقدم السودان ورفاهيته . والواجب أن يكون لعضو الجمعية التشريعية حتى التقدم مباشرة إلى هذه الجمعية بمشروعات قوانين يترحبها هو ويحكم إذ ذلك على الجمعية نظرها .

٥ - والحاكم العام قد خوله النظام المقترح سلطات واسعة . فلن له الحق المطلق في التصديق على التشريعات وفي رفضها . فإذا وافقت الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي معا على تشريع ، ورفضه الحاكم العام ، فلا معقب عليه في ذلك . وهذه سلطة منقطعة النظير في الأوضاع الدستورية . وإذا صدق الحاكم العام على تشريع ، فلا شك في وجوب رفعه إلى الحكومة المصرية للوافقة عليه ، وهذا أصل من أصول الحكم في النظام القائم ، يجب أن ينص عليه بوضوح .

فينبغي إذن أن يتقرر في هذا الصدد - مادام النظام الحاضر موجودا في السودان - أن تشريعا توافق عليه الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي لا يملك الحاكم العام أن يرفضه أو أن يقبله إلا إذا أقرت الدولتان الرض أو القبول ، وأن تشريعا يختلف فيه المجلس التنفيذي مع الجمعية التشريعية لا يملك الحاكم العام أن يصدره إلا إذا حصل على موافقة الدولتين .

٦ - ومعاونو الحاكم العام الأربعة ، وهم الذين يعتبرون أعضاء بحكم وظائفهم في المجلس التنفيذي ، قد خول لهم النظام المقترح السيطرة التامة على هذا المجلس ، فهم الذين يختارون وكلاء المصالح السودانيون الذين يختار من بينهم الأعضاء السودانيون الستة في المجلس التنفيذي . وبذلك يصبح لهم - وكلهم بريطانيون - الكلمة العليا في المجلس ليسوا فيه إلا أقلية . ولا يوجد في المجلس التنفيذي عضو سوداني واحد ترتفع مسؤوليته إلى المرتبة الأولى ، بل إن الأعضاء السودانيون الستة جميعهم مسؤولون لرؤساء من

البريطانيين . وأظهر عمل لهم هو أن يكونوا الوسيلة بين كبار الرؤساء البريطانيين والجمعية التشريعية ، وأن يواجهوا ما تثيره الجمعية من أسئلة ومناقشات ، والواجب أن يكون للسودانيين نصيب في المناصب الرئيسية في المجلس التنفيذي ، وأن يكون لهم كل المناصب الأخرى في حكومة السودان . وفي هذا تدريب جدي لهم على تحمل مسؤوليات الحكم ، وتمهيد لأن يكون لهم كل المناصب الرئيسية بعد انقضاء الثلاث سنوات ، وهي فترة التجربة .

٧ — ثم إن النظام المقترح — والغرض منه تدريب السودانيين على الحكم الذاتي — يلقى هذه المسؤولية كاملة على البريطانيين ، وليس فيه نص واحد يجعل مصر تساهم في هذه المسؤولية بأدنى نصيب . والواجب أن يكون لمصر — دون مساهم بحق السودانيين في أن يكون لهم نصيب في الوظائف الرئيسية بالمجلس التنفيذي — الاضطلاع بقسط هام من هذه المسؤولية في فترة التجربة ، وهي ثلاث سنوات ، ولتتمكن مصر من معاونة السودانيين على أن يتدربوا على حكم أنفسهم .

٨ — وقد خلا النظام المقترح حتى من مجرد الإشارة إلى الحريات الدستورية . وهذا أمر جوهري بالنسبة إلى السودان ، فإن السودانيين في مستقبل نهضة اجتماعية وسياسية ، فلا بد من أن يكفل لهم النظام الذي يعيشون في ظلّه احترام الحرية الشخصية ، وحرية الرأي ، وحرية العقيدة وحرية الاجتماع ، وحرية الصحافة ، وفي ذلك من الحريات التي لا يعيشون أحراراً بدونها ، ولا يأمنون من التعسف إلا إذا كانت مكفولة لهم . وينظم القانون هذه الحريات ، فلا يكون السودانيون تحت رحمة رجال الإدارة في اجتماعاتهم وفي صحافتهم وفي بحرياتهم الشخصية على اختلاف مظاهرها . والنص على كل ذلك في النظام المقترح واجب ضروري ، وإلا أصبح هذا النظام لا يزيد على أن يكون تعديلات من النوع الإداري الذي لا يتعلق إلا ببضع عشرات من السودانيين من الموظفين والأعضاء بالجمعية التشريعية . وهؤلاء يصبحون جميعاً أداة في يد الإدارة المركزية .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المجلس التشريعية — حتى لو كانت محدودة السلطة — فإنها تكون أداة للحد من تعسف الإدارة . ولكن الحال في ذلك في السودان ، حيث يقوم نظام مطلق من الحكم نظراً للسلطات الواسعة التي يباشرها الحاكم العام ولاحتفاظ الموظفين البريطانيين بالمناصب الرئيسية دون أية رقابة . فإذا ما طبقت النظم المقترحة في نطاق هذا النظام الاتوقراطي القائم ، فسوف لا يكون لها من الأهمية ما تمنعها عليها

القوانين . وسيكون من العسير على الوطنيين الذين يطمحون إلى التعبير عن أمانهم وأمانى مواطنهم — ما لم يوسع لهم في التمتع بهذه الحريات العامة — أن يجاهدوا ضد تسلط الإدارة وتحت تصرفها كل وسائل التنفيذ والضغط .

٩ — وإذا كان النظام المقترح قد شابته المآخذ التي أشرنا إليها — وهي في نظرنا عيوب جوهرية — فإن ذلك يرجع في رأينا إلى أن المؤتمر الذي قام يبحث هذا الموضوع وأصدر هذه التوصيات قد خلا من عناصر ضرورية كان وجودها لازما حتى يتمكن المؤتمر من القيام بمهمته على وجه مرض . وذلك أن المؤتمر أُلّف من ثلاثين عضوا بينهم خمسة وعشرين من الموظفين ، ولم يضم المؤتمر عضوا واحدا من المصريين . بل إنه لا يشمل السودانيين إلا تشابلا ناقصا . فإن أجزاها كثيرة في السودان ، بل ومؤتمر الحريجين نفسه الذي ينتظم الطبقة المتعلمة في السودان ، وهي الطبقة التي يجب أن تكون على رأس الطبقات التي تستشار في الإصلاحات الدستورية ، والتي يجب أن يفسح لها الطريق لتتولى مسئوليات الحكم في السودان ، لم يتدبوا ممثلين عنهم في المؤتمر كما جاء في التقرير ، لذلك لا يكون غريبا أن تجيء توصيات المؤتمر قاصرة عن أن تعبر تعبيرا أميناً عن حقيقة الرأي العام في السودان .

ورجال مؤتمر إدارة السودان أنفسهم قد أدركوا هذه الحقيقة ، فعبروا عنها بصراحة في خاتمة تقريرهم حيث قالوا : « إننا ندرك قصورنا تمام الإدراك ، ونعلم جيدا أننا لسنا بأصلح أداة لوضع الأسس لنظام إداري جديد . فأعضاء المؤتمر كلهم من الرجال الذين يرحلون تحت عبء الأعمال الكثيرة ، وتجاربهم السابقة في مثل هذا العمل إما يسيرة أو معدومة » .

١٠ — ولم يكن غريبا كذلك أن نقبل من وفد السودان — وهو وفسد له مكانته في الرأي العام السوداني — مذكرة تتضمن رفضه لتوصيات المؤتمر ، وهي المذكرة التي أبلغها إلى كل من الحكومة البريطانية وحكومة السودان .

من أجل ذلك :

لا يسع الحكومة المصرية أن توافق على هذه التوصيات إلا بعد إدخال التعديلات المبينة في هذه المذكرة .

حضرة صاحب السيادة الحاكم العام للسودان

كتبنا في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧ نبين لكم أن توصيات مؤتمر إدارة السودان في شأن إشراك السودانين بشكل أوسع في الحكومة المركزية في السودان - كما أقرها مجلسكم - هي موضع دراسة الحكومة الملكية المصرية .

وقد أبلغنا اليوم الحكومة البريطانية مذكرة تتضمن نتيجة هذه الدراسة مع مقترحات الحكومة المصرية في هذا الشأن . وإني أبعث لسعادتكم ، للعلم ، بصورة من هذه المذكرة .

وقد أوضحنا للحكومة البريطانية أنه لما كانت الحكومة الملكية المصرية صادقة الرغبة - كما أكدنا ذلك في كثير من المناسبات - في أن تتمكن للسودانيين من حكم أنفسهم وهي لا تريد أن تفوتهم أية فرصة يتمكنون فيها من الاشتراك بأوسع قسط في حكومتهم ، وعلى الرغم من أن النزاع بين مصر وبريطانيا لا يزال معلقا ، ترى الحكومة الملكية المصرية واجبا عليها - مع تمسكها التام بموقفها الذي حددته تحديدا واضحا أمام مجلس الأمن - أن تقبل الاشتراك مؤقتا في وضع نظام يمهّد للسودانيين طريق الحكم الذاتي ، على أن يكون هذا النظام خاليا من العيوب التي أشرنا إليها في المذكرة المرافقة ومستكلا للشروط التي طلبناها في هذه المذكرة . وذلك حتى لا يكون تأخر البت في النزاع القائم ما بين مصر وبريطانيا سببا في تأخير السودانين أية فترة من الزمن ، عن السير في طريق الحكم الذاتي .

ولما كانت التعديلات التي ترى الحكومة الملكية المصرية إدخالها على توصيات المؤتمر - وهي التعديلات التي ذكرت بالتفصيل في المذكرة المرافقة - هي تعديلات جوهرية لا تستطيع الحكومة الملكية المصرية أن توافق على التوصيات بدونها . لذلك يسرني أن أبلغكم هذه التعديلات لمراعاتها عند إعداد المشروعات الخاصة بإشراك السودانين بشكل أوسع في الحكومة المركزية . على أن تعرض هذه المشروعات على الحكومة المصرية للحصول على موافقتها قبل اتخاذ أي إجراء في هذا الشأن .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ،

رئيس مجلس الوزراء
محمود فهمي القنراشى

القاهرة في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء
القاهرة

أنشرف بالإشارة إلى كتاب دولتكم رقم ٩٢ - ٢٧/٣ بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧
ومعه صورة المذكرة التي أبلغتموها دولتكم إلى الحكومة البريطانية بشأن توصيات مؤتمر
إدارة السودان .

٢ - وقد عنت جدا بدراسة النقط التي تضمنها كتاب دولتكم ومذكرة دولتكم وأن حكومة
السودان وأغلبية السودانيين العظمى لتقدر تقديرا حارا تأييدا للحكومة الملكية المصرية المسام
وتشجيعها لتقديم السودانيين المقترح نحو الحكم الذاتي . وإني على ثقة أن دولتكم ستوافقون على
أن القانون الذي أرجو أن أعرضه قريباً على دولتكم في شكل مشروع سيحقق أغلب التعديلات
المقترحة في مذكرة دولتكم .

٣ - إني على يقين أن دولتكم ستجدون أن الانتقادات الأساسية للمقترحات التي
تضمنها تقرير مؤتمر إدارة السودان قد تلافيناها في مشروع القانون . ودولتكم تعاونون أن
حكومة السودان قبلت تقرير مؤتمر إدارة السودان من حيث المبدأ ولكنها توقفت عند إعداد
القانون كثيرا من النقط التي جاءت في مذكرة دولتكم .

٤ - وإني أزمع عرض مشروع القانون على المجلس الاستشاري لشمال السودان
في اجتماعه القادم للوقوف على آراء فيه على أنه إذا كان من الضروري فسنين للمجلس أننا
في انتظار تعليق الحكومتين البريطانية والمصرية على المشروع .

٥ - وقد بعثت بصورة من هذا الكتاب إلى سفير حضرة صاحب الجلالة البريطانية
بالقاهرة .

وإني أتهنئ هذه الفرصة لأجدد لدولتكم توكيد أسمي عبارات احترامي .

الخرطوم في ٥ يناير سنة ١٩٤٨

الحاكم العام للسودان

ر . ج . هاو

مذكرة

إن حكومة السودان تشارك الحكومة الملكية المصرية اهتمامها بأن تمنح السودانين مسؤولية أو فرس ممارسة تقرير مؤتمر إدارة السودان وسيذهب القانون الجديد إلى مدى أبعد كثيرا من التقرير. وحكومة السودان ترغب أن تمنح السودانين الآن أعظم ما يمكن أن يضطلعوا به من المسؤولية دون أن تعرض الحكم الرشيد للخطر. ولم يبحث المؤتمر كما جاء تقريره غير الخطوات التالية المؤدية إلى الحكم الذاتي ولكن التشريع الذي يعد الآن لن يقتصر على هذه الخطوات الأولى - فبسبب بل سيهيء للسودانيين الاضطلاع باطراد مسؤوليات أوسع طالما وكلما أمكنهم الاضطلاع بها .

٢ - لم يحدد التقرير طرق الانتخابات وقد توقعت حكومة السودان انتقادات الحكومة المصرية في هذا الصدد وسيبين جدول ملحق بالقانون الدوائر الانتخابية ويحدد مؤهلات الناخبين وطرق الانتخابات. والمقترح أن يكون الانتخاب انتخابا مباشرا في دوائر المدن وغير مباشر في مناطق الأرياف بشمال السودان في الوقت الحاضر. وقد سبق أن نجحت تجربة هذه الطريقة في الانتخابات البلدية ووجد أنها طريقة مناسبة لبلد غير أهل بالسكان .

أما في جنوب السودان فتؤلف الآن مجالس قروية ستقوم بانتخاب ممثلين في الجمعية التشريعية إلى أن يتقدم الأهالي تقديما كافيا يمكن معه اتباع طريقة أقرب إلى الانتخاب المباشر .

وحكومة السودان تشارك الحكومة الملكية المصرية رغبتها في أن تكون الجمعية التشريعية ممثلة للبلاد على قدر الإمكان في ظروفها الحاضرة وسيكون ستون عضوا في أعضاء الجمعية على الأقل أعضاء متخمين .

٣ - بمقتضى النظام القائم في السودان خولت دولتنا الحكم الثنائي للحاكم العام سلطات إدارية واسعة جدا وقد أبانته مستشاروه القانونيون أنه لا يمكنه بمقتضى وفاق ١٨٩٩ أن يجرد نفسه منها . ولذلك فمن الضروري من الوجهة القانونية أن يكفل للحاكم العام في التشريع الجديد الاحتفاظ بحق ممارسته لسلطاته الدستورية ولو أن المنتظر في الواقع أن هذه السلطات لن تستعمل إلا نادرا إذا استعملت على الإطلاق .

وحكومة السودان تشارك الحكومة الملكية المصرية ما أبدته من نفورها من السماح لموظفي الحكومة بأن يكونوا أعضاء بالجمعية ولكن منع عدد كبير من الطلبات المتعلقة من عضوية الجمعية في ظروف البلاد الحاضرة فيه تعويق لتقدم البلاد والمزمع أن يكون اشتراك موظفي الحكومة في الجمعية بصفة مؤقتة فقط وأن لا يسمح بهواز انتخاب القضاة وضباط الجيش والبوليس وبعض الموظفين الإداريين لعضوية الجمعية .

(أ) تشعر حكومة السودان أن بخلاف الحكومة الملكية المصرية من أن الجمعية التشريعية لن تكون أكثر من هيئة استشارية لا أساس لها لأن الجمعية ستكون الهيئة النظامية القانونية التي تعرض عليها جميع التشريعات ويكون لها حق مناقشتها أو الموافقة عليها أو تعديلها أو رفضها . كذلك سيكون للجمعية حق سؤال الحكومة عن أية تصرفات أو سياسة للحكومة واتخاذ قرارات بشأنها .

(ب) ليس من المزمع تحديد طول دورة انعقاد الجمعية وستستمر الدورة المدة اللازمة لإتمام الأعمال المعروضة عليها وليس ثمة في المقترحات الحالية ما ينص على أن لا تعرض التشريعات العادية أو غير المهمة على الجمعية قبل أن تصبح قوانين نافذة وإنما هي الإجراءات المستعملة فقط التي قد يصدر بها قانون دون سبق موافقة الجمعية على أنه مع هذا فإنها سوف تعرض على الجمعية للتصديق عليها في أقرب فرصة .

(ج) ويقترح أن يكون للجمعية كامل السلطة في التقدم بأرائها قبل وضع الميزانية وفي مناقشة الميزانية نفسها وبعض التعديلات التي يرى من الضروري إدخالها على أن لا تختمل بذلك موازنتها في تلك المرحلة . ولما كانت الضرائب في السودان تفرض بقانون فسيكون للجمعية السلطة في أن تفرض ضرائب أو تزيدها عند عرض مثل هذه القوانين عليها .

(د) وسيتاح لكل عضو التيسيرات الكاملة للتقدم إلى الجمعية بمشروعات قوانين لا يقيده في ذلك غير قيود قليلة وغير الحصول على إذن الجمعية بالتقدم بها .

هـ — مادام النظام الحاضر قائما كما تبين في الفقرة الثانية من هذه المذكرة فإن الحاكم العام لا يستطيع أن يجرد نفسه من السلطات الأساسية التي يمارسها بمقتضى وفاق ١٨٩٩ . فن المادة الرابعة من ذلك الوفاق تحول له سلطة سن القوانين وإبلاغها بعد ذلك إلى الحكومتين البريطانية والمصرية . لذلك فإن النص في القانون الجديد على سبق تقديم جميع التشريعات

للحكومتين يكون مناقضا للنظام القائم . فضلا عن أنه يفرض قيودا خطيرا على السلطات التي يتبعها الحكم الذاتي للجمعية والتي تعنى الحكومة الملكية المصرية بزيادتها وسيؤدي التعطيل المحتوم في إصدار التشريعات إلى متاعب إدارية خطيرة .

٦ - من الضروري لقيام حكومة رشيدة في البلاد وإلى أن تظهر طبقة من السودانيين لها خبرة كافية بالإدارة الاحتفاظ بمقاعد في المجلس التنفيذي لكبار رجال الحكومة على أن يرجح قبل انقضاء وقت طويل أن يعين به وزراء سودانيون وأن يتطور المجلس التنفيذي تدريجيا إلى مجلس وزراء ، وسيضمن القانون ما ينص على هذا التطور وسيمنح للسودانيين في المراحل الأولى التدريب على أعمال من طراز الأعمال الوزارية . وحكومة السودان تشارك الحكومة الملكية المصرية مشاركة تامة رغبتها في منح السودانيين السلطات التنفيذية في أقرب وقت مستطاع ولن تدخر جهدا في تسجل الوقت الذي تضع فيه سلطات كبيرة في أيديهم .

٧ - صحيح أن السكرتاريين الثلاثة في الوقت الحاضر بريطانيو الهندية ولكنهم موظفون في حكومة السودان وغير مسئولين بأي شكل أمام الحكومة البريطانية وهم بوصفهم هذا فقط يعينون في المجلس التنفيذي بفضل المركز الرسمي الذي باغوه بخدمة الطويلة في السودان ومعرفتهم بأهله ومشاكله .

٨ - إن الحرية الشخصية وحرية الرأي وحرية العقيدة وحرية الصحافة وغير ذلك من الحريات التي لا يكون الإنسان حرا بدونها مكفولة في السودان بالنانون وإن الأحرار فيه لتقارن مقارنة مرضية بالأحوال في معظم بلاد العالم الأخرى أضف إلى ذلك أنه سيكون ضمن سلطة الجمعية التشريعية أن تراجع القوانين التي منحت هذه الحريات بمقتضاها وأن تدخل عليها ما تراه ضروريا من التعديل ، وقد سبق أن أكدنا في الفقرة ٤ (٦) أنه سيكون للجمعية كامل السلطة في سؤال الحكومة ومناقشتها ونقد تصرفاتها التنفيذية أما الادعاءات التي تدعيها بعض الدوائر عن انعدام الحرية في السودان فهي ادعاءات على غير أساس صحيح .

٩ - لقد قوبلت توصيات مؤتمر إدارة السودان بصفة عامة بمقابلته حسنة في السودان وينتظر أن الجميع باستثناء أقلية صغيرة سيشترون في انتخابات الجمعية التشريعية . وقد رفضت هذه الأقلية على الرغم من دعوتها إلى الاشتراك في المؤتمر أن تشارك فيه وهي الوفد الذي يدعى وفد السودان لا يمثلون الآن الرأي العام الحقيقي للسودان في هذا الموضوع .

حضرة (صاحب السعادة) عبد الفتاح عمرو (باشا)

أتشرف بالإشارة إلى مذكرة سعادتك رقم ١٧٩/٤ - ٨/١ بتاريخ ٢٥ نوفمبر الماضي التي تفضتكم فيها بإبلاغى رأى الحكومة المصرية في شأن الإجراءات الإدارية التي يزع الحاكم العام للسودان اتخاذها لتنفيذ توصيات مؤتمر إدارة السودان وأرقتكم معها مذكرة بالقط التي ترى فيها حكومتكم ضرورة تعديل الإجراءات المقترحة .

٢ - فيما يتماق بالفقرة الثالثة من مذكرة الحكومة المصرية كما أوردتها سعادتك يمكننى أن أقول إن رأى حكومة جلالة الملك بالنسبة لاستمرار قيام اتفاسق الحكم الثنائى معروف أيضا وقد توضيح أمام مجلس الأمن .

٣ - وقد أبلغنى سير روبرت شاو أنه قد سبق له أن أدلى لرئيس وزراء مصر برأى حكومة السودان فى شتى المسائل التي أثارها المذكرة المصرية وأنه أكد لدولته أن عددا من هذه المسائل سيشمله القانون المنظم للإصلاحات الإدارية الذى سيعرض مشروعه قريبا على دولتى الحكم الثنائى . وفهمت أن مشروع القانون سيعرض أيضا على المجلس الاستشارى لشمال السودان فى اجتماعه فى الشهر القادم على أن يبين المجلس - إذا رأى ضرورة ذلك - أن رأى دولتى الحكم الثنائى فى هذا القانون لا يزال معلقا . وترى حكومة جلالة الملك رغبة فى تجنب تأخير تحقيق هذه الخطوة المترتبة بفارغ الصبر نحو الحكم الذاتى للسودان أن من المهم أن تعمل دولتا الحكم الثنائى على الوصول فى وقت قريب إلى اتفاق على أية تعديلات قد ترى الدولتان بالاشتراك معا أن يدخلها الحاكم العام على القانون حتى تكفل نصوصه رعاية صالح الشعب السودانى رعاية حقة وتتيح له أقصى قدر من الحكم الذاتى يتفق ودرجة تطوره الحاضر . لذلك تقترح حكومة جلالة الملك أنه بمجرد أن تتلقى نص القانون المقترح تعين الحكومتان ممثلين لهما للاجتماع على الفور فى مكان يحدد فيما بعد لبحث نصوص القانون سويا بالتشاور مع خبراء فنيين من حكومة السودان وسراعاة رأى السوڤانين الممثل لهم ، ثم يقدمون بعد ذلك توصياتهم لدولتى الحكم الثنائى . وتقترح حكومة جلالة الملك أن يكون الممثلون من غير الموظفين ومن الثقافة المعروفين فى الأوضاع الدستورية وتطبيقها . ومن المقترح رغبة فى تجنب ضياع الوقت أن يبحث سير روناى كامبل عند عودته إلى القاهرة مع الحكومة المصرية الإجراءات المفصلة لتعيين هؤلاء الممثلين من بريطانيين ومصريين ولسماع ما يقتضى سماعه من البيانات .

٤ — وتعلم الحكومة المصرية أن حكومة جلالة الملك سبق أن أخطرت الحاكم العام بموافقتها على المبادئ العامة للإصلاحات المقترحة كما أبلغت لدولتي الحكم الثنائي . وإلى أن تتلقى نص القانون لا تنوى حكومة جلالة الملك أن تتلقى تعليقا مفصلا على جميع النقط التي أثارها المذكرة المصرية . على أنها ترى من اللازم أن تبين رأيها فيما يتعلق بالاعتراض الوارد في الفقرة الخامسة من أنه لا بد للحاكم العام أن يحصل على موافقة دولتي الحكم الثنائي أولا قبل رفض أو قبول التشريعات التي تقرها الجمعية التشريعية أو المجلس التنفيذي . ويحيل الحكومة جلالة الملك أن الحكومة المصرية لا ترمى إلى الحد من سلطات الحاكم العام التنفيذية في سن القوانين الخاصة بشئون السودان الداخلية إذ أنه من الواضح أن هذا يحد من سلطته حتى ليجهل من المتمدر عليه أن يقوم على أكل وجهه بالزاماته نحو دولتي الحكم الثنائي في إدارة السودان إداره رشيدة . ومن جهة أخرى فإن حكومة جلالة الملك تقرر أنه بمقتضى نص مصرح وفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ لا يستطيع الحاكم العام أن يصدر قوانين تمس جوهر نظام الحكم في السودان أو مركزه الدولي بدون موافقة دولتي الحكم الثنائي . ومن المفهوم لدى حكومة جلالة الملك أن القانون سيتضمن نصا على تحديد سلطات الحاكم العام وهو سيثمل في الواقع بيانا بالمسائل المحتفظ بها . وفيما عدا ذلك فيمكن طبعا أن تبحث هذه المسألة إذا دعت الضرورة ضمن المسائل التي سيبحثها الممثلون البريطانيون والمصريون الذين سيدينون كالمقترح في الفقرة الثالثة .

وتفضلوا بقبول أسمى الاحترام ما

خادمكم المطيع

بن مستر آتلي

دانييل لاسلز

١٥ يناير سنة ١٩٤٨

(سعادة) السفير عبد الفتاح عمر (باشا)

أرجو إبلاغ سعادة وزير خارجية المملكة المتحدة ما يأتي :

” اطعم مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ٢٩ فبراير على مشروع إنشاء المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية الوارد من الحاكم العام للسودان بتاريخ ١٧ من الشهر المذكور .

” ويلاحظ المجلس أن هذا المشروع لم يأخذ بالاقتراحات السابقة التي أبدتها الحكومة المصرية . وبذلك لا يحقق اشتراك السودانين في حكم أنفسهم اشتراكا جديا .

” ومن أجل ذلك قرر المجلس اعتبار هذا المشروع غير صالح لأن يكون أساسا لعرضه على لجنة تملك التي اقترحتها وزارة خارجية المملكة المتحدة بكتابها المؤرخ ١٥ يناير سنة ١٩٤٨ ولن تكون أعمال اللجنة مثمرة إلا إذا كانت المبادئ التي أوضحتها الحكومة المصرية في مذكرتها المؤرخة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ معتمدة كأساس للإصلاح المنشود .

” وستوضح الحكومة المصرية وجهة نظرها تفصيلا بمذكرة توجهها قريبا إلى الحكومة البريطانية .“

القاهرة في أول مارس سنة ١٩٤٨

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمي النقراشي

(١٥)

حضرة صاحب السعادة الحاكم العام
الخرطوم

أتشرف بأن أبلغكم نص الرسالة التي باغها حضرة صاحب السعادة سفير مصر في لندن
إلى وزير خارجية المملكة المتحدة :

« اطلع مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ٢٩ فبراير على مشروع إنشاء المجلس التنفيذي
والجمعية التشريعية الوارد من الحاكم العام للسودان بتاريخ ١٧ من الشهر المذكور .

ويلاحظ المجلس أن هذا المشروع لم يأخذ بالاقتراحات السابقة التي أبدتها الحكومة
المصرية . وبذلك لا يحقق اشتراك السودانين في حكم أنفسهم اشتراكا جديا .

” ومن أجل ذلك قرر المجلس اعتبار هذا المشروع غير صالح لأن يكون أساسا لعرضه
على لجنة كتلك التي اقترحتها وزارة خارجية المملكة المتحدة بتكليفها المؤرخ ١٥ يناير سنة ١٩٤٨
ولن تكون أعمال اللجنة مثمرة إلا إذا كانت المبادئ التي أوضحتها الحكومة المصرية في مذكرة
المؤرخة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ معتمدة كأساس للإصلاح المنشود .

” وستوضح الحكومة المصرية وجهة نظرها تفصيلا بمذكرة توجهها قريبا إلى
الحكومة البريطانية .

رئيس مجلس الوزراء
محمود فهمي النقراشي

القاهرة في أول مارس سنة ١٩٤٨

(١٦)

حضرة (صاحب السعادة) عبد الفتاح عمرو (باشا)
سفير مصر في لندن

أشرف بأن أرسل لسعاتكم مع هذا مذكرة برد الحكومة الملكية المصرية على كتاب
وزارة الخارجية البريطانية المؤرخ ١٥ يناير سنة ١٩٤٨ ، لإبلاغها الحكومة الملكية المتحدة .
فأرجو عند استلام صورة المذكرة الإبراق إلينا بميماد تليفك جناب وزير خارجية
المملكة المتحدة هذه الوثيقة ،
وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس الوزراء
محمود فهمى النقراشي

القاهرة في ٨ مارس سنة ١٩٤٨

.....

حضرة صاحب السعادة وزير خارجية المملكة المتحدة

طلب إلى حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء أن أبحث إلى سعادتكم بالرسالة
الآتية بالنيابة عن الحكومة المصرية :

١ - تسامت كتاب سعادتكم المؤرخ ١٥ يناير سنة ١٩٤٨ ، والذي تقترحون فيه
أن تميم الحكومتان المصرية والبريطانية ممثلين لها للاجتماع في مكان يحدد فيما بعد لبحث
نصوص مشروع القانون المنظم للإصلاحات المقترحة لإشراك السودانين في الإدارة
المركزية للسودان .

٢ - وكان السير روبرت هاو الحاكم العام للسودان قدم علينا في القاهرة ، في طريقه
إلى لندن ، وسلمنا كتابا مؤرخا ٥ يناير سنة ١٩٤٨ ، أشار فيه إلى التعديلات التي اقترحناها
بشأن هذه الإصلاحات ، وذكر أن مشروع القانون الذي يعده في هذا الصدد والذي
سيعرض علينا "سيلاقي أغاب التعديلات المقترحة" . ولكن دهشتنا كانت عظيمة ، عندما
تساءلنا المشروع في كتاب مؤرخ ١٧ فبراير سنة ١٩٤٨ فوجدناه لايشتمل على شيء من هذه
التعديلات .

٣ - وتورد الحكومة المصرية أن توجه النظر إلى ما سبق لها أن أوضحت من أنها إذا كانت قد قبلت أن تساهم في هذه الإصلاحات مع تسكها التام بموقفها الصريح أمام مجلس الأمن من وجوب إنهاء النظام الحاضر في السودان، فلائها أرادت ألا يكون تأخر البت في النزاع القائم ما بين مصر وبريطانيا سببا في تأخير السودانيين عن السير في طريق الحكم الذاتي . لذلك راعينا في التعديلات التي طلبنا إدخالها على النظام المقترح أن يكون من شأنها السير بالسودانيين خطوات جديدة في هذا الطريق . ولكن المشروع كما قدمنا لا يحقق ذلك .

٤ - فقد طلبنا أن يفسح المجال لتمثيل السودانيين تمثيلا صحيحا في الجمعية التشريعية عن طريق انتخابات حرة بعيدة عن تأثير السلطات الإدارية ، وألا يكون الموظفون أعضاء في هذه الجمعية مع بقائهم في وظائفهم . ولكننا وجدنا المشروع لا يجعل الانتخاب مباشرا إلا في عدد قليل من المدن ، وبالنسبة إلى عشرة من الأعضاء . أما الباقون ، وعددهم لا يقل عن ثمانين عضوا ، فطريقة اختيارهم هو التعمين أو هي طريقة انتخاب أقرب ما تكون إلى التعمين . وسمح المشروع للوظفين - فيما عدا طبقات محدودة - أن يجمعوا بين الوظيفة وعضوية الجمعية .

٥ - وقد طلبنا أن يكون للجمعية التشريعية رأى ذو أثر محترم في المشروعات التي تقدم لها ، ولا أقل في ذلك من أن يكون رفضها لتشريع سببا في تأجيله إلى دورة أخرى . وطالبنا فوق ذلك أن يكون للجمعية التشريعية رأى قطعي في إقرار الميزانية وفي تعديلها ، ولا أقل في هذا الصدد من أن يكون لها حق إقرار الضرائب . ولكننا وجدنا المشروع يجعل رأى هذه الجمعية في التشريعات رأيا استشاريا محضا إذ لا يترتب على رفضها لها حتى مجرد تأجيلها ، ويجعل قرارات الجمعية مجرد توصيات ، ويجعل مرد ذلك كله للحاكم العام ، تستوى في ذلك القوانين المالية والقوانين غير المالية . هذا إلى أن دورات انعقاد الجمعية ليست لها مدة محددة ، بل الحاكم هو الذي يحدد هذه المدة كما يرى ، وهو الذي يعين ، أو يوافق على تعيين ، رئيس الجمعية ونائبه ، وله الحق المطلق في حل الجمعية في أى وقت شاء .

٦ - وطلبنا أن تقيد السلطات الواسعة التي تنحونها للحاكم العام توصيات المؤتمر ، وأن ترد هذه السلطات إلى حدودها الواجبة . وبنينا على ذلك أن تشريعات توافق عليه الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي لا يملك الحاكم العام أن يرفضه أو أن يقبله إلا إذا أقرت الحكومة المصرية الرفض أو القبول . وأن تشريعات يختلف فيها المجلس التنفيذي مع الجمعية التشريعية لا يملك الحاكم العام من باب أولى أن يصدره إلا إذا حصل على موافقة الحكومة المصرية . وليس في إخضاع صدور القوانين لموافقة الحكومة المصرية أى تعطيل لها ،

إذا يمكن تنظيم هذه الموافقة بتحديد ميعاد تعتبر الحكومة المصرية بعد انتقضاها موافقة على التشريع إذ لم تعترض عليه خلال هذا الميعاد ولكننا وجدنا المشروع يعطى للحاكم العام سلطات واسعة لا نظير لها بل يذهب في ذلك إلى أبعد مما ذهبت إليه توصيات المؤتمر ووافق سنة ١٨٩٩ نفسه . فالحاكم العام يستطيع أن يعطل بمحض إرادته تشريعا يتفق عليه كل من المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية ، دون أن يكون لقراره معقب ، وله أن يانسخ أى قرار للمجلس التنفيذي تم الوصول إليه بأغلبية الأصوات ، ويبدله بقرار في نفس الموضوع يعتبر لجميع الأغراض قرار المجلس ، وله وحده الحق المطلق في تعيين الوزراء والوكلاء وسائر أعضاء المجلس التنفيذي وجانب لا يستهان به من أعضاء الجمعية التشريعية . كما أن له الحق المطلق في عزل جميع أعضاء المجلس التنفيذي في أى وقت شاء . وهو الذى يرأس هذا المجلس ، وإذا غاب ينوب عنه من يرأسه ، فيجمع بذلك بين سلطات رؤساء الدول ورؤساء الحكومات . ويكون المسيطر الذى لا يكاد شيء يحد من سلطانه في كل شأن من الشؤون .

٧ - وطلبنا أن يكون للسودانيين نصيب في المناصب الرئيسية في المجلس التنفيذي ، تمهيدا لأن يكون لهم كل هذه المناصب بعد انقضاء فترة الانتقال وهى ثلاث سنوات . ولكننا وجدنا المشروع لا يعطى السودانيين إلا المناصب الثانوية ، ويجعلهم فيها مسؤولين لموظفين من البريطانيين في أكثر الأحوال . ولا يحدد أى زمن يتولى فيه السودانيين المناصب الرئيسية ، كلها أو بعضها .

٨ - وكان لابد أن يكون لمصر الاضطلاع بقسط هام في تدريب السودانيين على الحكم الذاتى في فترة الانتقال لتمكين من معاونتهم على أن يتدربوا على تحمل مسؤوليات الحكم . ولكننا وجدنا المشروع خاليا من أية إشارة إلى ذلك . فالمجلس التنفيذي مناصبه الرئيسية محفوظة للبريطانيين . وليس للسودانيين إلا المناصب الثانوية - كما تقدم القول - أما المصريون فلا يضطاعون بأية مسؤولية في هذا المجلس ولا يدفع هذا الاعتراض أن يقال إن هناك أعضاء إضافيين في المجلس قد يكون كلهم أو بعضهم من غير السودانيين ، فإن عدد هؤلاء الأعضاء لا يجوز أن يزيد على ثلاثة ، وهم على كل حال أعضاء ثانويون لا يسند إليهم أى عمل إدارى ، وليست لهم إلا العضوية في المجلس التنفيذي ، وأمر تعيينهم وعزلهم بيد الحاكم العام . فكيف يمكن القول - حتى إذا فرض أن بعضهم أو كلهم كانوا من المصريين - أن مصر قد اضطلعت بقسط هام في تدريب السودانيين على الحكم الذاتى .

٩ - وعلينا أن يكفل النظام المقترح الحريات العامة فينص على وجوب احترام الحرية الشخصية ، وحرية الرأي ، وحرية العقيدة ، وحرية الاجتماع ، وحرية الصحافة ، وغيرها من الحريات التي لا يعيش السودانيون أحرارا بدونها ، ولا يأمنون من التعسف إلا إذا كانت مكفولة لهم . ولكننا وجدنا المشروع قد أغفل النص على حماية هذه الحريات ، بفعل ذلك زمامها في يد السلطات الإدارية تستطیع أن تتعسف بها كما تشاء ، بدلا من أن يكل أمر تنظيمها إلى القانون .

١٠ - وإنما كانت غايتنا الجوهرية من التعديلات التي طلبنا مراعاتها في النظام المقترح أن يكون هذا النظام ، في الأسس التي يقوم عليها وفي الأغراض التي يقصد إليها ، نظام انتقال لا يدوم أكثر من ثلاث سنوات ، يتدرب السودانيون خلالها على الحكم الذاتي بأن يتولوا بعض المناصب الرئيسية ، ويتحموا بعض أعباء الحكم ، ويقف إلى جانبهم لمعاونتهم بعض المصريين ، ويقوم رقبيا عليهم رأى عام سوداني يتنقل في صفوفه من السودانيين المنتخبين انتخابا حرا بعيدا عن أى تأثير ، وهؤلاء هم الذين يمثلون السودان تمثيلا صحيحا وبذلك يتعاون الجميع على إدارة دفة الحكم تعاوننا منتجا . حتى إذا انقضت فترة الانتقال استطاع السودانيون أن يتسلموا زمام أمورهم كاملا ، وان تكون لهم جميع المناصب في حكومتهم تحت لواء التاج المشترك وفي ظل وحدة وادى النيل .

ولكننا وجدنا المشروع لا يحقق شيئا من ذلك . بل هو في جملته وفي تفصيلاته يرمى إلى بسط سلطان الحاكم العام على جميع الشؤون ، والتوسع في هذا السلطان توسيعا يجاوز حتى ما جاء في وفاق سنة ١٨٩٩ ، وأحاطته بمظاهر صورية من هيئات ليس لها من الأمر شيء ، ولا تملك البت في شأن من الشؤون . هذا مع الإيمان في إقصاء المصريين عن كل الشؤون السودانية ، وتنحيهم عن كل مسؤولية حتى لكأنهم غرباء عن السودان لا يعينهم من أمره شيء . وكل ما انتهى إليه المشروع هو أنه خلق بعض وظائف محددة السلطة تعطى لعدد من السودانيين يختارهم الحاكم العام . وليس هذا في شيء من الغاية الجوهرية التي قصدنا إليها من وراء الإصلاح المنشود .

١١ - ونلاحظ فوق ذلك أن ديباجة المشروع يؤخذ منها أن للحاكم العام في مجاسه بمقتضى ماخول من سلطات في وفاق سنة ١٨٩٩ أن يسن النظام المقترح . ولاشك أن هذا يكون محض خطأ . فمن البديهي أن الحاكم العام لا يملك شيئا من ذلك . وكما أنه من المحقق أن وفاق سنة ١٨٩٩ لا ينشئ للسودان أى وضع دولى منفصل عن مصر ، فإنه من المحقق كذلك أن هذا الوفاق لا يسمح للحاكم العام بالقيام بأى عمل فيه مساس بالنظام الإدارى والقانونى للسودان .

١٢ — ويتبين من ذلك كله أن المشروع لم يحقق المبادئ التي أوضحتها الحكومة المصرية ، ولم يتلاف العيوب التي بينتها ، ولم يراع الأخذ بالتعديلات الجوهرية التي طلبتها والتي بينت في وضوح أنها لا تستطيع الموافقة على توصيات المؤتمر بدونها . بل إن المشروع على العكس من ذلك ينجح في بعض نصوصه إلى تضيق نطاق التوصيات التي أشار بها المؤتمر على ضآلتها ، ويرمى إلى توسيع ساطة الحاكم العام ، بل وإطلاقها .

١٣ — ولا يسعنا إلا أن نسجل هنا أنه بينما تحرص الحكومة المصرية كل الحرص على أن يتمم السودانيون بأكبر قسط ممكن من الحكم الذاتي تمهيدا لأن يستكملوا جميع مقوماته في مستقبل قريب . إذا بالمشروع الذي قدمته حكومة السودان لا يسير بالسودان خطوات جديدة في طريق هذا الحكم .

١٤ — من أجل ذلك لا تستطيع الحكومة المصرية أن ترى في المشروع المقترح أساسا صالحا للبحث . ولا يمكنها أن تستجيب لطلب الحكومة البريطانية من اجتماع ممثلين لكل من الحكومتين لبحث نصوص هذا المشروع . ولن يكون هذا الاجتماع ممثرا — كما سبق أن بينا في رسالتنا بتاريخ أول مارس — إلا إذا اعتمدت الحكومة البريطانية المبادئ التي أوضحتها الحكومة المصرية .

وأخيرا تود الحكومة المصرية أن تبين في وضوح أن مساهمتها في وضع هذا النظام المؤقت لا يستخلص منه أنها قبلت النظام القائم في السودان بل هي على العكس من ذلك تمسك كل التمسك بوجهة نظرها في وجوب إنها هذا النظام .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ما

١١ مارس سنة ١٩٤٨

القائم بأعمال السفارة المصرية

في لندن

(امضاء)

(١٧)

كتاب مستر بيفن الى (سعادة) عبد الفتاح عمرو (باشا)

يا صاحب السعادة

لقد وجهت أكبر عنايتي إلى دراسة الآراء الواردة في مذكرة القائم بأعمال السفارة الملكية المصرية في لندن المؤرخه ١١ مارس .

وأن حكومة جلالة الملك لشديدة الرغبة في الوصول إلى اتفاق مع الحكومة المصرية على هذه المسألة . وقد سرني أن علمت بأن الحكومة المصرية لا تنوى غلق باب التفاهم وإني أكتب لسعادتكم الآن تحذرنى الروح ذاتها كما يحذرنى وثيق الأمل في الوصول إلى حل موفق ترتضيه حكومتانا .

وإني أشرف بإبلاغ سعادتكم أن الحاكم العام قد أعاد بعناية بحث أحكام اللائحة المقترحة على ضوء الآراء التي أبدتها الحكومة المصرية . وتتضمن اللائحة في صورتها النهائية عدة تعديلات ترمى بالأخص إلى ملافاة الانتقادات التي وجهتها الحكومة المصرية إلى المقترحات الاصلية .

ولقد قيل بأن اللائحة تؤدي إلى منح الحاكم العام سلطات لا يتمتع بها الآن . وفي استطاعتي أن أوكد لسعادتكم أن اللائحة لا تعنى ذلك ولا ترمى إليه . وإني إذ أوكد بأن اللائحة تنطوي — كما فهم خطأ فيما يبدو — على توسيع سلطات الحاكم العام لأرجو أن يكون هذا التأكيد معيناً على تقريب وجهات نظرنا .

وقد أعارت حكومة جلالة الملك اهتماماً خاصاً لرغبة الحكومة المصرية (الواردة في الفقرة الثامنة من مذكرة القائم بأعمال السفارة المصرية في لندن والمؤرخة ١١ مارس) في أنه ينبغي لمصر أن تضطلع أثناء فترة الانتقائ بدور هام في تحضير السودانين للحكم الذاتي . وأن لدى حكومة جلالة الملك بعض الاقتراحات التي تود الإدلاء بها في شأن رغبات الحكومة المصرية . ومما سر حكومة جلالة الملك أنها علمت أن الحكومة المصرية موافقة على أن تشكل فوردا لجنة مؤلفة من ممثل واحد مصري وآخر بريطاني بقصد الوصول إلى اتفاق على مسألة اللائحة . وقد تتناول اللجنة بالبحث أيضاً المقترحات الوارد ذكرها في الفقرة (٤) السابقة التي كانت حكومة جلالة الملك تفكر في جعلها موضع البحث .

ويسر حكومة جلالة الملك أيضاً أن الحكومتين موافقتين على أن تفرغ اللجنة من أعمالها في فترة قصيرة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع .

وإني إذ أقدم لسعادتكم أسمى عبارات الاحترام لى الشرف أن أكون خادماً لكم المطيع .

أرست بيفن

٢ مايو سنة ١٩٤٨

(١٨)

حضرة صاحب الدواة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء القاهرة
أتشرف بأن أرسل إلى دولتكم للعلم ستة عشر نسخة عربية وستة عشر نسخة إنجليزية
من القانون الآتى الذى مر فى اجتماع المجلس الـ ٥١٢ والذى سيصبح نافذ المفعول من تاريخ
نشره بجريدة حكومة السودان يوم ١٩ يونيو سنة ١٩٤٨ .

- « قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨ » .
- وسنوفى دولتكم بالنسخ المطبوعة من القانون بمجرد إعدادها .
- وإنى انتهر هذه الفرصة لأعرب لدولتكم عن خالص تحياتى .

الحاكم العام للسودان
ر . ج . هاو

المطروم فى ١٥ يونيو سنة ١٩٤٨

(١٩)

حضرة صاحب السعادة الحاكم العام للسودان

تلقيت كتاب سعادتكم رقم ١٩ B بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٤٨ ومعه قانون المجلس
التفيذى والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨ الذى سيصبح كما جاء فى كتابكم نافذ المفعول
من تاريخ نشره بجريدة حكومة السودان يوم ١٩ يونيو سنة ١٩٤٨ .

ومع ما تعلمونه سعادتكم من رغبة الحكومة المصرية الصداقة فى أن يشترك السودانون
فى حكم أنفسهم بأوفى نصيب فإن الحكومة المالكية المصرية لا تجيز تصرفكم فى إصدار هذا
القانون على الوجه الذى صدر به ولا تقره لأن الحاكم العام لا يملك بمقتضى ما خول
من سلطات أن يصدر مثل هذا التشريع من غير موافقة الحكومة المصرية .

وإنى مرسل إلى سعادتكم صورة الكتاب الذى أرسلته لحضرة صاحب السعادة وزير
الخارجية بالملكة المتحدة .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس الوزراء

تتميرا فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٨

محمود فهمى النقراشى

(٢٠)

حضرة (صاحب السعادة) عبد الفتاح عمرو (باشا) سفير مصر في لندن

أتشرف بأن أرسل لسعادتكم مع هذا كتابا بشأن إصدار حاكم عام السودان لقانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨ لإبلاغه إلى حكومة المملكة المتحدة .

فأرجو عند استلام الكتاب المذكور الإبراق إلينا بمبيدات تبليغكم سعادة وزير خارجية المملكة المتحدة هذه الوثيقة .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

تحريرا في ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٨

حضرة صاحب السعادة وزير خارجية المملكة المتحدة

طلب إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن أبلغ سعادتكم الرسالة الآتية بالنيابة عن الحكومة المصرية :

تم تلقيت من سعادة الحاكم العام للسودان كتابا مؤرخا في ١٥ يونيو سنة ١٩٤٨ ومعه قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨ وقد جاء في كتابه أن هذا القانون قد وافق عليه مجلسه وأنه سيصبح نافذا من تاريخ نشره بجريدة حكومة السودان يوم ١٩ يونيو سنة ١٩٤٨ .

٢ - وقد بادرت بإبلاغ سعادته اعتراض الحكومة المصرية على إصداره هذا القانون بغير موافقتها إذ ليس للحاكم العام بمقتضى ما خول من سلطات أن يصدر قانونا فيه أساس بالنظام الإدارى والقانونى للسودان وهو أمر سبق أن أقرته الحكومة البريطانية حسبا جاء بكتاب وزارة الخارجية المؤرخ ١٥ يناير سنة ١٩٤٨ من أن الحاكم العام لا يستطيع أن يصدر قوانين تمس جوهر نظام الحكم فى السودان أو مركزه الدولى بدون موافقة الحكومتين المصرية والبريطانية .

٣ — وفي هذه المناسبة أود أن أبلغ سعادتكم أن الحكومة المصرية لاتزال متمسكة بموقفها من النظام القائم في السودان وهو الموقف الذي سبق لها أن وقفته أمام مجلس الأمن وإذا كانت قد اشتركت في مباحثات في شأن المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية فقد كانت غايتها الجوهرية من هذه المباحثات — كما سبق لها أن أبلغت الحكومة البريطانية — أن يكون هناك نظام انتقال موقت يتدرب السودانيون خلاله على الحكم الذاتي تعاونهم مصر فيه معاونة إيجابية بأن يكون المصريون في المجلس التنفيذي على قدم المساواة مع البريطانيين من حيث المركز والعدد حتى إذا انقضت فترة الانتقال استطاع السودانيون أن يتسلموا زمام أمورهم كاملا تحت لواء تاج مصر المشترك وفي ظل وحدة وادي النيل .

٤ — ولما كان القانون الذي أصدره سعادة الحاكم العام لا يحقق هذه الغاية الجوهرية وهو في الوقت ذاته كما سبق القول قانون لا يملك الحاكم العام أن يصدره فإن الحكومة المصرية لا يسعها إزاء ذلك إلا أن تحتفظ لنفسها بكامل حقوقها في هذا الشأن “ .

وأتم هذه الفرصة لأعرب لسعادتكم من خالص تحياتي .

تحريرا في ٥ يولية سنة ١٩٤٨

السفير

عبد الفتاح عمرو